حزب الاستقلال

المغرب الأقصى

«مراكش»

قبل الحماية
عهد الحماية
إفلاس الحماية

مكتب المستندات والأنباء
(الطبعة العربية)

طبعة دار الطباعة الحديثة [illegible]

تاريخ المغرب
Storiamaroc

للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com

Storia Maroc تاريخ المغرب

https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/تاريخ-المغرب

Followme!

@MarocStoria

https://twitter.com/MarocStoria

تاريخ المغرب
Storiamaroc

« تصدير »

فى ٣٠ مارس ١٩١٢ ، بعد سلسلة من الدسائس والتدخلات الأجنبية ، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذى كان يحتله فى صف الدول المتمتعة بسيادتها الكاملة . ومنذ ذلك التاريخ والشعب المغربى المغلوب على أمره ما انفك يكافح للدفاع عن كيانه واسترجاع حريته ، تارة علانية وتارة فى طى الخفاء . وقد بقى هذا الكفاح مجهولا فى الخارج ، من جراء حالة الحصار الشديد المستمر المضروب على المغرب . وان عشرات الآلاف من المغاربة ، فى الجبال والسهول ، استشهدوا فى سبيل انتصار المطامح الوطنية .

وهذه الوثائق ترمى الى اعطاء نظرة عامة عن مختلف مراحل النضال القائم الذى لم ينقطع بعد . كما ترمى الى تحليل مختلف مظاهر النظام الاستعمارى الناتج عن معاهدة ١٩١٢ ، والى القاء ضوء على الأزمة المغربية الفرنسية الراهنة .

محرم ١٣٧١
اكتوبر ١٩٥١

الكتاب الاول

المغرب قبل الحماية

١) تقديم المغرب

٢) ماضي المغرب

٣) مساهمة العبقرية المغربية في الحضارة الانسانية

٤) نظرة دبلوماسيـــة عن المغرب

٥) نظام المغرب قبل الحماية

تقديم المغرب

يحتل المغرب بأفريقيا الشمالية موقعا لا مثيل له فله واجهتان احداهما على المحيط الأطلسي والأخرى على البحر المتوسط وهكذا يتحكم المغرب في مضيق جبل طارق الذي يعد من أهم طرق العالم . والمغرب أقرب شاطئ افريقي الى أوربا .

وسيصبح بفضل موقعه الجغرافي والستراتجي الممتاز صلة الوصل بين الشرق والغرب وبين أفريقيا وأوربا وأمريكا كما كان في القرون الوسطى صلة الوصل بين الشرق وأوروبا .

وكان القطر المغربي قبل الحماية يمتد الى ما وراء حدوده الحالية . ولكن فرنسا وأسبانيا اقتطعتا منه نواحي شاسعة كتوات وتنجيط وايفني وغير ذلك . وكان من نتائج عقد الحماية أيضا تجزئة المغرب الى عدة مناطق :

أولا - منطقة تحت الحماية الفرنسية ، عاصمتها الرباط .
ثانيا - منطقة تحت النفوذ الاسباني ، عاصمتها تطوان .
ثالثا - منطقة تحت الادارة الدولية ، منطقة طنجة .
رابعا - منطقة استولت عليها أسبانيا في أقصى الجنوب ، يفني وما اليها .

وسكان المغرب من الجنس الابيض وبعضهم شقر ذوو عيون زرقاء .

وهم وان كانوا من أصل بربري فان امتزاجهم بالعرب عقب الفتح الاسلامي منذ القرن السابع وكذلك طرق معيشتهم المتشابهة ووحدة معتقداتهم كل ذلك لم يعد يسمح اليوم بأن تنسب القبائل المغربية الى عنصر معين .

وقد كتب العالم الجيولوجي الفرنسي دوطي في ذلك ما يلي : « يمكن تقسيم المغرب الى ناطقين بالعربية وناطقين بالبربرية ورحالة ومقيمين وسكان سهول كما يمكن أن نميز من بينهم جماعات متشبعة قليلا أو كثيرا بالحضارة الاسلامية » .

ولكن من العبث تقسيم سكانه الى عرب وبربر اذ لا يستند ذلك على أي

دليل واضح من وجهة النظرية العلمية الحديثة وحتى من الوجهة «الاثنغرافية» وبعبارة أخرى فان كلمات بربر وعرب وريفيين وشلوح وأمازيغ انما هي مجرد ألفاظ يستعملها الأجانب قصدا حسب هذه الناحية أو تلك وذلك للاشارة الى جنس ليس هو في الحقيقة الا جنسا واحدا .

والاسم القومي الوحيد الذي يجب أن يطلق على هذا الجنس هو الجنس المغربي والمنتمون اليه مغاربة .

وكثيرا ما قسم الكتاب الأجانب مغرب ما قبل الحماية الى ما يسمونه بلاد المخزن وبلاد « السيبة » . وبلاد المخزن في نظرهم هو ذلك القسم من المغرب الذي يخضع لحكومة البلاد وادارتها ونفوذها على عكس بلاد « السيبة » التي هي في عصيان وعداء يكاد يكون مستمرا مع الحكومة .

وقد أصاب الكاتب المسيو شوفل عندما لاحظ أنه من الخطأ تصوير المغرب قبل الحماية على هذه الحالة فلم يكن هنالك أبدا الا قطر واحد كله مغربي له حدود واضحة منذ القدم وما يسمونه بلاد السيبة لم ينفصل قط عن مملكة السلطان ولم يخرج عن طاعته قانونيا وواقعيا وزيادة على ذلك فان بلاد السيبة المزعومة لم تعتبر أبدا بلاد المخزن بلادا عدوة كما أن بلاد المخزن لم تعامل بلاد السيبة كبلاد أجنبية بل كانتا معا جزئين من مملكة واحدة .

ولقد لخص المؤرخ الاجتماعي الكبير ابن خلدون الصفات المميزة للمغاربة فقال عنهم أنهم شعب ذوي مهاب باسل كثير العدد كثيره من شعوب العالم الكبرى وانه تصدر عنهم أشياء خارقة للعادة مثيرة للاعجاب الى حد يستحيل معه انكار العناية العظمى التي خص الله بها هذه الأمة . ومن مميزاتهم أيضا تعلقهم الشديد بالحرية والاستقلال . فهم ينقلبون ما بين عشية أو ضحاها الى جنود يدافعون عن استقلالهم المهدد بقوة لا تقهر . فليس بشعب العبيد هذا الشعب الذي أمكنه طيلة عشرين قرنا أن يبقى هو هو صامدا أمام الفاتحين على اختلاف أنواعهم وأن يجد من بين أفراده رؤساء يسهرون على حريته .

وقد كانت اللغة العربية دائما هي اللغة الرسمية للبلاد منذ الفتح العربي وبجانبها عدة لهجات بربرية ولم تكن هذه اللهجات يوما من الايام لغة مدونة

وكان عدد سكان المغرب خلال عصور التاريخ يتغير بتغير خريطة حدوده السابقة ويمكن أن يقدر اليوم مجموعه بأثنى عشر مليونا تقريبا منها فيما يخص المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية (حسب احصاء فاتح مارس ١٩٤٧)

٨٠٨٨٥٥١ من المسلمين
٢٠٣٨٣٩ من اليهود
٣٢٤٩٩٧ من الأجانب الاروبيين

ويعد المغرب من أكبر البلدان استعدادا للانتاج فيما يخص الموارد الطبيعية وذلك بفضل لطف مناخه ووفرة مياهه وخصب ترابه وثروته المعدنية وتنوع أشكال نواحيه .

فلا عجب اذن أن تتجه أنظار الشعوب الى القطر المغربي في مختلف العصور وان تصفه بجوهرة أفريقيا الشمالية ولذلك صار يطلق عنه في بعض الأحيان اسم كاليفورنيا الأفريقية .

وكانت أراضي الترس المغربي (التربة السوداء) مشهورة بخصوبتها استثنائيا في كل زمان وكان سكان البلاد قبيل الحماية يحرثون بانتظام ثلاثة ارباع الأراضي الترس .

وكثير من الحبوب كانت تصدر الى أروبا . قال ليوطي : « لما ذهبت أول مرة للمغرب سنة ١٩٠٨ تأثرت أشد التأثر من رؤية ممتلكات شاسعة الاطراف محروثة حراثة جيدة ومحدودة تحديدا واضحا تحيط ضيعا حقيقية . وكل هذا كان من عمل الاهالي فاندهشت من ذلك اندهاشا عميقا » .

وكان المغرب في العصور القديمة يمد روما بكل ما تحتاجه من الحبوب فكان لها بمثابة مخازن .

وفي القرن السادس عشر كان يشترى رخام ايطاليا الثمين بوزنه من سكر سوس والى غاية القرن الثامن عشر كان المغرب يصدر كميات وافرة من السكر الخام الى مرسيليا وفلاندا ومن الثابت أن القطن في القديم كان يزرع بكثرة في المغرب وكانت الثياب القطنية قبل الحماية تنسج من

خيوط مصنوعة بالبلاد ، وكان صناع الحرير يجدون كذلك بداخل البلاد مايحتاجونه من حرير .

وفي المغرب غابات شاسعة لا في الجبال الشاهقة فحسب ، كالارز والبلوط والعرعار وغير ذلك ، بل حتى في السهول الموالية للمحيط الاطلسي ، كالصنوبر والارجان وغير ذلك . .

وكذلك الماشية ، فهي كثيرة متنوعة والمرينوس الذي هو صنف من الغنم مشهور في أوربا بجودة صوفه والذي كان المغرب يصدره اليها بكثرة بواسطة أسبانيا على عهد الدولة المرينية يرجع الى أصل مغربي واسمه مشتق من اسم تلك الدولة ، وكذلك الجلد المعروف في أوربا بالمارزكان فهو من المنتوجات المغربية الخالصة كما يدل عليه اسمه .

وأسماك المغرب كثيرة متنوعة ، ففيها أصناف المحيط الاطلسي والبحر المتوسط وشواطىء موريطانيا والسنغال . وهذا المزيج الغريب من أسماك بحار باردة وبحار حارة يجد في الشواطىء المغربية العناصر الملائمة لنموه

ويعتبر صيد الحوت اليوم من الثروات الاساسية بمينائي اسفي وأجادير

وان الثروة الكامنة في باطن الارض لاتقل أهمية وتنوعا عن ثروة وجه الارض ففي السهول والجبال عدد كثير من المناجم ، كالفوسفاط والحديد والرصاص والزرنيخ والبترول والمنغنيز وغير ذلك ، ... وفي القرن العاشر كان الزئبق والرصاص والحديد والذهب تصدر باستمرار من المغرب .

ويؤكد الجغرافي البكري أنه يوجد بجبل قرب تازا ذهب خالص جيد وذكر ابن الوزان في القرن السادس عشر أن الناس كانوا يستخرجون مقدارا كبيرا من الحديد بالاطلس وكان يباع في وجهات مختلفة

وكانت التجارة بالمغرب قبل الحماية مزدهرة جارية مع أوربا وتركيا ومصر والسودان والسنغال وباقي أفريقيا الشمالية وكانت الصادرات باستثناء السجاجيد والبلاغي ـ الاحذية المغربية ـ تكون من المحصولات الفلاحية

الخيل والجلود المدبوغة والماشية والمزروعات والزيت والمعادن والشمع وغير ذلك .. وكانت ثمان مراسي مفتوحة اذ ذاك للتجارة . وفي أوائل هذا القرن كانت قيمة المبادلات التجارية تقدر بستين مليونا من الفرنك (وذلك خلال سنة ١٩٠٧) نصفها للواردات ونصفها للصادرات .

ومن الجدير بالذكر في نهاية هذا العرض أن مغرب الامس كانت له صناعة نافقة ويكفي أن نورد في هذا الصدد شهادة للمؤلف الفرنسي بيكس حين قال في بداية الحماية :

يصعب على الناس في فرنسا أن يتصوروا المغرب كبلاد متمدنة بها مدن عظيمة ذات صناعات مزدهرة ولكن في الحقيقة ان كانت القبائل الجبلية حافظت على حياتها البدوية فان المدن المهمة التي ازدهرت فيها مدنية راقية قد تجمعت فيها حركة صناعية مماثلة لما كان يوجد اذ ذاك بجميع البلاد قبل نمو الصناعة الميكانيكية .

. وكل مدينة من مدن المغرب أحرزت شهرة كبيرة في بعض الصنائع ففاس مشهورة بثيابها الرفيعة ومطروزاتها وصياغتها الرقيقة وأوانيها الخزفية .

ومراكش وتطوان مشهورتان بأنواع الجلود والاسلحة والرباط وآسفي مشهورتان بالسجاجيد والامتعة والاغطية .

وكان بفاس عاصمة المغرب خلال القرون الاخيرة حرف منظمة عد منها ابن الوزان الكثير ، وأشار بالخصوص الى ٥٢٠ دارا للنسيج قائمة على هيئة قصور عظيمة محتوية على عدة طبقات وكان عدد النساجين يبلغ عشرين ألفا .

وفي فاس كذلك صناعة مزدهرة لدبغ الجلود واخراج مصنوعات مختلفة منها وهي وان لم تكن أهم أسواق الجلد في المغرب فان بها من الدباغين عددا لا يقل عن ثلاثة آلاف .

يضاف الى هذه الصناعات ازدهار الفن المعماري وبالاخص بفاس المشيدة على أبدع شكل حيث القصور الكبيرة المزخرفة أحسن الزخرف فيها عدد

وافر من البنائين والجباصة ، والزلايجية ، (صانعي الفسيفساء) والصباغين يوجد من بينهم ماهرون في تلك الصنائع وفنانون حقيقيون .

وختم الكاتب بيكي هذا الكلام بقوله :

« ينبغي لنا اذن أن ندرك أننا هنا لسنا ببلاد متوحشة يجب أن يحدث فيها كل شيء بل نحن ببلاد في حالة اجتماعية متأخرة ولا شك عن حالتنا ولكنها مماثلة لما مرت عليه جميع البلاد الاوربية بل من البلاد الاوربية من لاتبتعد كثيرا عن حالة المغرب الراهنة .

*****

ماضي المغرب

ان الاسلام قد جعل من هذا المغرب الذي طالما أقضت مضاجعه وطمعت فيه شعوب مختلفة ـ بلادا كبرى ستصبح ابتداء من القرن التاسع الميلادي مركز امبراطورية شاسعة تمتد من ضفاف نهر الايبر باسبانيا الى تخوم ليبيا ، وتقوم بدور عظيم في تاريخ حوض المتوسط الغربي ، والمؤرخ النزيه لا يسعه الا أن يعترف بأن المغرب لم يستطع أن يكون لنفسه تاريخا وطنيا حقا الا بفضل الاسلام وتحت ظله . فالمغرب مدين لدولة الادارسة الذين هم أول أسرة اسلامية تربعت أريكة العرش المغربي ، بأول تنظيم ذاتي عرفته البلاد ، فكان ذلك مبدأ اتصاله الحقيقي بالحضارة العربية ، وما لبث سكان المغرب أن انضووا بكل اخلاص تحت راية العرب دعاة الدين الجديد ، واندمجوا فيهم ليكونوا جميعا منذ المائة الثامنة ميلادية أمة حرة مستقلة حتى عن بقية العالم الاسلامي وهذا الانقلاب قد تم تحت ظل نظام ملكي متصل الحلقات ضمن تخوم محدودة واضحة ، وبفضل جيش تمكن من رفع المغرب الى ذروة عظمته ، وأضفى عليه من الاهمية ما لم يكن له في سابق عصور تاريخه .

وما يؤسف له أن هذه الاهمية التي اكتسبها المغرب لم يحفل بها كثيرا معظم من أرخ له من الاوربيين ، وبالاخص منهم الفرنسيين ، الذين نصبوا أنفسهم للاشادة في حرارة وحماس بالاحتلال الروماني ، وحفزتهم عواطف عنصرية الى رسم صور قاتمة عن حياة المغاربة تحت ظل الاسلام ، وذلك لمحاولة ابراز ما جناه المغرب في زعمهم من فوائد بعد سيطرة النفوذ الفرنسي عليه .

وهكذا فان ما سطره هؤلاء عن تاريخ المغرب يخلو غالبا من النزاهة التي هي أخص ميزات المؤرخ ، فأغلبهم يجهد نفسه لاظهار مغرب الامس في صورة بلاد يعيش فيها خليط من القبائل الفوضوية ليس بها انسجام ، دائمة التمرد على السلطة المركزية والتطاحن فيما بينها فريسة للظلم والبؤس والاوبئة ، الى حد أن الانسان لا يتمالك عن أن يتساءل كيف أمكن لهذه الجماعات التعسة أن

تغالب هذه المجاعة وتلك الامراض وبآية معجزة استطاع المغرب الاسلامي أن يحرز انتصارات ديبلوماسية وعسكرية رائعة وأن يبسط عمله التمدني خارج الحدود المغربية .

ولسنا نرمي من وراء العرض المجمل الآتي الى ارتكاب نفس الغلط والغلو في الاشادة بالماضي المغربي بحيث نجعل من تاريخه شبه أسطورة بديعة ، فان المغرب هو ككل من فرنسا وأسبانيا ، وكذلك باقي الامم قد عرف خلال تاريخه فترات اضطراب وأزمات حكومية وانهزامات عسكرية .

فاذا نحن حاولنا استعراض تاريخ الدول التي تعاقبت على هذه البلاد فما ذلك الا قياما منا ضد تلك الفكرة الشائعة التي تزعم أن المغرب عاش دائما . عصورا مظلمة . .

فقبيل ابساط الحماية كان المغرب حقا في اضطراب ، فلم تكن فلاحة البادية بالمثابة التي كان ينبغي أن تكون .

ولكن يجب أن لا ننسى أن ذلك لم يكن سوى نتيجة ان لم نقل سببا للتدخل الاوربي في هذه البلاد .

فهل يمكن لاحد باثري أن ينكر ما كان من سطوة للامبراطوريات التي ازدهرت على التوالي خلال تاريخ المغرب ، فقد اعترف المرشال ليوطي قائلا :

« كلما ازددت اتصالا بالمغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد الا وازددت اقتناعا بعظمة هذه الامة ، فبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون في حكم العدم نتيجة الفوضى وعجز أولي الامر ، اذا بنا قد وجدنا في المغرب امبراطورية قائمة الذات ، وحضارة مزدهرة يانعة ، وذلك بفضل استمرار السلطة واستتبابها خلال الدول التي تعاقبت على الحكم ، وكذلك بفضل استمرار المؤسسات القومية الجوهرية التي بقيت قائمة رغم الانقلابات » .

فنعمل اذن في العرض الآتي على اعادة المياه الى مجاريها ، وانصاف الاحداث الكبرى التي تخللت تاريخ المغرب الى ٣٠ مارس ١٩١٢ وهو اليوم الذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على هذه البلاد .

المغرب قبل الاسلام

ان المراكز التي أسسها الفينيقيون والقرطاجيون على سواحل المحيط الاطلسي وحدها منذ نحو ثلاثة آلاف من السنين لم يكن لها ـ على ما يظهر ـ تأثير سياسي داخل البلاد ، كما انها لم تترك آثارا بليغة في سكان المغرب على أن السيطرتين الفينيقية والقرطاجية قد نتج عنهما الحيلولة دون وقوع أي اتصال بين المغاربة وبين الافريقيين الذين أمكن لحضارتهم أن تقلب العالم ، غير أن المكان الذي يحتله المغرب في الاساطير اليونانية ينبه بما تمتعت به هذه البلاد عند الاغريقيين من مكانة سامية ، فقد كان هؤلاء يعتبرونه جنة تستوطنها كائنات تسمو عن سلالة البشر ومن ذلك تصويرهم لجبال الاطلس وهي تحمل على كواهلها أعمدة السماء ، وكذلك ما يتصل من أساطير بحديقة « هسبريد » الغناء ذات تفاح من ذهب وبارض « الاتلنتيد » التي خلد افلاطون ذكرها في احدى رسائله .

وما كاد يبدأ تقهقر القرطاجيين حتى توحدت البلاد المغربية واستعاد ملوكها نفوذهم بسرعة ، فاستولى أحدهم على المراكز المنتشرة على الساحل وجعل من طنجة عاصمته .

أما الاستعمار الروماني فانه كان محنة كبرى للبلاد ، غير أن رومة كان يلذ لها ـ كما يلذ اليوم للمستعمرين ـ أن تستتر بمآثرها في هذه البلاد ، زاعمة أنها لم تحتل البلاد عن طمع ، وانما خضوعا منها لمقتضيات عسكرية ، ومع ذلك فان خصب التراب المغربي كان ولا شك الدافع الاساسي لهذا الاحتلال ، وليس من العبث قولهم بأن المغرب كان منجم حبوب رومة .

وبالرغم عما بذلته روما من جهود لم تستطع أن تبسط سيطرتها الا على منطقة طنجة التي لم تكن تتجاوز وادي أبي رقراق ولم تتمكن الجالية الرومانية أن تستقر بعدد كبير من أفرادها الا في سبتة وطنجة والارباض المجاورة لمدينة وليلي . أما في باقي البلاد فان رومة لم تكن لها أية سلطة ولا حتى مجرد نفوذ

على أي منطقة لم تكن خاضعة لولاة رومانيين . كما كان الشأن في أفريقيا الشمالية ، وانما كان يشرف عليها وكيل أو مندوب عن روما ، فلم تكن القبائل تخضع مباشرة لحكم موظفين رومانيين ، بل كان يحكمها رؤساء يختارهم أعيان البلاد .

غير أن السيطرة الرومانية على شمال المغرب كانت مع ذلك محنة كبرى لاستقلال البلاد ، ذلك الاستقلال الذي يعرف المغاربة كيف يدافعون عنه ، وذلك باظهارهم خلال العصور ما يمتازون به من خصال حربية ، ولكن تلك السيطرة لم تتم الا بسبب خيانة الملك بوخوس الذي سلم الى الرومانيين خصمهم الالد يوغرطا فلم يفلت بوخوس هذا من المصير المحتوم الذي قدر لخونة الوطن حين دمر بيديه ما كان فيه من استقلال .

واذا كانت روما لم تستطع أن تستمر مدة طويلة في المغرب فما ذلك الا لسببين :

أولا ـ أن امبراطورية الرومان كانت تحمل بين جنبيها جراثيم الانهيار ، فقد أسست هذه الامبراطورية بالقوة ولم يكن يتأتى لها أن تحتفظ نفسها الا بالقوة .

ثانيا ـ ان المغاربة نجحوا في الاحتفاظ باستقلالهم في معظم أنحاء البلاد بفضل ما امتازوا به من مرونة ظاهرة تتوارى تحتها روح مقاومة جبارة للاجنبي فاستغلوا استقلالهم الجزئي للقضاء على احتلال الجزء الباقي ، واذا كان مغاربة الشمال قد ظلوا خاضعين للرومان أثناء تلك المدة ، فان هؤلاء لم يستطيعوا ادماجهم ولا حتى كسب حيادهم ، فلم يكن ذلك السلام الظاهري ليسود الا بالقوة بين الروماني الذي يفرض سيطرته ويغتصب الاراضي ، وبين المغربي الصامد التي انتزعت منه أراضيه ، ولكن بمجرد ما تضعضعت هذه القوة في منتصف القرن الثالث الميلادي أصبحت ثورات الشعب المغربي موصولة الحلقات بعد أن كانت تشب بين الحين والحين ، ويمكن القول بأن تاريخ أفريقيا الرومانية ليس سوى تاريخ ثورات شعوب عمل صبرها ، وكان المغاربة كلما احتدمت الحرب بين روما وأعدائها ينضمون تارة لهذه ، وتارة لفئة أخرى رغبة في التحرر

على الكفاح واضعاف السلطة الرومانية ، وقد أسفرت المسيحية عن نتيجة غريبة وهي أنها أعطت لسكان البلاد فرصة للثورة ، فان حركة الخوارج الذين تزعمهم الاسقف « ضونات » قد تمخضت عن مقاومة المغاربة وازدوجت هذه الحركة بحركة اجتماعية قام بها سكان البادية الذين أفقرهم الاحتلال الروماني ، فكان من هذه المقاومة المضاعفة أن خضدت نهائيا شوكة نظام الرومان العسكري .

غير أن هذا الكفاح الشديد المتواصل الذي قام به المغرب لطرد الرومان قد أنهك قواه الامر الذي ساعد الوندال على النزول بترابه دون أن يصطدموا بمقاومة ، وبما أن الوندال من السلالة الآرية فقد أحسن استقبالهم الاهالي من الخوارج أتباع « ضونات » الذين اعتبروهم بمثابة محررين، ولكن من حسن الحظ أنهم لم يمروا بالمغرب الا مرا لطيفا فعاد أصحاب البلاد بعدهم الى مسك زمامها فانهارت تحت الانقاض سيطرة روما على أفريقيا وانبثق المغرب من جديد منذ القرن الرابع الميلادي فلشاد حياته الخاصة ، أي استقلاله الوطني الكامل .

ومن ذلك يتجلى أن تاريخ الشعب المغربي في العصور القديمة جدير بالاهتمام ، فقد هزمت جيوشه قرطاجة وروما ، وهاتان الدولتان القويتان الفتيان لا تحتلان سوى حيز وجيز في التاريخ المغربي لانه لم يتح لهما قط احتلال قلب البلاد ، وبينما اندرست هاتان الدولتان من المغرب دون أن تركا أي أثر فان العرب استطاعوا على عكس ذلك أن يتبوأوا مكانة تعظم مع الايام .

الفتح الاسلامى

ان فتح العرب للمغرب قد حقق فى النهاية ما لم يستطع القيام به خلال قرون طويلة الفنيقيون ولا القرطاجيون ولا حتى الرومانيون لان العرب تمكنوا من ادخال المغاربة بسرعة فى حظيرة الاسلام وادماجهم تدريجيا الى حد امتزاج السلالتين ، والى حد أنه أصبح من المتعذر تحقيق أصل القبائل فى كثير من النواحى .

فحوالى سنة ٦٨٢ أى بعد مرور نصف قرن على وفاة الرسول عليه السلام توغل عقبة بن نافع ، مؤسس مدينة القيروان بالجيوش الاسلامية داخل التراب المغربى وقضى على ما بقى من آثار دولة بيزانس التى استقرت للمرة الثانية فى المغرب ، كما قضى على كسيلة والكاهنة اللذين انبريا للمقاومة العظيمة . ولكن نجاح الفتح العربى لم يتم الا فى أوائل القرن الثامن الميلادى ، بفضل حملة موسى بن نصير الذى يعتبر الفاتح العربى الحقيقى للمغرب .

وفى عام ٧٠٩ كان المغرب قد ألحق سياسيا بامبراطورية الخلفاء الشرقية . وبعد ذلك بأقل من سنتين ، اجتاز جيش هائل تحت قيادة بربرى مسلم ، هو طارق بن زياد ، المضيق ونزل أسفل الجبل الذى لا يزال يحمل اسمه ، وهو جبل طارق ، وقد كان البرابرة يؤلفون معظم الجيوش التى حاربت فى اسبانيا، ووصلت الى جنوب فرنسا عام ٧٣٢ .

وهكذا ساهم المغرب فى المعارك طوال مدة فتح اسبانيا ، أكثر من اى قطر اسلامى آخر .

وينبغى أن نفرق بين القبائل العربية الوافرة العدد التى اكتسحت أفريقيا الشمالية خلال القرن الحادى عشر المسيحى ، وبين الفتح العربى الذى تم بعد فى القرن السابع . ولم يكن سوى كتائب من الفرسان اخترقت البلاد ، وخلفت وراءها أفرادا من العرب المسلمين لم يلبثوا أن اكتسبوا نفوذا عظيما بالرغم عن قلة عددهم .

ولا يمكننا أن نجد سر هذه السرعة المدهشة التى تم بها الفتح واعتناق المغاربة للاسلام الا فى مزايا الدين الجديد رمز الوحدة والتحرير ، فبقدر ما كان عمل

رومة بالمغرب اثابا واهيا ، حيث لم تكن تهتم الا باستغلال خيرات البلاد بقدر ما كان الاسلام ـ كما يقول تيرين : « يتلاءم تلاؤما دقيقا مع مطامح شعب يهيم بالحرية قبل كل شيء » ، وذلك نظرا لما يتسم به هذا الدين من تسامح في روحه وبساطة في معتقداته وصرامة في مبادئه ، وديموقراطية في روحه ، بل يمكن القول بأن هنالك تجانسا بين النفسية البربرية وجوهر الاسلام بلغ من العمق مبلغا وجد العرب بفضله في المسلمين الافارقة حماة لهذا الدين لا تلين لهم قناة، ويجب أن نضيف لهذه العوامل المختلفة أن سلطة الخلفاء الذين كانوا يشرفون على المغرب من بعيد لم تكن لتضايق المغاربة على ما يظهر ، فان الخلفاء لم يكونوا يطالبون بغير اعتناق الاسلام بحيث يصبح المغاربة بعد ذلك مساوين للعرب في جميع الميادين ، وفي هذا تفسير لذلك الانقلاب العجيب الذي جعل مصير المغرب يرتبط بمصير الاسلام ارتباطا لا يقبل الانفصام ، فغدا المغرب والاسلام خلال التاريخ أخوين في السراء والضراء ، وان رسوخ قدم الاسلام في المغرب لم يصحبه أي اضطهاد لاقليات ظلت تدين بالمسيحية واليهودية بكامل الحرية .

وهكذا فان المغرب بعد أن دخل في حضنة الاسلام تعاقبت عليه دول اسلامية عظمى .

دولة الادارسة

بدأ صرح الامبراطورية العربية يتقوض باستيلاء العباسيين على الخلافة في القرن الثامن المسيحي ، ففي أسبانيا انفصل المسلمون عن سلطة خليفة بغداد ، والتفوا حول الخليفة الاموي في قرطبة ، وفي المغرب ازدوجت هذه الحركة الاستقلالية بحركة الخوارج الآتية من الشرق . غير أن هذه الحركات حوربت بصرامة رغم تمكنها من تأسيس دولة سجلماسة وراء جبال الاطلس ، فلم تلبث دولة الادارسة أن رفعت لواء السنة ، وأعادت للبلاد وحدتها .

نزل المولى ادريس الذي نجا من اضطهاد الخليفة العباسي في طنجة عام ٧٨٨ واستقر قرب اطلال مدينة وليلي الرومانية ، وما لبث أن فتح لانصاره ميادين

جديدة للغزو وراء نهر أبي رقراق في نواح لم تستطع قط التوغل فيها جيوش الرومان ، وكان بها قبائل مسيحية ويهودية ووثنية هزمها بسهولة فدخلت في حظيرة الاسلام .

فقلق الخليفة هارون الرشيد وغار من هذا الانتصار الذي أحرزه المولى ادريس فدس له من يقتله عام ٧٩٣ وخلفه نجله المولى ادريس الثاني الذي ولد له من بربرية فأصبح أميرا غير منازع على المغرب أجمع وناحية تلمسان وكان أول ما اهتم به وهو في شبابه تأسيس عاصمة لملكه ، وهكذا أسس عام ٨٠٨ مدينة فاس التي استمدت لباب حضارتها من قرطبة والقيروان ،وهما محط رحال المدنية الاسلامية في المغرب ، وقد ورد من هذين العاصمتين مهاجرون للاستيطان بالمدينة المغربية الجديدة وعند ما بني جامع القرويين أصبحت مدينة فاس أم القرى يؤمها العلماء والادباء فيتقاولون فيها بكل حفاوة ، وظلت هذه الجامعة التي هي أقدم جامعة في العالم خلال القرون التالية مركزا من أهم المراكز الدينية والفكرية في العالم الاسلامي ، لهذا فان الادارسة هم أول من أدخل الحضارة الاسلامية الى المغرب وبتأسيسهم مدينة فاس كانت لهم المكانة السامية في جميع عصور تاريخ المغرب ، فمن فاس أشع على البلاد نور الفكر الاسلامي واللغة العربية .

وقد احتفظ الاولون من خلفاء المولى ادريس الثاني للمغرب بعظمته الى منتصف القرن الحادي عشر ، ثم انهارت قواهم فيما نشب بعد من حروب داخلية .

.....

المرابطون (١٠٥٣ ـ ١١٤٧)

وبينما كان المغرب يقاسي خلال القرن الحادي عشر أزمة ما لبث أن استعصى أمرها بغزوات العرب الهلاليين وهم قبائل رحل انحدروا من بلاد الصعيد المصرية ، انبثقت دولة جديدة بسطت نفوذها وثقافتها نحو الشرق واستأنفت سياسة الفتح الاسلامي للبلاد الاسبانية .

وقد انبثقت هذه الدولة من وسط قبيلة قوية من قبائل الصحراء وكان مذهبها الديني يرتكز على نوع من سلفية صارمة والقضاء على كل ما من شأنه أن يؤدي الى حياة الميع والمجون ومن هذه القبيلة برز يوسف بن تاشفين

العبقرى الذى كون من رجال الصحراء والسهول والجبال قوة مؤتلفة منتظمة وفى عام ١٠٦٢ أسس يوسف بن تاشفين مدينة مراكش وجعل منها قاعدة عسكرية ومن هذه العاصمة صار يوجه حملاته التى بلغت عاصمة الجزائر ولكن ممالك الطوائف بالاندلس استغاثت به بعد استيلاء الفونسو السادس ملك قشتالة على مدينة طليطلة ، فلم يسع ابن تاشفين الا العودة الى المغرب من حيث عبر الى الاندلس على رأس جنوده وأحرز النصر الباهر فى واقعة الزلاقة الشهيرة عام ١٠٨٦ ، ولكن بعد ما شعر بضعف أمراء الاندلس وانقسامهم وعجزهم من أجل ذلك عن مقاومة الاسبان بجدوى الحق أماراتهم بمملكته ثم دخل الى فاس فجعل منها عاصمة ملكه وغير معالمها وشيد فيها عدة بنايات وقد وصل المغرب فى عهده الى حضارة سامية وتمتع برفاهية وازدهار عظيمين ، وفى عام ١١٠٦ مات يوسف وقد أنهكه الهرم بعد أن كاد ينيف على المائة فخلف مملكة تمتد من السنغال الى نهر الايبر ومن المحيط الاطلسى الى الجزائر .

وقد تأثر ولده على الذى خلفه على أريكة العرش بالحضارة المغربية الاسبانية ، واحتفى به كما احتفى بأمراء الاندلس الذين ورث اماراتهم كتاب وشعراء واشتغل له أرباب الصنائع والفنون فلـه فى فاس ومراكش وتلمسان عمارات تعد من بدائع الفن الاسلامى وحوالى عام ١١١٩ بلغت دولة المرابطين ذروتها حيث انبسط نفوذ أمراء فاس على جزر البليار بعد أن اعترف بسيادتهم على أسبانيا والمغرب .

غير أن دولة المرابطين لم تعمر طويلا لان مذهب الدولة الدينى الذى نشره مؤسسة وحماه لم يتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة .

*****

الموحدون

وعلى عكس المرابطين الرحل الواردين من الصحراء فان الموحدين كانوا قبائل قارة انحدرت من الاطلس ومؤسس الحركة الموحدية هو المصلح الدينى المهدى بن تومرت .

وكان من علماء الكلام نودى النزعة مغربى الاصل ولكنه تعلم فى الشرق

فبعدما زار قرطبة التي كانت اذ ذاك معدن العلوم استقر في أوائل القرن الثاني عشر في شتى المراكز الثقافية بالشرق حيث تشبع بالروح الصوفية وعاد بعد ذلك الى المغرب حيث انصرف لتلقين نظرية ترتكز على التوحيد والزهد وطهارة الاخلاق وما لبثت القبائل التي أنضمت الى هذه الحركة ان كونت قادة جيش أصبح دعامة الدولة الجديدة .

وعندما مات ابن تومرت عام ١١٣٠ خلفه تلميذه عبد المؤمن الذي يمكن اعتباره من أبرز شخصيات المغرب جمعه بين الشجاعة والذكاء والعزم والرصانة العقلية ففي بضع سنوات أصبح عبد المؤمن أمير المملكة جمعاء بدون منازع وانتظم جيشه فشرع في فتح اسبانيا قبل أن يتم استيلاؤه على كافة أنحاء المغرب ثم ملك قرطبة وغرناطة وأخضع بعد ذلك المغرب الاوسط واستولى على أفريقية (تونس) وبرقة وطرد النورمانديين من البلاد (عام ١١٥٩) .

ولهذا الامير مآثر جليلة فقد كان نظامبا عدلا بسط في مجموع أنحاء المملكة أمنا ترعرعت في ظله الحضارة المغربية مطبوعة بميسم جديد من القوة وقد وضع نظاما جبائيا وأمر بتكسير أفريقيا الشمالية الى فراسخ وأميال فتسبب عن حق بأعاظم ملوك التاريخ .

وللمرة الاولى أصبح المغرب كله يؤلف دولة واحدة من الاندلس الى برقة وكان المغرب محور هذا المجموع ومركزه الجغرافي بتكون من القبائل المغربية قادته وحماته .

وقد بلغت دولة الموحدين ذروة مجدها في عهد المنصور (حفيد عبد المؤمن) الشهير بانتصاره الباهر على الاسبان في غزوة الارك (عام ١١٩٥ م) وباستتباب الامن والنظام اللذين أقرهما الموحدون إتسمت الحضارة الاندلسية بمظهر ناصع فنجحت الورش البحرية والفلاحة وازدهرت المصانع فكان لهذا النشاط أثره في المغرب حيث اشتهرت سبتة بصناعة الورق وأصبحت معامل فاس تنتج كذلك كميات وفيرة من الورق ولم يكن المنصور قائدا عسكريا فحسب بل كان معماريا عظيما بتشييد الصروح والقصور ولا تزال مآثره الرائعة كالرباط والقصر ومنارة أشبيلية وكتبية مراكش ومئذنة

حسان شاهدة بسعة وعظمة الاعمال الحضارية التي تصورتها وأبدعتها عبقرية هذا الرجل .

ففي عهده صار الاسطول الموحدي من أهم أساطيل العصر بل أصبح قابضا على زمام مجموع حوض المتوسط ولم يسبق للمغرب خلال التاريخ أن كان له في أقطار البحر المتوسط مثل هذا الاتساع ومثل تلك القوة حيث أمسى جميع أمراء الشرق يخطبون وده ويسعون في محالفته .

وقد عرفت البلاد كلها في عهد الموحدين حياة ملؤها الرفاهية والازدهار اذ كان جميع أمراء الموحدين معماريين قد رقت أذواقهم ونمت فيهم حاسة الجمال وأحسن مثال لذلك تأسيسهم لمدينة الرباط فالمغاربة كما لاحظ مؤرخون أجانب قادرون لا على تأسيس المدن فحسب بل حتى على انجاز ما تحتاجه هذه المدن من اشغال عمومية كبرى .

ولم تكن أفريقيا الشمالية تتعامل في عهد الموحدين مع اسبانيا وحدها بل كانت تونس وبجاية وقسطنطينة ووهران وتلمسان وسبتة تتبادل بضائعها مع بيزا وجنوة والبندقية ومرسيليا وفي عهد الموحدين كذلك كان المسلمون أول من نظم أساليبهم التجارية حسب مقتضيات التبادل بين الدول وقد حسنوا هذه الاساليب فاستمد منها المسيحيون استمدادا واسع النطاق .

وقد زادت الثقافة الاندلسية المغربية أيضا في سمعة الموحدين بكافة أنحاء العالم الاسلامي وازدان البلاط الموحدي بابن طفيل وابن رشد اللذين كانا أعظم فلاسفة العرب في القرن الثاني عشر الميلادي وقد كان لهما أثر بليغ في فلسفة القرون الوسطى ما لبث أن طبع المسيحية نفسها .

وأخيرا ينبغي أن نلاحظ أن سعة نطاق هذه الامبراطورية الموحدية الشاسعة كان أهم أسباب ضعفها فقد بدأت المقاطعات النائية تتحلل من نفوذ أمراء ملكت معنويتهم حياة البذخ والمرح وكان عليهم أن يفسحوا المجال لدولة جديدة .

*****

المرينيون

يرجع أصل المرينيين الى المغرب الشرقي وقد امتدت دولتهم من القرن

الثالث عشر الى القرن السادس عشر ولم تهدف هذه الدولة كسابقتها الى اصلاح دينى أو تقويم خلقى وقد شمل حكم المرينيين علاوة على المغرب ناحية تلمسان وامتد نفوذهم الى أفريقية (تونس) واجتازوا هم أيضا الى عدوة الاندلس فأحرزوا النصر على الاسبان فى غزوة شهيرة (١٢٧٥ م) دمروا فيها الاسطول المسيحى .

ويتلخص من كل ما خلفه لنا المؤرخون وبالاخص ابن الوزان أن المغرب عاش فى رفاهية كبرى طوال قرنين اثنين تحت ظل بنى مرين فقد كانت المدارس والقرى عديدة غنية سواء فى السهول المحاذية للمحيط الاطلسى أم فى ناحية فاس أم فى هضاب الاطلس ونجوده وكانت أقصى أنحاء الجبل تنعم بتمام الطمأنينة والوداعة وفى العهد المرينى أصبحت فاس مدينة كبرى تتجاوز عظمتها بكثير ما يتخيله الاجانب عن ماضى المغرب وكانت ناحية الشاوية بالخصوص زهرة جميع النواحى الاخرى لانها كانت تحتوى وحدها على أربعين مدينة وثلثمائة قصر يسكنه أهل القبائل المختلفة .

والمغرب مدين لهذه الدولة بتأسيس فاس الجديد وتطوان وبناء مدارس ومعاهد وابداع مآثر الفن المغربى التى تنافس أجمل آثار الاندلس من حيث الروعة والانسجام .

وقد انهارت قوات المرينيين مع الاسف فى حروبهم المتواصلة مع أمراء تلمسان وتونس وبذلك استطاع الاسبان أن يكتسحوا الاندلس باحتلال غرناطة عام ١٤٩٢ وهى آخر مملكة اسلامية فى أسبانيا استطاعت أن تحتفظ بوجودها خلال ما يقرب من قرنين واحتل البرتغاليون والاسبان كذلك عدة مراكز من الساحل المغربى .

*****

وهناك من ينتقد على الدول الثلاث السالفة توسعها خارج حدودها الجغرافية وسلوكها بذلك سياسة المغامرات والطموح للعظمة الامر الذى استنفد موارد وطنية هائلة دون أن تعود من ذلك على البلاد أية فائدة مهمة ويلوح أن هذا الحكم قاس جدا لان الوقائع التاريخية تشهد بأن المغرب كان من شأنه أن يفقد حياته لو وقف موقف المتفرج من زحف جيوش الرمانديين فى الشرق والملوك

الكاثوليك في الشمال وهي تشهد أيضا بأن أسبانيا كانت تذكيها مطامع أخرى حين انها قامت عندما ضعف المغرب بعد ذلك بحملة على الساحل الافريقي أسفرت عن أسوأ المصاعب للحكومة المغربية .

ومهما يكن فان ما قامت به هذه الدول من جهود لبسط الامن والحضارة في كل من اسبانيا وأفريقيا الشمالية لا يزال للمغرب مفخرة خالدة .

*****

السعديون

وابتداء من القرن السادس عشر اضطرت الحوادث الخارجية المغرب الى الانطواء داخل حدوده وقد حارب المغاربة هذه المرة فوق ترابهم لان عوامل جديدة أجبرتهم على هذا الانطواء .

وهذه العوامل هي :

١ - وصية ايزابلا الكاثوليكية ملكة قشتالة التي عبرت عن فكرة الانتقام وأمرت بغزو أفريقيا ومحاربة الخارجين عن ملة المسيح .

٢ - المعاهدة الاسبانية البرتغالية المبرمة عام ١٤٩٤ تحت رعاية البابا والتي حددت الخط الفاصل بين الغزوات التي تقوم بها كل من البلدين في المستقبل وخولت للبرتغاليين معظم السواحل المغربية .

٣ - غزو الاتراك للمقاطعات التونسية والجزائرية .

والحق ان هذا الانطواء لا يرجع الى بغض الاجانب كما يدعيه بعض الكتاب الاجانب لان الميزة التي طبعت الدول التي تعاقبت على المغرب الى هذا العهد هي التسامح ازاء المسيحيين فالبرغم عن النجاح الخارق الذي أحرزه الاسلام في المغرب ظل أولئك الذين احتفظوا بديانتهم المسيحية في مأمن من كل اضطهاد أو مطاردة وفي القرن الثالث عشر أسست أسقفية بفاس ثم نقلت الى مراكش وكان المسيحيون متوافرين اذ ذاك بالمغرب حيث أن المرابطين والموحدين أدخلوا في جيوشهم كثيرا من الجنود المسيحيين الذين كانوا يؤدون طقوسهم بكل حرية مرفوقين بقساوستهم وكانوا يعيشون جميعا في أمن وأمان وكان سلاطين المغرب يتبادلون مع الاقطار الاوربية مكاتب حول الكنيسة بالبلاد واستمرت العلائق الطيبة مع المسيحيين في العهد المريني ولم

يتفاقم الخلاف بين المسلمين والمسيحيين الا بعد نشوب الحروب الاسبانية .

أما القرصنة فمن المفيد أن نشير الى أنها لم تكن قاصرة على المغاربة وان المسيحيين هم الذين أعطوا المثل الاول في ذلك فان القراصنة المسيحيين الذين كانوا بسردينيا وكورسيكا وصقلية ومالطة لم ينقطعوا عن مطاردة السفن المغربية والافريقية عموما والاغارة على الساحل ويروى المؤرخون الاوربيون أنفسهم أن الامم المسيحية كانت تحاول بالساحل المغربي أن تقوم باغارات يصعب تبريرها .

أما العلائق التجارية مع الدول المسيحية وكان الطابع الذي ما فتىء يسود هذه العلائق هو الوداد وكانت بيزا ومرسيليا وجمهورية جنوة ومقاطعة بروفانس تعقد مع المغرب صفقات كما كانت لميورقة وبرشلونة ولبفورن علائق تجارية مع المغرب ولكن هذا العصر الزاهر انتهى بغزو البرتغاليين والاسبان لسواحل المغرب في القرن السادس عشر على الخصوص ذلك أن البرتغال التي كانت تسعى في توسيع نطاق تجارتها البحرية قد أقامت في طريق الهند سلسلة من المراكز واحتلت عدة موانىء مغربية وأسست كلا من الجديدة وأجدير ولم يكن البرتغاليون يختلفون عن سلفهم الرومان حيث كان همهم الوحيد هو استغلال البلاد فقد استخلصوا من المغرب موارد هائلة ولم يتحرجوا عن نهب المقاطعات ولم يتردد ملك البرتغال الذي حمل منذ سنة ١٤٧٥ لقب (فادي الاسرى) في اختطاف المغاربة وبيعهم بنفسه كعبيد في أشبونة .

وقد قام الاسبان من جهتهم في الساحل المغربي بحرب صليبية فاستولوا على مراكز وانبعاث الاسلام هو الذي أنقذ المغرب من هذا الغزو المزدوج اذ بينما تجلى هذا الانبعاث في باقي أفريقيا الشمالية في انبساط سيطرة الاتراك اذا به ينتهي في المغرب على العكس من ذلك بظهور دولة السعديين فقد تغلغل ما نادوا به من حرارة دينية في طبقات الامة وامتزج بوطنية غريزية ولم يتردد السلطان السعدي محمد الشيخ في قبول تحالف مع اسبانيا وقد تمكن المغرب بفضل حياد اسبانا واستئناف علائقه الطيبة مع انجلترا من انتهاز الحرب على البرتغال وبذلك تم النصر للمغرب في معركة وادي المخازن قرب القصر (عام ١٥٧٨) حيث قضى القضاء المبرم على الجيش البرتغالي وحيث صرع

الدون سبستيان ملك البرتغال وقد أبرزت هذه المعركة الكبرى افلاس الحملات الصليبية التى كانت البرتغال تقوم بها ضد المغرب وقد فقدت تلك البلاد استقلالها خلال أزيد من نصف قرن والحقت باسبانيا .

وهكذا استطاع المغرب أن يستعيد سمعته ويعزز استقلاله ووحدته فهبت البلاطات الاوربية التى أثر فيها ذلك الانتصار تأثيرا بليغا لتعقد روابط وعلاقات مع البلاط المغربى وتحظى بمحالفته فمن ذلك ان انجلترا عرضت عليه حلفا ضد الاسبان بل اقترحت عليه غزو الهند الاسبانية مع الاشتراك فى تحمل مصاريف الغزو .

وخطبت اسبانيا من جهتها محالفة المغرب ضد الطامحين فى عرش البرتغال بل وأعادت الى المغرب مدينة أصيلا فى مقابل تخلى سلطان المغرب عن مساعدة هؤلاء الطامعين فى الملك .

وقصد تلافى الخطر التركى توجهت سفارة مغربية الى الاستانة ونجحت فى اقرار علائق حسن الجوار . وبفضل استقرار هذا السلام تمكن المنصور السعدى من فتح السودان ثم نشر فى المغرب بنود الازدهار وأقام فى مدينة مراكش قصر البديع الجامع بين السعة والروعة وقد جلب السلطان المرمر من ايطاليا وأدى ثمنه وزنا بوزن بسكر سوس وقد اشتهر المنصور كذلك بجيشه العتيد الذى نظمه على غرار الجيش التركى .

وقد أعجب الامراء المسيحيين بهذا العاهل العظيم ، وبدأوا يعتبرون الايالة الشريفة كدولة يجب أن يحسب لها حسابها ، ويرسلون سفنهم لمراسيها ، كما يبعثون بسفرائهم لمراكش ويحاولون الحصول على قروض من هذا الملك الثرى الذى كان يلقب بالذهبى ، وفى عهد المنصور هذا عاش المغرب فى طمأنينة ورفاهية ومجد .

أما فى تاريخ الفن الاسلامى فان عصر السعديين يعتبر عصر نهضة حقة ، وانبعاث الزخرفية المعمارية .

*****

العلويون

وفى القرنين السابع والثامن عشر عاش المغرب فترة هادئة نسبيا لان الدول

الاوربية كانت قد انصرفت اذ ذاك في مجموعها الى الحروب التي شبت في أوربا بسبب الحملة الاصلاحية الدينية وكذلك حروب الثورة وقد ساعدت هذه الحالة على اقرار وحدة البلاد السياسية من جديد على يد الملوك العلويين الذين ما زالوا يتربعون أريكة العرش المغربي الى اليوم والسلطان المولى اسماعيل هو الذي وطد دعائم هذه الدولة ، فقد كان الى جانب نشاطه العمراني تقيا متصرا ، وكانت تذكيه عزيمة لا تفل ، وشجاعة كبرى ، ومناعة جسمانية احتفظ بها خلال عهده الطويل حيث استمر جالسا على العرش أزيد من خمس وخمسين عاما .

وعند ما تولى المولى اسماعيل الملك كانت بعض الموانى المغربية في قبضة الاوربيين فالف لمواجهة هذه الحالة قوة عسكرية مهمة تتركب من العبيد الذين يؤدون الخدمة العسكرية على الدوام ، والاستمرار في مقابل أراض ومنافع خولها الامير اياهم ، وقد بنى ستة وسبعين معقلا شحنها بالحاميات ، وذلك في جميع النقط الاستراتيجية في مملكته للاشراف على الطرق والممرات كما يجب ، وقد نهج المولى اسماعيل سياسة وطنية بفضل هذا الجهاز العسكري ، وحارب بكل قوة الاجانب المحتلين للسواحل ، وانتزع طنجة من يد الانجليز ، كما جرد الاسبان من غالب ما كانوا يمتلكونه .

وفي أوائل القرن السابع عشر بلغ المولى اسماعيل ذروة القوة والمجد ، وقد أسس مدينة مكناس بأبوابها الاثرية وقصورها الحصين وجعل منها عاصمة مملكته .

كان ملكا عظيما وكان يأبى الا أن يعامل بما هو جدير بهذه العظمة ، وقد كتب الى ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، الذي كانت معاملته اياه خالية من أبسط أساليب الرعاية واللياقة ، يطلب منه أن يوجه اليه سفراء وسراة من طبقة أعلى من طبقة التجار العاديين . وقد أوفد هو الى لويس الرابع عشر سفيرا في شخص أحد كبار سراة المغرب ، ويقال ان هذا السفير خطب لنفسه أميرة كونتي وقد علق كاتب فرنسي على هذه الخطبة بقوله : « لقد تندر الناس كثيرا في فرنسا بهذه الخطبة ، ولكن ربما كانوا مخطئين ، فقد كان الفرنسيون يجهلون اذ ذاك كل شيء عن الحضارة العربية ، وكانوا يتصورون البلاط المغربي بدون شك على غير ما كان عليه ، ومع ذلك فليس من المحقق أن المقاطعات الفرنسية كانت

كلها في ذلك العهد أكثر حضارة ومدنية من مملكة المولى اسماعيل » .

وبفضل القوة التي نفخها المولى اسماعيل في كيان المغرب أمكن لهذه البلاد أن تظهر بمظهر الدولة فيما بعد بالرغم من الظروف العصيبة التي اجتازتها ، وقد كان أحد خلفائه وهو سيدي محمد الثالث ، قائدا ذا عزيمة ، ودبلوماسيا رفيقا ، واداريا ماهرا ، وامتاز بسهره على نشر الثقافة والعلوم ، وبما بذله من جهود لادخال الاصلاحات الى مملكته ، وقد جدد تسليح البلاد ، وأقام المعاقل ، وأعاد الامن الى نصابه ، وارتبط بعلائق تجارية مع جميع دول أوربا ، وأسس مدينة الصويرة ، وكون من أجل تعميرها حركة بحرية بجعل هذه المدينة ميناء حرا ، وهذا العاهل هو أول من اقترح على دول أوربا الغاء الاسترقاق ، وفي عهده أمضيت مع فرنسا عام ١٧٦٧ أول معاهدة حول الحمايات والمحاكم القنصلية .

وقبل وفاته طرد البرتغاليين نهائيا من مدينة الجديدة وخلف وراءه المغرب آمنا وديعا .

فتاريخ المغرب منذ وفاة هذا الملك وخلال القرن التاسع عشر عبارة عن عراك عنيف في الميدان الديبلوماسي للمحافظة على استقلال المغرب ووحدة ترابه . وبقدر ما كانت المطامع الاوربية تزداد الحاحا كانت المقاومة المغربية تشتد كما سنبين ذلك في اللمحة الديبلوماسية .

مساهمة العبقرية المغربية

فى الحضارة الانسانية

ان الحضارة المغربية حضارة اسلامية ذات طابع شرقي واضح . وقد كان تأثير الشرق العربي على المغرب من العمق بحيث أن العرب والبربر منذ القدم، كانوا معا - على حد تعبير سديو - تذكيهم عواطف واحدة ومبادىء واحدة، وهيام مشترك بالحرية والمجد . وقد ساعدت روح الكرم، ووحدة طرق المعيشة، على التقرب بين العنصرين الذين لا يشكلان من الناحية الاتنوغرافية والتاريخية سوى عنصر واحد، في رأى أغلبية المؤرخين من العرب . واذا كان المغرب قد نبذ الحضارة الرومانية، كما يقول ألفريد بيل، فذلك لانعدام هذا المبدأ الاساسي اللازم لكل التحام . ولذلك قال مسيو بيلير . عند ما حمل عقبة الاسلام الى المغرب لاول مرة سنة ٦٨٠ رأى المغاربة فيه خلاصا لهم، وسارعوا الى اعتناقه . .

فأخذ المغرب، منذ ذلك الوقت، يتطور في دائرة النفوذ الشرقي، ولبث، طيلة ثلاثة عشر قرنا، يربط مصيره بمصير الشرق العربي . وقد عرفت الدولة المغربية، أثناء هذه المدة كلها، ما سماه اندريه جوليان بـ« الاستمرار » .

ولا حاجة مطلقا الى القول هنا بأن هذا الاستمرار يشكل فى نفسه معجزة فى عالم تسيطر عليه روح القرون الوسطى المعاندة . فقد احتل الاتراك والنرماندبون والاسبان تونس والجزائر، على حدود المغرب نفسها، بينما بقى المغرب محتفظا بسيادته الكاملة زهاء الف سنة .

ومن جهة أخرى فان المغرب قام بدور مهم فى تعمير اسبانيا بمجرد ما فتحها العرب . ولذا فان تاريخ العلائق المغربية الاسبانية يبدأ منذ فجر الاسلام اذ امتزج العنصران وتمخضا عن مدنية كونت بطابعها الخاص فصلا من ألمع فصول التاريخ الفكرى فى القرون الوسطى .

صحيح أن المغرب، كجميع البلاد، عرف فترات اضطراب فى تاريخه،

ومر بأزمات حادة في بعض الاحيان ، ولكنه مع ذلك قد استطاع أن يحافظ على استقلاله ، ويرفع من قيمة الدولة ، واستطاع كذلك أن يساهم مساهمة واسعة ناجحة في ازدهار الحضارة الانسانية .

ويشهد مستوى المعيشة المغربية ، من خلال التاريخ ، على أن الدولة المغربية كانت على الدوام تهتم بالحضارة والعمران فتظهر أعمالها في شكل مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة . بل كانت الطبقة المتوسطة من المغاربة تتمتع بشيء من اليسر ، بغض النظر عن الازدياد المستمر في عدد السكان ، وهو أمر طالما أنكره البعض ، ولكن مؤرخين أوربيين كبارا يؤكدونه . ومن هؤلاء دوفتان ماكسانج الذي نقل رسالة تتحدث عن مملكتي فاس ومراكش ، وفيهما من المدن الجميلة مائتان وخمسون مدينة ، في كل واحدة منها على الأقل نحو ٣٠ ألفا من السكان . وقد كانت فاس وحدها تحتوي على مليون وستمائة ألف نسمة .

وهذه الارقام التي قد تظهر مبالغا فيها، قد أكدها نسبيا تقرير الرحالة الانجليزي ، الذي نقله دوكاستر ، والذي يقدر سكان فاس بنحو مليون نسمة قبل ذلك بثلاثمائة سنة .

أما دوسانت أولون ، سفير ملك فرنسا الى المغرب ، فقد قدر ، في مذكراته ، سكان مدينة مكناس التي يصفها بأنها مدينة صغيرة ، بما يربو على اثنين ألف نسمة . وقدر الاستاذ ماسينيون سكان البوادي المغربية ، نقلا عن الوزان الفاسي ، بنحو السبعة ملايين . كما ذكر مؤرخ جزائري ، عاش في القرن الماضي بأن مجموع سكان المغرب يقدر باثني عشر مليونا .

ولكن يبدو أن سكان المغرب قد قل عددهم نسبيا على أثر الطاعون الذي انتشر في البلاد سنة ١٦٧٩ ، والذي اجتاح أوربا وفرنسا بالخصوص ، وذلك رغما من العنايات الطبية والاجتماعية التي أغدقها عملاء المولى اسماعيل على الشعب المنكوب ، فقد كانت المارستانات منبثة في الجهات المختلفة .

أما عن مستوى المعيشة فقد كانت الرفاهية الاقتصادية كبيرة لدرجة أن مواد الاستهلاك الاساسية لم تكن لها أية قيمة . ولم تكن مفروضة على الناس أتاوة عدا الزكاة . وقد كان ملوك المرينيين يزودون سكان البادية المغربية بما يحتاجون اليه للقيام بأشغالهم الفلاحية . وفي عهد المولى اسماعيل ، عم الأمن

جميع البلاد ، وكان المسافر يذهب من وجدة الى حدود الصحراء بدون احتياج الى حراسة ، ذلك لان نظاما بديعا يقوم على تبادل المعونة بين النواحي ، كان يمنع المجرمين أن يفلتوا من قبضة العدالة .

ويبدو أن البر كان عاما لدرجة أن المغاربة ، تحت تأثير عاطفة انسانية مجردة ، قد ابتكروا فكرة انشاءة مؤسسات حبسية - أوقاف - لمعالجة الحيوانات المصابة ، واطعام الطيور في السنوات العجاف .

وتفوق المؤسسات الاجتماعية الشعبية كل عد ، كما تشهد بذلك وثائق ادارة الاوقاف . وقد نظمت الطبقة البورجوازية في فاس مصارف تعاونية للقروض بدون مقابل ، فساعدت بذلك على النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

أما فيما يرجع الى الناحية الاقتصادية ، فقد كانت بعض الصنائع مزدهرة ، وكانت فاس وحدها ، على عهد الموحدين ، تعد أكثر من اثني عشر مصهرة للحديد والنحاس ، وأحد عشر معملا لصنع الزجاج ، ومائة وثلاثين فرنا للجير ، ومعامل عديدة لصنع الصابون ، وعددا كبيرا من معاصر الزيت ومن المطاحن ، وما يربو عن أربعمائة معمل للورق . وكانت صناعة الورق قد استوردها المغرب من الشرق ، ثم انتقلت منه الى أسبانيا في أواسط القرن الثاني عشر الميلادي . ومع ذلك فان التقدم الصناعي كان لا شيء بالنسبة الى التقدم الفلاحي . لان النظام الفلاحي هو الذي كان يطبع دائما الاقتصاد المغربي بطابعه العميق . وكان معظم سكان البلاد دائما يتكون من عنصر الفلاحين .

وقد كان المغرب يجد دائما الكفاية في انتاجه ، بل كان يصدر الفاضل من هذا الانتاج الى الخارج . فكانت مصدراته تتكون من محصوله الفلاحي كالتمر والحناء ، ومن المعادن المختلفة كملح البارود والنحاس .. الخ .

وفي القرن الثالث عشر ، كانت الفلاندر ، وجمهوريتا البندقية وبيز ، تستورد السكر الخام من المغرب . وكانت صناعته قد ازدهرت ازدهارا كبيرا على عهد السعديين .

أما الملح فكانت مدينتا الرباط وسلا تنتجان منه وحدهما ما يكفي - حسب تقدير انجليزي ذكره دوكاستر - لسد حاجيات انجلترا كلها .

وتدل الاحصائيات التي ذكرها بعض السياح الاجانب القلائل الذين زاروا

المغرب منذ أكثر من قرن ، على أن عدد الماشية بالمغرب يرتفع الى ثمانية وأربعين مليون رأس من الغنم ، ومن البقر ما بين ٥ و ٦ ملايين ، ومن الجمال نحو خمسمائة ألف . ومن الافراس أربعمائة ألف . ومن الحمير والبغال نحو المليونين .

أما ما يرجع الى التبادل التجاري مع الخارج ، منذ العصر الموحدي ، فان المسلمين الذين هم أول من نظموا ـ كما قال أندريه جوليان ـ أساليب التجارة ، ولاءموا بينها وبين مقتضيات التبادل الدولي ، قد علا كعبهم في ذلك ، واقتبس منهم المسيحيون .

وفي الناحية الصناعية والمعمارية ، كانت الآلات جارية الاستعمال في المغرب . وبذلك أمكن للموحدين أن يبنوا القناطر ، ويصنعوا منبرا في مراكش يتحرك من تلقاء نفسه بصفة آلية وبمجرد الضغط على زر مركب فيه . وهناك آلات عجيبة أخرى كانت تستعمل في رفع المياه ، وفي نقل مواد البناء الضخمة ، كما كان ذلك عند بناء منار الكتبية وصومعة حسان .

وفي بداية حكم الموحدين أخرجت الورش البحرية المغربية أربعمائة سفينة حربية . وكان أسطول الخليفة الموحدي ـ كما قال أندري جوليان في كتابه (تاريخ أفريقيا الشمالية) ص ٤١٢ ـ أول أسطول في البحر المتوسط . وأضاف جوليان قائلا . لذلك طلب منه صلاح الدين في سنة ١١٩٠ أن يمد اليه يد المساعدة لايقاف زحف الملوك المسيحيين على الشام » .

وقد كانت قوة الامبراطورية الموحدية ، وسعة ثروتها ، وسطوة جيشها وأسطولها ـ كما يقول جوليان ـ مصدر سمعة هائلة لها .

وجاء المرينيون بعد الموحدين فرفعوا قوة المغرب البحرية الى أوجها . اذ انتجت الورش المغربية تحت حكم السلطان أبي الحسن المريني ستمائة سفينة حربية ، مما جعل السلطان أبا الحسن ـ كما يقول جوليان ـ أقوى سلطان على الاطلاق في القرن الرابع عشر .

وفي ميدان الصحة العامة ، فتح الموحدون مستشفيات في جميع أطراف امبراطوريتهم الشاسعة . وأشهر هذه المستشفيات مستشفى مراكش الذي وصفه

المؤرخ المغربي عبد الواحد المراكشي وصفا يشهد بالدرجة الشامخة التي بلغتها الحضارة المغربية في القرن الثاني عشر .

وفي الميدان الثقافي ، كانت فاس ، برهة طويلة من الزمن ، منبعا يشع نوره على العالم الغربي . وقد جعلت منها جامعتها الشهيرة عاصمة ثقافية يحج اليها الطلاب ، لا من شمال أفريقيا ومصر فحسب ، بل ومن أطراف أوربا . ولا نذكر هنا الا البابا سيلفستر الذي درس في القرويين الارقام العربية، ثم أدخلها للمرة الاولى الى أوربا . وان قبول طالب مسيحي في جامعة اسلامية ليعطينا فكرة عن روح التسامح التي كانت تذكي قلوب المغاربة ، وقد أصبحت اللغة العربية على ضفاف البحر الابيض المتوسط ـ وقد كان بحيرة لاتينية من قبل ـ هي اللغة التجارية والعلمية . بل هناك رهبان كاثوليكيون ، في الاندلس المغربية، هجروا اللاتينية ، وهي اللغة الدينية عند المسيحيين الغربيين ، وأخذوا يكتبون بالعربية .

وكان عدد من الاطباء العرب واليهود يقطنون في سالرنو بايطاليا وفي مونبوليه بفرنسا . وقد نزحوا اليهما من أسبانيا المغربية ، وأسسوا في كلتيهما مدارس طبية لعبت دورا كبيرا فيما بعد في تاريخ الحضارة ، عند انتقال المركز الحيوي للثقافة من الشرق الى الغرب .

أما عن الفن ـ فقد ذكر اندريه جوليان ـ أن نظرية الموسيقى ، والمراتب ، والالحان قد أتت من الشرق حيث تكونت ، الى أسبانيا حيث بقيت خالصة لم يساورها تغيير .. بينما الهندسة المعمارية المغربية تؤلف ـ كما قال جسيل ـ طرفة بديعة من الاتقان والانسجام . فالآثار الفنية ، من المنار الكتبي بمراكش الى الخيرالدا باشبيلية ، تحمل طابع الجلال واللطافة . وان الذوق الفني ليظهر في كل مكان في الحياة المغربية حتى في الحدائق الغناء ذات الاطراف المزدهرة بالالوان الفاتنة التي جعلت رحالة هولنديا ـ كما قال دوكاستر ـ يلاحظ أن حدائق مدينة مراكش أجمل حدائق القارة الافريقية على الاطلاق ، وقد تأثر الشرق نفسه بالفن المغربي فأحدث محمد بن عبد الكريم ، وهو من مدينة فاس ثورة حقيقية في فن الهندسة المعمارية ، عند ذهابه لمصر في القرن الثاني عشر الهجري . وما تزال طرائفه الفنية في متحف القاهرة الى اليوم .

وتنافس مدن المغرب ، أبهة ولطفا ، مع عواصم الشرق الكبرى . ولم يكن

اناس عابثين عند ما قارنوا الرباط بالاسكندرية ، وفاسا بدمشق ، ومراكش ببغداد ..

والحق أن تأثير الحضارة المغربية قد تجاوز بلاد أفريقيا الشمالية الى بلاد البحر المتوسط وشبه الجزيرة الايبيرية .

وقد دامت سلطة ملوك المغرب ، على كامل الغرب الاسلامي ، طيلة ثلاثة قرون ، وأول ملوك الموحدين الذي طرد النرمانديين من الشاطئ الافريقي ، كان سياسته تدل على بعد نظره في الفنون الستراتيجية ، عند ما شعر بأهمية جبل طارق ، وجعل منه قبل الانجليز بستة قرون ، قاعدة عسكرية متقدمة للدفاع عن الاندلس وحوض البحر المتوسط .

ومن جهة أخرى ، فالحضارة الاندلسية نفسها ـ كما قال أندريه جوليان ـ اصطبغت بصبغة مغربية ، ازدادت لمعانا وقوة عند ما ذهب الموحدون لساعدة السلطة القائمة في الاندلس . فقد وضعوا حدا للفوضى المالية التي كان ينشرها ملوك الطوائف هناك ، ودفعوا بالفلاحة في طريق الازدهار .. الخ .

وكم من شخصيات مغربية ما تزال مشهورة في الميادين العلمي والادبي ، ولن نذكر من هذه الشخصيات هنا الا الشريف الادريسي الذي هو من مدينة سبتة ، والذي كان يشتغل في بلاط روجيه الثاني ملك صقلية (١١٥٤) . ويعتبر ـ كما قال غوتيه ـ أستاذ أوربا في الجغرافية مدة ثلاثة قرون لم تكن أوربا خلالها تملك خريطة أخرى غير خريطة الادريسي . وابن خلدون واضع علم الاجتماع ، وقواعد نقد التاريخ ، والسابق الاول للفلسفة المادية التاريخية على حد تعبير بوتول . وابن رشد الذي حلل وفسر في كلياته آلية الدورة الدموية عند الانسان ، وذلك قبل وليام هارفي بكثير ، وابن زهر ، طبيب البلاط الموحدي الذي اكتشف الجراثيم الطفيلية ، قبل باستور بثمانية قرون ، وبالاخص جراثيم الجرب . وابن البنا الرياضي الشهير الذي كان يدرس في القرن الثالث عشر ، وقد ألف رسالة منهاجية في الجبر ، وسماها (التلخيص) قال فيها : ان الغرض منها هو العثور على كمية مجهولة مطلوبة باستعمال كميات معروفة اذا ماثبت بين الكميات نسبة معينة .

وللمغرب رحالون ذوو شهرة عالمية كابن بطوطة من طنجة ، وابن الوزان من فاس ، ويعرف بليون الافريقي .

أما في الأدب ، فالقزاز كان يعتبر في الاندلس أفقه علماء اللغة ، وكان له التبريز في ذلك على جميع زملائه في الشرق مثل (صاعد) البغدادى . وقد اقتبس الشاعر الايطالى دانتى مهزلته الالاهية ، في نظر أسين بالاسيوس من ابن العربى الصوفى . وكذلك اليهودى الهولاندى سبينوزا كان متأثرا به في فلسفته الصوفية التى لها شبه بالفلسفة العربية .

وفي هذا العهد الذى كانت فيه أوربا لم تخرج بعد من مرحلة الطلاسم في ميدان الطب ، كانت الاندلس ، تحت مؤثرات مغربية ، تعد في مدينة طليطلة وحدها أربعمائة مستشفى ومستوصف ، كما قال الامريكى روبنسن . وكانت تمارس الاساليب التجريبية التى لم تعرفها أوربا الا بعد ذلك بقرون على يد الانجليزى باكون

وبالجملة ، ففي كل مكان في العالم الاسلامى نجد الأدباء والفقهاء المغاربة قد تركوا آثارا لهم . فمحمد الرودانى ، من مدينة مراكش شاهد تاليفه في الرياضة والفقه تبلغ الى الهند ، بعد أن أدهشت العلماء بما تحتوى عليه من سعة اطلاع . والحرالى أدهش أدباء تونس بمشاركته وتبحره في العلوم . والمقرى سجل نجاحا باهرا في مسجد بنى أمية بدمشق . وابن خلدون عين قاضيا في القاهرة . والصوفى الاكبر الشاذلى أصبح رئيسا روحيا لأغلب الزوايا في العالم .

وقد أكد المؤرخ الانجليزى لين بول أن المدنية المغربية العربية بعثت اشعاعا ثقافيا وازدهارا اقتصاديا وانسانية وبطولة في أسبانيا تحت الحكم الاسلامى . فلما رجعت الى المسيحية انتشرت فيها الفاقة واللصوصية . ولقد تقهقر عدد سكان أسبانيا بعد عهد الازدهار الاسلامى حتى غدوا لايتجاوزون ٦ ملايين بعد مرور مائة سنة فحسب على انهيار آخر مملكة اسلامية بالاندلس ، بينما كان عدد سكان قشتالة وحدها ، في زمن بنى عباد ، يتجاوز سبعة ملايين نسمة .

أما التأثير المغربى على البرتغال فقد وصل الى درجة أن اللغة التى كان يكتب بها البرتغاليون ـ كما ذكر ذلك كواسلك ـ كانت مشتملة بالكلمات الاصلية ومحررة بالخط العربى .

ويبدو هذا التأثير أيضا فيما وراء جبال البرانس الى مقاطعة البروفانس حيث مازال هناك ذكريات قائمة الذات . وكذلك الشأن في جنوب ايطاليا ،

وفي صقلية ، حيث أنشأ الصناع المغاربة خزانات مائية عظمى كما ذكر ذلك الادريسي .

أما أهمية العلاقات التي كانت قائمة بين المغرب وبقية الاقطار الاوربيــة الاخرى كهولندا ، وانجلترا ، والدانمارك ، والسويد ، فتبدو واضــحة من خلال المستندات والوثائق التي جمعها الكونت دوكاستر من وزارات خارجية البلاد الاجنبية ،وجعلها في ٢٠ مجلدا تحت عنوان (المصــادر المخطوطة للتاريخ المغربي) .

ومن هذه العلاقات أن هولندا ـ وكانت اذ ذاك تعرف بالمقاطعات المتحدة ـ كانت طلبت قرضا من الخزينة المغربية ، على عهد السعديين،بقدر بمليون ونصف مليون دينار (٣٢،٥٠٠،٠٠٠ فرنك ذهبي). كما طلب نابليون بونابرت، الذي كان يقدر قيمة المغرب الستراتيجية وبأس ملكه ، من المولى سليمان أن ينضم الى الكتلة الاوربية ضد انجلترا . وقد أصبح المغرب عاملا مهما في التوازن بين القوات الغربية ، فكان البلاط السعدي شديد الاهتمام بالتيارات السياسية المختلفة في بلاد أوربا ، الى درجة أنه حاول أن يعزز مطامع أنطونيو في عرش البرتغال ، فزوده بقرض قدره ٤٠٠ ألف ريال .

ان المكان الاول الذي كان يتبوؤه المغرب في العالم الاسلامي كله ، ليظهر من خلال الدور الذي قام به في مختلف مراحل التاريخ . وان النداء الذي أرسله صلاح الدين الى الخليفة الموحدي ، المنصور ، ليدل على الاقل ـ كما قال أندريه جوليان ـ على أنه كان يعتبر الملك المغربي أقدر واحد على الدفاع على الاسلام المهدد . وقد رأينا أبا عنان المريني بعد ذلك يساهم في تحرير طرابلس بتقديم هدية مالية قيمتها ٥٠ الف دينار . كما رأينا السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله يفتدي ٤٨ ألف أسير من المسلمين كان معظمهم من الاتراك . كما أن مولاي سليمان أرسل الى ملك آل عثمان ، استجابة لنداء استغاثة أرسله الملك العثماني اليه ، أربع صناديق ضخام من سبائك الذهب يحملها وفد خاص اليه . كما حاول في الوقت نفسه أن ينقذ تونس التي كانت تتحكم فيها مسغبة من أثر الجفاف .

وقد بلغ التضامن بين ملوك المغرب وملوك الشرق الى درجة أن المولى اسماعيل

حاصر جبل طارق ليمنع أعداء تركيا من المرور لاسطامبول . ثم بعد ذلك رفض السلطان سيدى محمد بن عبد الله أن يقابل سفير روسيا فى طنجة ، لان روسيا كانت فى حرب مع الاتراك .

وقد كانت علاقات المغرب بتركيا علاقات مشبعة بروح الود الخالص ، ولا سيما فى عصر السعديين . وقد أمضى المنصور الذهبى ، فاتح السودان الشهير ، وقاهر البرتغاليين فى معركة المخازن ، زهرة شبابه فى مدينة اسطامبول . كما عاش أخوه الاكبر عبد الملك ، فى تركيا ، حقبة من الزمن ، ومات فى معركة المخازن . وكان يتكلم بالاسبانية ويكتب بها ـ كما قال كواساك ـ ويكتب أيضا بالايطالية والتركية .. أليس فى هذا تكذيب قاطع لاولئك الذين يزعمون أن المغرب منعزل بطبعه ، غير قابل للتأثر بالمدنية الغربية لضيق عطنه .

وهذا الملك المستنير يعطينا كذلك برهانا على تسامحه الواسع ، ومثاليته الانسانية السامية ، عند ما أمر ببناء مستشفى قرب أحد المساجد بمراكش لمعالجة الاسرى المسيحيين ، كما ذكر ذلك الانجليزى ادمون هوجار .

وبعد هذه المدة رأينا مولاى اسماعيل يهتم شديد الاهتمام بالتطورات السياسية فى أوربا ، الى درجة أنه وظف مستشارا خاصا له فى هذا الموضوع ، هو الامير مولاى العربى ، الذى سبق له أن عاش مدة طويلة فى أوربا . كما رأينا سفير فرنسا يندهش لصراحة المولى اسماعيل ومعرفته الدقيقة بانتصارات لويس الرابع عشر وانهزاماته فى الحروب الاوربية .

أما السلطان مولاى الحسن فقد كان شديد الاهتمام بتطور بلاده على نسق أوربا . فارسل بعثات من الشباب المغربى ليتعلموا فى مختلف جامعات أوربا ، وليكونوا تكوينا فنيا عصريا . بينما المولى عبد العزيز لم يتأخر من جهته عن جلب الفنيين الاوربيين لتنظيم الجيش المغربى ومصالح المالية .

وفى سنة ١٩٠٨ ، فقط ، أمر المولى عبد الحفيظ ـ وكان له ولع شديد بالحياة النيابية فى أوربا وتركيا ـ النخبة المغربية بتحضير دستور ديمقراطى للبلاد ، وقد نشرت هذا الدستور جريدة عربية كانت تصدر فى طنجة اذ ذاك . غير أن الدسائس الاوربية التى أدت فى الاخير الى فرض الحماية على المغرب ، لم تكن لتسمح بموالاة السعى لتطوير البلاد فى جو ملائم .

قال ليري نقلا عن جوستاف لوبون : « لو لم يكن العرب في التاريخ لتأخرت نهضة الآداب بأوربا عدة قرون » .

وقد كان معظم هؤلاء العرب الذين يعنيهم بقوله مغاربة أثروا بواسطة الاندلس على المدنية الغربية .

وهكذا فان المدنية المغربية قد ساهمت بالنصيب الاوفر في تلك الحركة الفكرية الرائعة التي حررت الانسانية من الخرافات . ولئن تظافرت الجهود لفتح الطريق الحق للتقدم البشري في فجر العصر الحاضر ، فان الفضل في تلك الجهود يرجع معظمه الى الحضارة الاسلامية في المغرب .

نظرة دبلوماسية عن المغرب

أهم ما عنيت به الدبلوماسية المغربية دائما منذ نشأة هذه المملكة هو حفظ استقلال المغرب والارتباط بعلائق طيبة مع الدول المجاورة . وهذا ما يفسر لنا نزعة المغرب القارة الى الاحتفاظ بحريته ازاء امبراطورية الشرق الاسلامية .

ولم يظهر المغرب على المسرح الدولي الا ابتداء من منتصف القرن الحادي عشر الميلادي بعد ما توطدت حدوده الجغرافية الطبيعية .

وفي المدة المتراوحة بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر بلغ المغرب على عهد المرابطين والموحدين أوج عظمته ومجده ، فصارت حدوده تمتد الى تخوم ليبيا وتخضع له الجزيرة الايبرية المسلمة (أي كل من أسبانيا والبرتغال) غير أن المغرب اضطر الى التراجع نحو حدوده في نهاية القرن الخامس عشر عند ما أصبح مهددا شمالا بالغزو الاسباني (كان سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢) وشرقا بالغارة التركية .

وطوال القرن السادس عشر عملت الدبلوماسية المغربية على ايقاف الحملة التركية وتفريق كتلة الملوك المسيحيين ، وبفضل انتصار الدولة السعدية الباهر في معركة وادي المخازن على الجيش البرتغالي عام ١٥٧٨ تمكن المغرب من توطيد السلام لا في حدوده فحسب ، بل كذلك من التوسع في الجنوب توسعا انتهى به الى احتلال السودان بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٥٩١ .

المملكة المغربية في القرنين السابع والثامن عشر

عاش المغرب خلال القرنين السابع والثامن عشر في هدوء نسبي لان الامم الاوربية كانت منغمرة في حروب الاصلاح الديني والثورة بأوربا .

وفي عهد المولى اسماعيل جرت مذاكرات بين البلاط المغربي ولويس الرابع عشر ملك فرنسا من أجل ابرام حلف بين البلدين . غير أن الاتفاق لم يحصل سواء على يد السفارة الفرنسية التي استقبلت عام ١٦٨٩ في القصر السلطاني بمكناس أم على يد السفارة المغربية التي كان يترأسها ابن عائشة والتي توجهت

عام ١٦٩٨ الى قصر فرساى وكان سبب الاخفاق يرجع الى أن مولاى اسماعيل كان يرغب فى عقد تحالف عسكري ضد أسبانيا المستقرة اذ ذاك فى سبتة ، بينما كان لويس الرابع عشر يرغب فى مساعدة التجارة الفرنسية من وراء هذا الحلف ممتنعا عن القيام ببذل أية مساعدة للمغرب ضد أمة كاثوليكية .

وأهم المعاهدات الدبلوماسية التى أبرمت طيلة هذه المدة مع الدول الاجنبية لا تخرج عن كونها اما معاهدات صداقة وتجارة ، واما اتفاقيات لتسوية المشاكل الناجمة :

١ ـ عن القرصنة الدولية التى كانت تعمل فى المحيط الاطلسى وغربى البحر الابيض المتوسط .
٢ ـ وعن مسألة التمثيل الدبلوماسى واستقرار الرعايا الاجانب بالمغرب .
٣ ـ وعن افتكاك الاسرى .

غير أن هناك معاهدتين أبرمتا مع أسبانيا بتاريخ ٣٠ مايو ١٧٨٠ وفاتح مارس ١٧٩٩ تستحقان الذكر بصورة خاصة ، ففى المعاهدة الاولى تواعدت المملكة المغربية والمملكة الاسبانية بتبادل الاعانة والمساندة ضد أعداء كل واحد منهما ، وفى المعاهدة الثانية وعدت كل واحدة الاخرى بملازمة الحياد التام فيما اذا قامت حرب بين أحد الطرفين ودولة ثالثة .

ونذكر هنا على سبيل الافادة أهم المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنبية فى القرنين السابع والثامن عشر فقد أبرم المغرب مع انجلترا معاهدتين : الاولى سنة ١٦٣٠ والثانية سنة ١٧٦٠

ومع الدنمارك معاهدة ١٧٥٧
ومع أسبانيامعاهدات ١٧٦٧ و ١٧٨٠ و ١٧٩٩
ومع الولايات المتحدة الامريكية معاهدة ١٧٨٧ .
ومع فرنسا معاهدات ١٦٣١ و ١٦٨٢ و ١٧٦٧
ومع هولندا معاهدات ١٦١٠ و ١٦٥١ و ١٦٨٣
ومع ايطاليا معاهدتى ١٧٦٢ و ١٧٦٥
ومع البرتغال معاهدتى ١٧٧٢ و ١٧٩٩
ومع السويد معاهدة ١٧٦٣ .

ويجب الاعتراف بأن الدبلوماسية المغربية قد برهنت في مفاوضاتها مع أوربا عن روح جامعة بين حب السلام والتسامح الى أقصى حد فزيادة على ما حصلت عليه دول أوربا لرعاياها في المغرب من فوائد في الميدانين التجاري والديني ، حصلت لهم كذلك على امتيازات ديلوماسية بمدة اقامتهم بالمغرب رغم كون القانون الدولي العام لا يخول هذا النوع من الامتيازات الا للموظفين بالسفارات وحدهم .

وقد أمكن للمغرب بعد ذلك أن يدرك ماارتكبه من أخطاء في دبلوماسيته ، وكان عليه فيما بعد أن يؤدي غاليا ثمن حسن نيته ونزعته الحرة لانه لم يحاول أن يفهم عقلية أنداده من الدول ، ولانه أهمل على الخصوص المثل القائل : « اعطه بقدر ما يعطيك » ، ذلك المثل الذي كان رجال الدول الاوربية يجعلون منه قاعدة لسلوكهم .

المغرب في القرن التاسع عشر

تعرضت وحدة التراب المغربي في القرن التاسع عشر لمحنة قاسية ،ذلك أن مؤتمري فينا سنة ١٨١٥ وايكس لاشبيل سنة ١٨١٨ اللذين تقرر فيهما اعادة تنظيم أوربا وجلاء جيوش الاحتلال من فرنسا ، ثم أفول نجم الدولة العثمانية كل ذلك تمخض عنه انطلاق القوات الاوربية من عقالها ، والزج بها في مغامرات استعمارية فوقعت اذ ذاك مسابقة حقيقية بين تلك القوات نحو بقية الاقطار ، ولما تم توزيع أفريقيا الوسطى كلها أصبحت أفريقيا الشمالية بدورها معرضة الى الخطر .

وكان أعظم خطر على المغرب هو احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ، فان المغرب اضطر لأجل ايقاف مطامع الاعداء الى محاربة فرنسا (١٨٤٤-١٨٤٥) ، واسبانيا ١٨٦٠ على التوالي واذا لم تكن هزائم المغرب قد أسفرت عن عواقب وخيمة فان بعض ذلك يرجع الى تدخل انجلترا الدبلوماسي .

وقد نسيت معظم الامم الكاثوليكية ، ولا سيما منها أمم جنوب أوربا التي كانت لا تزال تحت تأثير الروح الصليبية الانتقامية - الاستعدادات الطيبة التي سبق أن أبداها نحوها ملوك المغرب في القرون الماضية ، فلم تكن هذه الدول تحترم

مقتضيات معاهداتها مع المغرب الا ما دام المغرب قويا ، لذلك رأيناها تغتنم فرصة هذه الانهزامات لتكل وتحاول التدخل فى شئون المغرب الداخلية مستندة فى ذلك الى ما خولها المغرب عن طيب خاطر من امتيازات دينية ودبلوماسية ، فكانت تلك الدول تستغل أدنى حادث لتقوم جميعها على وجه التقريب باحتجاج تصحبه أحيانا تهديدات بالتدخل العسكرى .

ويجب أن نعترف بأن المغرب استفاد من مساندة انجلترا له طيلة ثلاثة أرباع هذا القرن الى حدود ١٩٠٤ فقد وقفت انجلترا لغاية هذا التاريخ موقف المنافح عن كيان المغرب ووحدته الترابية ذلك أن انجلترا كانت دولة بحرية قابضة منذ ١٧٠٤ على زمام مضيق جبل طارق ، فلم تكن لتسمح بوقوع أى تغيير عميق فى توازن القوات القائمة ، لذلك كان نشاطها يهدف الى ابقاء ما كان على ماكان فى غرب البحر الابيض المتوسط ، ولا سيما بالشاطئ المغربى .

على أن الحكومة المغربية لم تبق مكتوفة الايدى ففى عهد المولى محمد بن عبد الرحمن تحررت الديبلوماسية المغربية تحررا تاما فأصبحت طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية ، واستدعى الدبلوماسيون الاجانب الى الاقامة بهذه المدينة ، فأصبحوا يتصلون منذ ذلك بالحكومة المركزية عن طريق ممثلها بهذه المدينة ووزير خارجية السلطان بفاس ، وبذلك وقع حسم دسائس بعض القناصل داخل البلاد ، وانتهى أيضا عهد الاتفاقات الثنائية .

فقد فضلت الحكومة المغربية أن تسوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٦٥ مع الهيئة الدبلوماسية التى تسهر من طنجة على مصالح الاوربيين بالمغرب قضية احداث منار فى المكان المعروف برأس سبرطل .

عقد مدريد

كما سوت الحكومة المغربية مع الدول التى يهمها الامر مباشرة فى مؤتمر انعقد بمدريد عام ١٨٨٠ مشاكل الحماية الدبلوماسية التى كان أمرها قد استفحل اذ ذاك وكذلك المشاكل المتعلقة بحق ملكية الاجانب وتجنس الرعايا المغاربة بجنسية أجنبية وقد تقرر منذ ذلك العهد عدم تخويل أية حماية للرعايا المغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية ، وبذلك أصبح عدد المحميين لا يتجاوز الاتى

عشر عن كل دولة (المستخدمون التجاريون أو المحميون الاستثنائيون نظرا لما أدوه من خدمات) لان هذه الحماية كان يترتب عنها بالاخص سحب الرعايا المغاربة من الخضوع لمحاكمهم الطبيعية واخضاعهم لمحاكم قنصلية . الامر الذى يمس بالسيادة المغربية ، ويمكن القول بأن امضاء اتفاقية مدريد بتاريخ ثالث يوليو من طرف ممثلي ثلاث عشرة دولة ـ منها المغرب ـ كان ظفرا عظيما لدبلوماسية جلالة السلطان مولاى الحسن فقد حاولت فرنسا عبثا الحيلولة دون انعقاد المؤتمر لانها شعرت بأن من شأنه أن يزعزع مركزها ويعارض مطامحها في المغرب ، تلك المطامع التوسعية التى كانت تزداد ظهورا يوما فيوما ، والتى كان بسمارك الالماني يشجعها قصد تحويل نظر الفرنسيين عن هزيمتهم الاخيرة عام ١٨٧٠ وعن فقدهم مقاطعتى الالزاس واللورين .

وبالجملة فان اتفاقية مدريد باعترافها ، بمقام ممتاز ، لكل واحدة من الدول الموقعة عليها قد أحبطت كل تدخل أجنبى فى المغرب ، وحفظت للبلاد استقلالها ووحدتها الى أوائل القرن العشرين .

نعم ، لقد خسرت فرنسا بذلك معركة المغرب الدبلوماسية ، غير أنها ربحت معركة تونس عام ١٨٨١ على أثر انعقاد مؤتمر برلين بتاريخ ١٨٧٨ لبحث المسألة الشرقية ، أى مسألة تقسيم الامبراطورية العثمانية .

المغرب فى بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩١٢)

وفى القرن العشرين تغلب نظام القوة ، واشتد تنافس الدول الاستعمارية فى شأن المغرب ، فبلغ من الحدة مالم يبلغه من قبل .

فان فرنسا التى كانت قد قبضت على زمام القطرين التركيين السابقين ، تونس والجزائر قد صرفت جهودا للمغرب حيث صارت تثير للحكومة المغربية مصاعب خطيرة ، فكان دفع بوحمارة الى الثورة فى المغرب الشرقى عام ١٩٠٣ أحسن مثال لذلك ، فهذه الثورة وليدة الدسائس التى قامت بها «لجنة» أفريقا. وهى جمعية كان على رأسها م ابتين وزير داخلية فرنسا اذ ذاك وكان من أعضائها م ماسى و م شنيدر وغيرهم .

ومن جهة أخرى شرعت الحكومة المغربية حوالى ١٩٠١ فى نهج سياسة

اصلاحات مالية وادارية وعسكرية فلجأت من أجل ذلك الى معونة الاختصاصيين الاجانب ، ولكن فرنسا عملت على احباط هذه الاصلاحات التى أرادت هى أن تحتفظ بتوجيهها والاشراف عليها .

وقد كتب اذ ذاك سفير فرنسا بفاس الى حكومته قائلا : « ان أحسن سياسة هى احتلال وجدة واعلان فرنسا شروط انسحابها عنها سلفا ، وزيادة على ذلك فانى متيقن أن مساعى لدى دول أوربا ستكون نافعة فى اعلان كلمة فرنسا ، وتقوية نفوذها على المخزن » .

وهكذا فان الدبلوماسية الفرنسية ستحاول تسوية قضية المغرب خارج المغرب فتقوم بالمساعى والمساومات التى ستؤدى الى امضاء اتفاقات سرية مع الدول التى تضايقها فى المغرب .

الاتفاق الفرنسى الايطالى فاتح يونيو سنة ١٩٠٢

حصلت ايطاليا بموجبه فى مقابل تنازلها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل فى طرابلس الغرب .

الاتفاق الفرنسى الانجليزى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

كانت تسوية قضية مصر ميدانا لوقوع هذا الاتفاق بين الدولتين ، فقد التزمت فرنسا فيه بعدم عرقلة عمل الانجليز فى مصر ، واعترفت انجلترا فى مقابل ذلك بأن لفرنسا أن تسهر على سلامة المغرب ، وأن تمده بكامل مساعدتها فيما يحتاجه من اصلاحات ادارية واقتصادية وعسكرية ومالية ، وذلك نظرا لكون فرنسا دولة مجاورة للمغرب ـ الفصل ٢ ـ وينص الفصل المذكور كذلك على « تصريح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية » .

وينص الفصل السابع على ما يلى :

« قصد ضمانة حرية المرور بمضيق جبل طارق تتفق الحكومتان على عدم السماح باقامة تحصينات ومعاقل ستراتيجية كيفما كانت فى الساحل المغربى الواقع بين سليلة والهضاب المشرفة على الضفة اليمنى فقط لنهر سو » .

ويعتبر الفصل الثامن ما لاسبانيا من مصالح تستمدها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها على الشاطىء المغربي للبحر الابيض المتوسط •

الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٤

صادقت أسبانيا في هذه الاتفاقية على الاتفاق الفرنسي الانجليزي في الثامن من أبريل ، وحصلت في المغرب على منطقة نفوذ لها ، وينص الفصل الثالث من هذه الاتفاقية على أنه : « اذا ما تعذر الابقاء على وضع المغرب السياسي أو وجود الحكومة المغربية ، واذا ما استحال حفظ هذا الوضع بسبب ضعف هذه الحكومة أو عجزها المستمر عن ضمانة الامن والنظام ، أو لاى سبب من الاسباب ، تقع ملاحظته من جانب الطرفين ، فان أسبانيا يكون في وسعها أن تقوم بعملها بحرية في الناحية المحددة في الفصل السابق ، والتي تصبح من الآن منطقة نفوذها » •

وكانت مدينة طنجة موضوع الفصل التاسع الذى نص على أنها ستحتفظ بصبغتها الخاصة الناجمة عن وجود هيئة دبلوماسية فيها وعن مؤسسات بلدية وصحية •

ولكن رد فعل الدبلوماسية المغربية ضد هذه الاتفاقات ما فتىء أن أصبح شيئا محسوسا •

فان جلالة السلطان مولاى عبد العزيز أجاب المبعوث الفرنسي الذى جاء اليه ليقنعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي ، وليحاول الحصول منه على الاتفاقية الافرنسية الانجليزية بقوله :

« غريب هذا التعاون الذى تقترحه على فرنسا ، وهو أن أوزع مملكتي على الاجانب » •

وقد اتجهت الحكومة المغربية نحو المانيا التي وجدت فيها كفة التوازن المرغوب فيه ، فهذه الدولة لم تكن فحسب موتورة بسبب اقصائها عن المساواة الاخيرة ، بل أنها كانت تعتبر الاتفاق الفرنسي الانجليزي بمثابة تطويق للامبراطورية الالمانية ، لذا فانها لم تتردد في امداد الحكومة المغربية بأثمن مساعدة دبلوماسية ، لا سيما وانها كانت قد حصلت عام ١٨٩٠ من المغرب على

معاهدة تفيد مصالح رعاياها ، وانها تلقت عام ١٩٠١ سفارة مغربية فوق العادة كلفت بتوثيق الروابط الطيبة بين البلدين .

وفي يوم ٣١ مارس ١٩٠٥ نزل غليوم الثاني امبراطور المانيا بطنجة حيث أجاب مولاى عبد المالك عم السلطان ورئيس الوفد المغربى الذى جاء لاستقباله باسم جلالة السلطان مولاى عبد العزيز قائلا :

ان زيارتي هذه هي لسلطان المغرب الملك المستقل ، وأتمنى أن يظل المغرب تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول بدون أى احتكار ولا الحاق ، وبكامل المساواة ، وان زيارتي هذه لطنجة تهدف الى اعلان عزمي على بذل كل ما في وسعي لحماية مصالح المانيا بالمغرب حماية فعالة ، وبما أنني أعتبر السلطان حرا كامل الحرية فانني أريد أن أتفق معه وحده على الوسائل الكفيلة بحماية هذه المصالح .

وهذا التصريح الذى له مغزاه قد أحدث صدى عميقا في العواصم الاوربية فرأت كل من فرنسا واسبانيا مشاريعهما تنهار في اقتسام المملكة المغربية .

مؤتمر الجزيرة الخضراء ٧ ابريل سنة ١٩٠٦

ولاحباط الاتفاقات السرية طلبت الدبلوماسية المغربية انعقاد مؤتمر دولي ، وللمرة الثانية لم تأبه الدول بالمعارضة الفرنسية فاجتمع المؤتمر بالجزيرة الخضراء يوم ١٥ يناير ١٩٠٦ بحضور جميع ممثلى الدول الموقعة على اتفاقية مدريد لسنة ١٨٨٠ .

وبعد ما أعلن المؤتمر المبدأ الثلاثى الذى كان أساس المداولات وهو :

ا) سيادة جلالة السلطان واستقلاله .

ب) وحدة مملكته .

ج) المساواة التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر .

قرر المؤتمر برنامج اصلاحات جبائية وجمركية التي رآها ضرورية لاقرار الامن والرفاهية في المملكة المغربية .

وأهمية عقد الجزيرة الممضى يوم ٧ أبريل ١٩٠٦ بالنسبة للمغرب تتلخص

في ابقاء ما كان على ما كان بالمغرب واستبدال مبدأ التقسيم المقرر من طرف الاتفاقات السرية بمبدأ اعانة دولية لمغرب حر مستقل ، وبذلك أصبحت القضية المغربية قضية دولية .

وفي ظل هذه الحماية الدولية أمكن للمغرب أن يسوى بدون أي خطر مشكلة الانقلاب السياسي الذي وقع عام ١٩٠٨ حيث خلف مولاى حفيظ أخاه مولاى عبد العزيز فاعترفت بذلك الدول بدون صعوبة يوم ٥ يناير سنة ١٩٠٩ .

انعزال المغرب السياسي سنة ١٩١١

ان الحادث الذي وقع في أجادير في شهر يوليو من سنة ١٩١١ (ارسال الباخرة الحربية الالمانية « بانطير » الى ميناء مغربي) قد أفهمت فرنسا ان تحقيق مطامعها الاستعمارية يتوقف على المانيا فقر عزمها على التفاوض اذن مع هذه ، وفي ٤ نوفمبر في نفس السنة أبرم اتفاق بين الدولتين حصلت فرنسا بمقتضاه على حرية كاملة للعمل بالمغرب في مقابل تسليم الكونغو بأفريقيا الاستوائية الى المانيا .

وينص الفصل (١) من هذه المعاهدة على ما يلي :

« تصريح الحكومة الملكية الالمانية بأنها نظرا لكونها ليس لها في المغرب سوى مصالح اقتصادية فانها لن تعرقل عمل فرنسا الرامي الى امداد الحكومة المغربية بالمعونة من أجل ادخال جميع الاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي هي في حاجة اليها لحسن تسيير المملكة المغربية ، وللتنظيمات الجديدة وما تتطلبه هذه الاصلاحات من تعديلات في الانظمة الموجودة»

فهي على هذا توافق على التدابير الرامية الى تجديد النظام والمراقبة والضمانة المالية التي ترى الحكومة الفرنسية ضرورة اتخاذها باتفاق مع الحكومة المغربية مع تقيد عمل فرنسا هذا بحفظ المساواة الاقتصادية بين الدول في المغرب .

وفيما اذا اضطرت فرنسا الى توسيع نطاق مراقبتها وحمايتها فان الحكومة الملكية الالمانية تعترف لفرنسا بكامل الحرية في العمل بشرط استمرار الحرية التجارية المقررة في المعاهدات السابقة ولن تضع أي عقبة في هذا السبيل

وفي رسالة تحمل نفس التاريخ وجه كاتب وزارة الخارجية الالمانية رسالة

الى السفير الفرنسي ببرلين جاء فيها : « قصد توضيح الاتفاق المبرم بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ حول المغرب أتشرف باعلام سعادتكم بانه اذا ما رأت الحكومة الفرنسية من الضروري فرض حمايتها على المغرب فان الحكومة الملكية الالمانية سوف لا تعرقل ذلك .

وهكذا فان الاتفاق الفرنسي الالماني الذي أضيف اليه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ اتفاق فرنسي أسباني بحدده وبحدد الاتفاقات السرية السالفة وهو لا يتمم تطويق المغرب فحسب من الناحية الدبلوماسية ، بل يفتح كذلك باب المغرب في وجه الحماية الفرنسية على مصراعيه .

وبما أن المغرب بقي وجها لوجه مع خصومه المعاندين فانه اضطر للعدول عن النضال بقوة لا تتعادل مع قوة هؤلاء الخصوم .

ونظرا لكون الحكومة كانت تهتم بتحديد الخسارة فانها لم تر بدا من الاستسلام للشروط المملاة عليها وهي المصادقة على اتفاقية برلين ، والموافقة على الحماية الفرنسية . غير أنها أبدت تحفظات فيما يخص الحماية ، ويتجلى طابع التحفظات من المذكرة المسلمة للحكومة الفرنسية من طرف السفير المغربي بباريس ، فقد صرح جلالة السلطان عبد الحفيظ في هذه المذكرة قائلا :

« انني ألفت نظر الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لاية دولة أجنبية كمستعمرة ، وانه ما فتىء يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا ، فلهذا السبب لا يمكن تسمية المملكة المغربية بلاد مستعمرة » .

ان المقاومة التي أبداها آخر ملك للمغرب المستقل قبل امضاء عقد الحماية لمفجعة حقا ، فقد فكر جلالة السلطان مولاي عبد الحفيظ أولا في تحكيم أوربا ضد فرنسا ، غير أن معظم الدول كانت أغراضها قد أشبعت فلم تر ما يدعو الى محاولة وضع القضية المغربية على البساط الدولي من جديد فظهر له اذ ذاك أن التنازل عن العرش هو أشرف الحلول حيث قال للوزير الفرنسي رينيو : « انني أفضل التنازل عن العرش على أن أتسبب فيما يحط من قدري وأن أدخل فرنسا الى مملكتي » . ولكن فرنسا عارضت في ذلك لانها لم تكن تريد هذا التنازل حيث كان يهمها بالعكس أن تظهر لاوربا أن الحماية لم تفرض بالقوة . وهكذا فان م ريتو الذي تولى تسيير هذه المذاكرات النشيطة مستخدما تارة

الوعد ، وتارة الوعيد قد وصل - كما يلاحظ ذلك م روبير رونلو في كتابه على هامش الكتاب الاصفر - الى توقيع معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ في الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم فتم بذلك نجاح مأموريته الطويلة .

ويجب أن نلاحظ أنه في هذا التاريخ كانت فاس عاصمة المغرب محتلة من طرف السلطات الفرنسية وانها عاشت طيلة شهر بعد ذلك تحت الارهاب ، حيث انطلقت البطاريات الفرنسية وتوالت الاعدامات ، وفرضت على السكان ذعيرة قدرها مليون من الفرنك لقيامهم ضد المعاهدة ، وأمام هذه الحوادث الدامية عزم مولاى عبد الحفيظ على التنازل عن العرش فأجابه الوزير الفرنسي قائلا : « سأعارض ذلك بالقوة اذا اقتضى الحال » . ولكن في ١٢ أغسطس ١٩١٢ تخلى السلطان مع ذلك عن الحكم وغادر وطنه معللا تنازله عن عرشه بقوله : « لم يبق لى أى نفوذ حتى صرت لا أكاد أبذل النصح الا بشق الانفس وقد كبلت رجلاى وسلسلت يداى وقيل لى احكم » .

وقد كتب م شوفيل في كتابه : « مبدأ الدولة والجنسية بالمغرب » : « ان تاريخ المغرب الدبلوماسى يبرهن على أن سيادة السلاطين وجدت الفرصة منذ زمن طويل وفي مرات مختلفة للظهور في الميدان الدولى » .

ويستخلص من تحليل مختلف المعاهدات أمران جوهريان :

١ - أن سلطان المغرب يظهر فيها على قدم المساواة مع الملوك الذين يتعاهد معهم .

٢ - ان مبدأ سيادة السلطان ترابا وسياسيا لم يكن قط موضوع شك ، بل كان بالعكس معترفا به ومصرحا به بوضوح في مختلف المعاهدات ، لا سيما ابتداء من القرن التاسع عشر .

ورغم بعض المظاهر النافية لذلك ، وكذلك بالرغم عن الاسباب الحقيقية للضعف والانقسام فان المغرب القديم كان دولة مستقلة تتشبث باستقلالها ، وتتشدد في مسألة الحدود ، وتتعلق أكيد التعلق برعاياها ولا تسمح لهم بالاحتماء بالحماية الاجنبية الا بصورة محدودة .

وقد ظلت سيادة سلاطين المغرب محفوظة في مبدئها لا فيما يخص علائق البلاد مع الدول أو الرعايا الاجانب فحسب ، بل أيضا فيما يتعلق بكل ماله صلة بتحضير القوانين الوطنية وتطبيقها على الرعايا المغاربة .

نظام المغرب قبل الحماية

١ ـ النظام السياسي والاداري

ما لبث المغرب بعد أن أصبح دولة اسلامية مستقلة أن انتظم سياسيا واداريا حسب قواعد القانون الدستوري الاسلامي .

فأنيطت مقاليد السلطة منذ ذلك الحين بملكية تسهر على مصالح الشعب الدينية والمادية .

وهذه الملكية وراثية مبدئيا ، ولكن اذا ما تقاعس الملك عن القيام بواجباته الاساسية ، فان الرعايا يتحللون من واجب الطاعة بحيث يصبح في الامكان تبديل الملك طبقا للشروط المقررة في الشريعة . ويتركب المجلس المكلف بتعيين خلفه من هيئة العلماء والشرفاء والوزراء .

ا ـ الحكومة المركزية :

الملك ، والملك هو الذي يقبض على مقاليد البلاد بصفته المزدوجة كرئيس سياسي ورئيس ديني . وهو يجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وان مجالس العلماء كثيرا ما يتاح لها أن ترشده مباشرة أو غير مباشرة في الشئون العادية وفي الظروف الحرجة على الاخص .

الحكومة الملكية

وتتألف الحكومة الملكية من نوعين : من المصالح : مصالح البلاط ، ومصالح الدولة .

١ ـ مصالح البلاط

يناط أمر مصالح البلاط بموظفين ساميين ليس لهما مع ذلك رتبة وزير ، وهما الحاجب وقائد المشور .

فللحاجب الاشراف على الادارة داخل القصر وعلى مواد مخيمات الملك ، وكذلك حراسة الطابع الذى يجب أن تذيل به جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن الملك .

وتتركب المصلحة التى يشرف عليها الحاجب من هيئات يسند أمر كل منها الى موظف مسئول . وهى تتكون من أصحاب الاروى والفرايكية ، والجزارة، وأصحاب الشاى والفرش وأصحاب الوضوء والماء .

أما قائد المشور فانه مكلف بالسهر على القصر وعلى الحفلات الخارجية . فهو الذى يتولى الاشراف على الحفلات الرسمية ويكون فى ذلك لسان السلطان. وله مهام أخرى صعبة ، مثل القاء القبض على الولاة أو كبار الموظفين الذين يخونون واجبهم .

ويعمل تحت اشراف قائد المشور ثلاثة فروع :

فرع المشاورية الذين يختار من بينهم حملة المظلة والرايات فى الحفلات الرسمية .

فرع المسخرين وهم فى الغالب فرسان يكلفون بالبريد الحكومى فى الاقاليم

فرع الفرادا وهو الحرس الملكى الشريف .

٢ - مصالح الدولة (المخزن)

يعين الملك فى ادارة شئون البلاد وزارة مكلفة - تحت اشراف الصدر الاعظم - بتطبيق القرارات الملكية والسهر على حسن سير مختلف مصالح الدولة ، وحفظ التقاليد السياسية فى المملكة .

ويجمع الصدر الاعظم بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . ويشرف على جميع الادارات المركزية والاقليمية . كما يعين بعد مصادقة جلالة الملك كبار الموظفين المدنيين والعسكريين . ويعينه فى ادارة سياسة الدولة داخليا وخارجيا وزراء يتغير عددهم تبعا لمقتضيات الظروف .

وتتألف الحكومة المغربية عادة من :

- الصدر الاعظم وهو وزير الداخلية .

- وزير الشئون الخارجية .
- وزير الحربية .
- وزير المالية .
- وزير العدلية

الممثل السلطاني في طنجة

وفي طنجة حيث تقيم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر الهيئة الدبلوماسية يمثل جلالة السلطان نائب تتخابر الحكومة المغربية بواسطته مع الوزراء المفوضين عن الدول بالمغرب .

ب) الولاة الاقليميون

يتولى النيابة عن السلطان في النواحي ولاة مدنيون يطلق عليهم اسم العمال أو الباشوات . وهذا الاسم الاخير يدل على أن لهذا الوظيف صبغة عسكرية .

وبما أن هؤلاء الولاة يمثلون السلطة المركزية ، فانهم يضيفون الى الاختصاصات العسكرية والجبائية ، مهمة السهر على الامن ومراقبة الادارات المحلية ، كالقباضات الجبائية والاملاك المخزنية ونظارة الاحباس وهلم جرا .. وهم الذين يتولون توزيع الضرائب وتجنيد الجند ، كما يتولون بعض اختصاصات القضاء ، حيث تنظر محاكمهم في المخالفات والاجرامات (من ضرب وجرح)

وتنقسم كل ناحية الى أقسام يقوم على رأسها شيخ يعينه الوالي ، وهو الذي يتولى الوساطة بين العامل وبين الناس .

ويوجد في الناحية مجلس جماعة يتألف من أعيان يختارهم في الغالب الرعايا أنفسهم ، ومهمتهم اعطاء رأيهم في ادارة مصالح الجماعة .

وتتجزأ الاقسام المذكورة الى مداشر يمثلها مقدم يتولى أمرها تحت اشراف الشيخ .

٢ - النظام العسكري

بما أن الخدمة العسكرية لم تكن اجبارية فان الولاة يكلفون بتجنيد الجند

كلما احتاجت الدولة الى عسكر . ولكن عند ما يهدد الوطن خطر خارجي ، يقرر النفير العام ، ويجند الناس مبدئيا على نسبة جندي واحد عن كل دار .

ولم يكن يتوفر بالمغرب في البداية جهاز عسكري قومي . ولكن اتساع نطاق الامبراطورية المغربية في القرن الثاني عشر وانتصارات المغرب الباهرة في أسبانيا وشرقي المغرب دفعت ملوك المغرب الى القيام بتحوير النظام العسكري على أسس جديدة ، فتألفت نواة جيش دائمة . وكانت الكتائب الشعبية تتركب من كثير من المتطوعين والمرتزقة من أندلسيين وزواويين وأتراك ومسلمين جدد وغيرهم .

وفي سنة ١٦٠٣ ، أي في عهد المنصور السعدي ، بلغ جند المرتزقة خمسين ألفا . ومنهم كان يتكون بعض الاختصاصيين في الرماية والهندسة العسكرية .

وأعظم جيش مهني عرفه المغرب كان على عهد المولى اسماعيل . فقد جمع هذا السلطان منذ بداية عهده (١٦٧٢ - ١٧٢٧) جميع السودانيين الواردين على المغرب ابان الحملة السودانية التي وقعت عام ١٥٩١ . فكان يستخدمهم كجنود بعد أن يدربهم تدريبا جديا . فتألف من ذلك عسكر من السودانيين بلغ أفراده ٧٥ ألف مقاتل وزعهم السلطان على حاميات المملكة . ومنذ ذلك أصبح معظم قواد الجيش يختارون من بين هذه النخبة .

وفي أوائل القرن العشرين كان الجيش المغربي منظما كما يلي :
على رأس الجيش وزير الحربية الذي يتصرف في شئون الجيش ويأتي بعده القائد الاعلى (قائد المحلة) .

المشاة

يتألف هؤلاء المشاة من :
قائد الرحى - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة كولونيل - يتولى قيادة طابور ويساعده خليفة (اليوتنان كولونيل) . ويتركب الطابور من خمسمائة رجل ، وينقسم الى خمس مئات (آلايات) .
قائد المئة - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة قبطان - وكل مائة تنقسم الى

ثماني كتائب في كل واحدة اثنا عشر رجلا .
المقدمون يتولون قيادة الكتيبة .

الخيـــالة

قائد المشور هو الذي يتولى القيادة العليا للخيالة ثم يأتي بعده رؤساء السرايا (السرية الواحدة يتراوح عدد رجالها بين ٢٠٠ و ٦٠٠فارس)وتنقسم السرية الى كتائب .

الرماة (الطبجية)

يكون الرماة طوابير خصوصية يشرف عليها قواد الطبجية .

تدريب الجيش

ولم تردد الحكومة المغربية في جلب بعثات عسكرية أجنبية لتدريب الجند وترقية سلاحهم . وهكذا كانت بفاس حوالي ١٩٠٧ مثلا :

بعثة ايطالية تتألف من كولونيل وضابطين مكلفين بتسيير المعمل الملكي للاسلحة ، ومصنع أعتدة الرماية .

بعثة فرنسية تتركب من قومندان وليوتنان مختص بالرماية وآخر بالمشاة وطبيب عسكري وضابطين .

بعثة انجليزية تحتوي على ماجورين وضابطين .

٢ ـ النظام القضائي

كانت ادارة العدلية بالمغرب دائما دقيقة .

فالملك هو مبدئيا القاضي الاعلى ، ولكنه ينيب عنه عمليا في خطة القضاء قضاة يصدرون الاحكام باسمه تحت مراقبة وزير العدلية .

وجميع رعايا جلالة الملك خاضعون للمذهب السني باستثناء اليهود الذين يتمتعون دائما بفضل تسامح ملكي واسع ، بحق اسناد مهمة القضاء الى أحبار يحكمون حسب الشريعة الموسوية فيما يخص نظام الانكحة والمواريث ، واذا كان كل من المتداعين يهوديا .

القاضي

القاضي هو الحاكم العام في جميع الشئون ، وهو الحكم الوحيد . وتمتد اختصاصاته الى جميع الميادين . ويمكن استئناف أحكامه أمام قاض آخر ، ثم أمام وزير العدلية .

ولكن بعض التحويرات أدخلت على مبدأ وحدة المحاكم لفائدة :

١ ـ الولاة الاقليميين من الباشوات والقواد الذين لهم أن ينظروا في بعض القضايا الخارجة عن نظام الانكحة والمواريث والملكية ، كالمخالفات والجرائم .

٢ ـ محاكم قنصلية أحدثت بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين المغرب ودول أجنبية (نظام الامتيازات) وتنص هذه الاتفاقيات على أن الرعايا الاجانب غير المسلمين الذين يقيمون بالمغرب ، يخضعون الى قانونهم الوطني ، ويتحكم في شئونهم قناصل دولهم فيما يخص الخلافات الناجمة بينهم باستثناء الخلافات العقارية التي يرجع النظر فيها الى المحاكم المغربية.والقنصل المختص هو قنصل المدعى في القضية . ولكن في النزاعات القائمة بين المغاربة والرعايا الاجانب تبقى المحاكم المغربية مختصة اذا كان المدعى مغربيا .

المخزن

الحكومة المغربية قبل الحماية الفرنسية

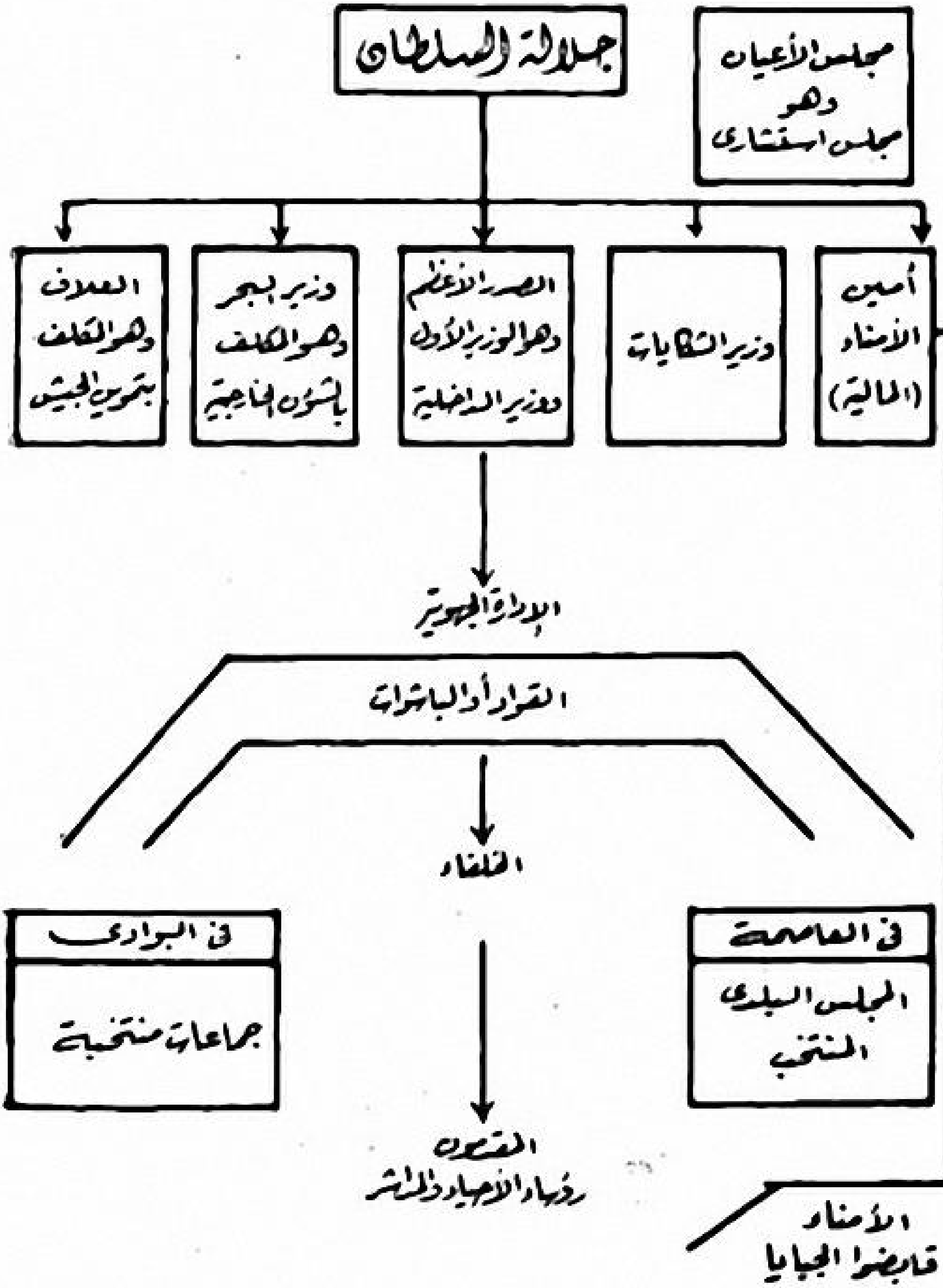

الكتاب الثانى

المغرب على عهد الحماية

٦) مبدأ الحماية فى القانون .

٧) معاهدة ١٩١٢ .

٨) خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢ .

٩) تحريف مبدأ الحماية .

١٠) السيطرة السياسية والادارية .

١١) السيطرة القضائية .

١٢) السيطرة الاقتصادية .

١٣) السيطرة الاجتماعية .

١٤) السيطرة الثقافية .

١٥) خرق حقوق الانسان .

تشكيل المخزن الحالي

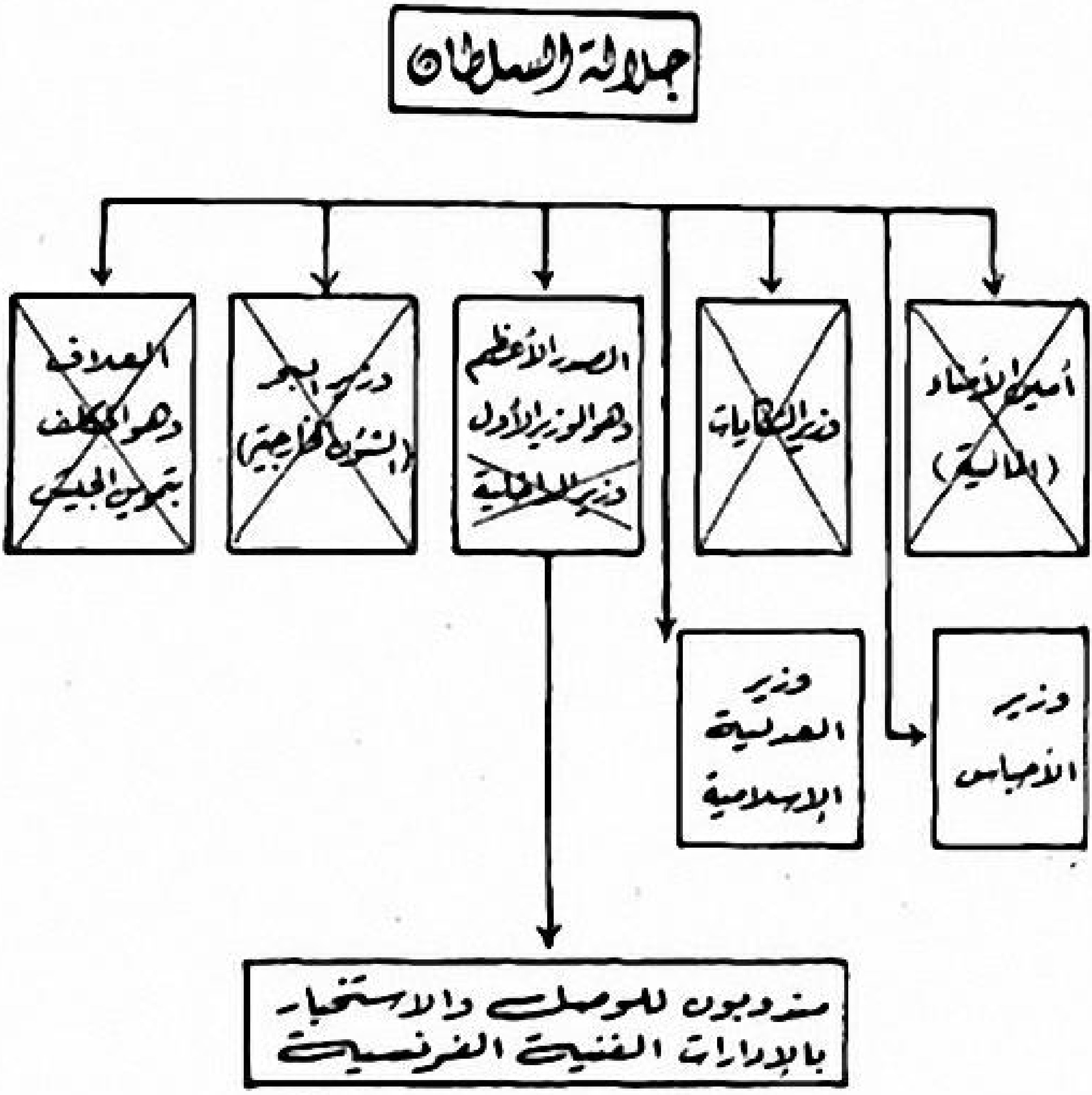

ملاحظة :

١ - إن الخط يشير إلى ما لحق الحكومة المغربية من حذف منذ سنة ١٩١٢

٢ - إن الحكومة المغربية مشاركة في الحكم من لدن إدارة الشؤون الشريفة المكلفة بالمراقبة الفرنسية غير أن هذه الإدارة تحل محل الحكومة المغربية وتقوم بالوساطة الإجبارية بينها وبين باقي البلاد .

مبدأ الحماية في القانون

ان الاستعمار الاوربي هو الذي أظهر شخصية القرن التاسع عشر في مظهره الحقيقي .

فقد وثب العالم القديم بعد أن غيرته الثورة الصناعية يبحث عن منافذ لبضائعه المتدفقة .

ولقد حاول المستعمر في جميع عصور التاريخ ابراز ما كان يذكيه من رغبة في التوسع في شكل قانوني مشروع فاعتبرت أوربا في القرن التاسع عشر واجبا مقدسا عدم ترك الشعوب المتأخرة تستمر طويلا في جهلها لفوائد (المدنية)

وفي فرنسا لوحظت بعد سنة ١٨٧٠ بقليل لدى بعض رجال الدولة رغبة أكيدة في التوسع وعزم قار على خلق ممتلكات فيما وراء البحار وتنميتها . وأبرز ممثل لهذه السياسة هو جول فيري .

فهذا الرجل الذي وضع نظام الاستغلال الاستعماري الجديد أتاح لنفسه هو أيضا أن يتحدث عن الانسانية وعن الحضارة وأن يشيد باشعاع المدنية الفرنسية . غير أن صميم فكرته ولحمة نظامه كانا موسومين بطابع اقتصادي . فهو الذي كان يقول : ان الحضارة وليدة السياسة الصناعية . فعند الدول الغنية حيث تتوافر رؤوس الاموال وتتكدس بسرعة وحيث يسير النظام الصناعي في طريق النمو المطرد .. يكون الاصدار من العوامل الجوهرية في رفاهية العموم .. وقد تساءل من جهته يوم ٧ نوفمبر ١٨٩٤ م أوجين ايتين رئيس الجماعة الاستعمارية في مجلس العموم خلال استجواب قائلا : ما هو الهدف الذي يجب الوصول اليه ؟ انا أسسنا امبراطورية استعمارية ،ونحن مصممون على الاحتفاظ بها وتنميتها ، وذلك لضمان مستقبل بلادنا في القارات الجديدة ولتوفير الاسواق في هذه الامبراطورية لترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الاولية اللازمة لمصانعنا .. والطريقة المتبعة كانت بالطبع هي الالحاق ، ولكن المستعمر ما لبث أن وجد نفسه أمام دول قائمة الذات تربطها معاهدات دولية بأمم أوربية

مختلفة ، لا أمام ممتلكات عارية عن كل ذاتية . فكان عليه أن يراعي بعض الشيء احساس السكان المحليين وعواطفهم ، وبالاخص تخفيف وطأة معارضة الدول الاخرى ، أو على الاقل الحملات التي يمكن أن يوجهها فوج المعارضة البرلمانية ضد غزو عنيف كثير التكاليف . ولتلافي هذه المصاعب اضطرت الاوساط الاقتصادية المسئولة في عالم الرأسمالية الكبرى الثانية أن تبتكر وتعرض وتطبق نظاما استعماريا من طراز آخر هو نظام الحماية .

وكانوا يرون أن استعمارا من طرف أرباب الانتاج ولفائدتهم وحدهم ، ليس في أساسه مخالفا للخطة العملية الجديدة التي سلكتها الرأسمالية الاستغلالية العصرية . وهكذا تم تدشين هذا النوع الجديد من الاستعمار منذ ١٨٨١ بتونس .

• • •

نظام الحماية في القانون الدولي

تعريفه : « يتولد نظام الحماية على اتفاق تلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » . (بادفان)

« نظام الحماية هو رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بمقتضاها احداهما للاخرى عن ممارسة بعض حقوقها في السياسة الداخلية أو الاستقلال الخارجي ، وذلك مع تصميم الدولة المتنازلة على اعتبار نفسها أنها لا تستمد وجودها كدولة ذات سيادة الا من ذاتها ، كما تضطلع الدولة الاخرى بحمايتها من الهجمات الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ومساعدتها على تطوير مؤسساتها وحفظ مصالحها » . (دبابي)

« ان فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها وتدبر دفة شئونها بنفسها بواسطة هيآتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوربية » .

(ليوطي)

ويستخلص من هذا التعريف عدة نتائج هامة :

(ا) الحماية تستلزم وجود رابطة ذات صبغة تعاقدية : فهي اتفاق

اختيارى بين دولتين والتكاليف التى تحملها الدولة المحمية ازاء الحامى ناجمة عن عقد له صبغة معاهدة دولية . ويترتب على هذا ما يلى :

١ ـ ان الدولة الحامية لا يمكنها أن تتسبب فى الزيادة فى سوء حالة الدولة المحمية .

٢ ـ أن العمل الجارى بالمحاكم يعتبر الاتفاقات المبرمة بين الحامى والمحمى كاتفاقات دبلوماسية لا يمكن أن تكون موضوع نزاع قضائى محلى .

(ب) الحماية تستلزم وجود دولتين اثنين ، أى شخصيتين معنويتين ، تجرى عليهما مقتضيات القانون الدولى . فالدولة المحمية لا تدمج فى الدولة الحامية .

وفيما بين الحامى والمحمى تستخلص لوازم الحماية كلها من فكرة وجود دولة محمية ، أى دولة حقيقية لم تتنازل بموجب المعاهدة الا عن امتيازات محددة واحتفظت الى جانب طابعها كدولة على صفتها كهيئة ينطبق عليها القانون الدولى .

والدولة المحمية ليس لها تصرف فى الميدان الدبلوماسى الا بواسطة الدولة الحامية ، ولكنها تدخل مع ذلك بصورة تميزها عن الدولة الحامية،فلها بالاخص

أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية . والحماية لم تبطل بذاتها جميع المعاهدات السالفة التى يجب على الدولة الحامية أن تضمن جريانها ازاء الدول الاخرى التى أمضتها . ولهذا سمحت ما جريات العمل الدولى للدول المحمية بامضاء معاهدات دولية .

مثال ذلك : الاتفاقية الفرنسية الايطالية المبرمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ فى

شأن النظام الخاص بالايطاليين فى الايالة التونسية . فقد وقع الاعتراف بأن هذه الاتفاقية لم تكن فى حاجة لان يصادق عليها البرلمان الفرنسى لانهم اعتبروا أنها أمضيت باسم سمو باى الايالة التونسية .

وتترتب النتائج الآتية عن صفة الدولة التى يتسم بها القطر المحمى :

١ ـ تراب القطر المحمى تراب أجنبى .

فالاحداث التي تجرى فوق هذا التراب والاعمال المنجزة فيه لا تعتبر واقعة أو منجزة في تراب الدولة الحامية . فقد قررت المحكمة الفرنسية للنقض والابرام أن دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية لم ينتج عنه فقدانه لذاتيته ، وأن الأقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية بمقتضى البندين ٢٣٥ و ٢٣٦ من القانون العسكرى (قرار صدر من الغرفة الجنائية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤) .

٢ ـ رئيس الدولة المحمية يتمتع بالصفة القانونية التي لرئيس دولة ، وهو بهذه الصفة يتمتع على الاخص بالحصانة المعترف بها في القانون الدولي في ميدان القضائين المدني والجنائي .

٣ ـ رعايا الدولة المحمية لهم جنسية هذه الدولة لا جنسية الدولة الحامية .

٤ ـ المصالح العمومية التابعة للدولة المحمية والعاملة بترابها هي في ملكية هذه الدولة . فلذلك يرفض مجلس الدولة الفرنسي الاستئنافات المرفوعة اليه ضد أعمال الادارات المغربية .

٥ ـ اذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية تمرد ، ولكنها حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربي الدولي (كتاب القانون الدولي العمومي لدليز) .

٦ ـ حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم الدولة المحمية بكيفية محتمة .

وفي الامكان التساؤل عن الضمانة التي يخولها القانون الدولي للدولة المحمية ، فنظريا اذا خرقت الدولة الحامية معاهدة الحماية فان في وسع الدولة المحمية أن تلجأ الى الهيئات الدولية .

واذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولي فانه يبقى مع ذلك مؤسسة استعمارية ، حيث ان هذه المؤسسة لا تعدو عمليا كونها نتيجة ضغط معزز بالقوة تحت ستار عقد صادر عن دولة ذات سيادة . كما أن الاعتراف بها ليس سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين

الحكومات الاخرى التي لا يهمها سوى ما سيلحق مصالحها السياسية من تأثير .

(جورج سيل – القانون الدولي العمومي)

والواقع – كما يوضح ذلك م . لوفور – أن الدولة المحمية هي ما كان يسمى في الماضي بالدولة التابعة .. على أن الغالب هو أنه بعد مرور زمن على الحماية لا تبقى للسيد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا اذ ذاك أمام الحاق تدريجي مستور .

معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهما على احداث وضع قانونى بالمغرب ينبنى على النظام الداخلى والأمن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادى اتفقا على المقتضيات الآتية :

الفصل ١ ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تلبس نظام جديد فى المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربى .

فهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدى وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالاخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل .

وستفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى أو ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربى .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

الفصل ٢ ـ يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن فى الاحتلالات العسكرية التى تعتبرها ضرورية فى القطر المغربى للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة فى البر والمياه المغربية .

الفصل ٣ ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضدا مستمرا ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولايانه ويقدم مثل هذا التعضيد لولى العهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ ـ أن التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التى يفوض لها

فى ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات الموجودة .

الفصل ٥ ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذى يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسيكلف على الأخص بجميع المسائل التى تهم الأجانب فى الامبراطورية الشريفة .

وسيكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التى تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل ٦ ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم فى الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أى اتفاق ذى صبغة دولية قبل موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل ٧ ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالى يحترم الحقوق المخولة لأصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل ٨ ـ يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم فى المستقبل مباشرة أو غير مباشرة أى قرض عمومى أو خصوصى أو يخول بأى صورة من الصور أى امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل ٩ ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان فى أقصر أجل ممكن .

وبموجبه حرر الموقعان أسفله هذه المعاهدة وذيلاها بطابعيهما .

وحرر بفاس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠)

الامضاءان

قرأه ووقع عليه — رينو ـ عبد الحفيظ

ان معاهدة الحماية التى أرغم مولاى عبد الحفيظ على امضائها بفاس يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ هى تطبيق لنظام الحماية التونسية الممضاة عام ١٨٨٣ على المغرب ـ مع التعديل الملائم ـ فى دائرة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المبرمة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩١١ والاتفاقات الدولية السالفة وهذه المعاهدة (ترمى الى خلق نظام قانونى بالمغرب يساعد على ادخال اصلاحات ويضمن تعميمها) فهذا النظام الموضوع هو اذن حماية حقيقية تطبق عليها مقتضيات القانون الدولى بحيث يبقى المغرب دولة وشخصية قانونية دولية تمتع بذاتية خاصة وهذه الذاتية تستلزم احترام الدستور المغربى فى جوهره. وأنه فقد سلم مولاى حفيظ فى شهر نوفمبر من سنة ١٩١١ مذكرة الى وزير خارجية فرنسا يقول فيها (ان مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب أن تظل على ما كانت عليه فى الماضى اذ لا تجهل الحكومة الفرنسية أنه منذ نحو أربعة قرون والاسرة العلوية الملكية تقبض على زمام السلطة وانه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما استرعى اهتمام الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامى لدولة أجنبية كمستعمرة وانه ما فتىء يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا) .

فلهذا السبب لا يمكن تشبيه المغرب ببلاد مستعمرة ..

فما هى اذن علائق الدولة المغربية بالحكومة الحامية وما هى حقوق كل منهما وواجباته سواء داخليا أم خارجيا والى أى حد أثر النظام المحدث فى وضعية المغرب السياسية والقانونية وفى صفته كدولة وكدولة ذات سيادة

ان تحليل بنود عقد الحماية يؤدى الى النتائج الآتية :

(أولا) واجبات الدولة المغربية

(ا) فى الداخـــل

١ ـ يمكن للحكومة الفرنسية أن تقوم بعد اعلام المخزن بالاحتلالات العسكرية اللازمة وهى مكلفة بالسهر على الامن برا وفى المياه المغربية (البند الثانى) .

٢ ـ الاصلاحات التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها تقرر من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينيبها عنه جلالته ولكن باقتراح من الحكومة الفرنسية (البند الرابع) ولممثل هذه الحكومة المصادقة على جميع القرارات التي يتخذها جلالة السلطان واصدارها (الفصل الخامس)

٣ ـ يحظر على الحكومة المغربية أن تبرم في المستقبل أي قرض أو تنازل عن أي امتياز دون اذن من الحكومة الفرنسية (الفصل الثامن) .

(ب) في الخـــارج

١ ـ ليس للحكومة المغربية أن تبرم أي عقد له صبغة دولية قبل أن تحصل على موافقة الحكومة الفرنسية (الفصل السادس) .

٢ ـ ممثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة هو الوسيط الوحيد للسلطان مع الممثلين الأجانب وفي علائق هؤلاء الممثلين مع الحكومة المغربية ويكلف بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الدولة الشريفة (الفصل الخامس)

٣ ـ ممثلو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها تناط بهم مهمة تمثيل الرعايا والمصالح المغربية في الخارج وحمايتهم (الفصل السادس)

(ثانيا) التزامات الحكومة الفرنسية

ينحصر عمل فرنسا في الحدود الآتية :

(١) حفظ كل من سيادة السلطان السياسية والدينية في مجموع مملكته

تلتزم الحكومة الفرنسية بمساندة الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالامن والهدوء في مملكته كما يساند نفس المساندة ولي عهده ومن يأتي بعده من الملوك (الفصل الثالث)

• وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية ، (الفصل الاول) وابقاء وضعية السلطان الدينية في كمالها المطلق تستلزم الابقاء على وضعيته السياسية لان الوضعيتين مرتبطتان لا تقبلان أي انفصال فقد أكد ليوطي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا ، هناك قبل كل شيء مسألة لا تقبل اي نزاع وهي أن سلطان المغرب الذي هو من سلالة الرسول يتبوأ اريكة الخلافة في نظر المغاربة ، أي

بتقلد السلطة الروحية والسياسية . ولكن من البديهي أن مهمة السلطان السياسية هي الأهم واحترام مهابته ونفوذه الروحي ليس لوجوده معنى الا لكونه شرطا في كمال ظهور سيادة السلطان وسلطته العليا فالسلطان هو رئيس الدولة المغربية . .

وينص الفصل الاول من عقد الحماية فيما يخص هذا المبدأ الاول على التزامين اثنين :

١ ـ ستذاكر الحكومة الفرنسية مع اسبانيا في شأن ما لهذه من مصالح نظرا لوضعها الجغرافي ولممتلكاتها في الساحل المغربي

٢ ـ كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به والذي سيحدد بموجبه . نظامها البلدي . .

(ب) حفظ المبادىء الدستورية التي تهيمن على تنظيم الدولة الشريفة

١ ـ مصدر الحكومة المغربية دائما هو شخص السلطان المؤتمن على جميع مقومات السلطة سواء منها المعنوية أو المادية التشريعية أم القضائية وهكذا . .

« ان التدابير التي يستلزمها نظام الحماية الجديد ستتخذ باقتراح من الحكومة الفرنسية من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينيبها جلالته في ذلك سواء فيما يخص المراسيم الجديدة أو تغيير المراسيم الموجودة » . (الفصل الرابع)

« وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية لا سيما ما يرجع منها للأحباس » . (الفصل الاول)

٢ ـ ان الحكومة المغربية وهي المخزن الشريف لن يمكن الغاؤها ولا تعويضها بهيئة أخرى لان الفصل الاول ينص على أن النظام الجديد سيدخل اصلاحات على الهيئة المخزنية

٣ ـ لا يمكن لفرنسا أن تدعي أو تعتبر نفسها دولة ذات سيادة مطلقة في المغرب أو تدعي مشاركتها له في سيادته اذ يحتوي الفصل الخامس على تعهدها بأن تعين ممثلا عنها لدى الجلالة الشريفة في شخص مقيم عام تأتمنه على جميع سلطات الجمهورية الفرنسية الذي وضحت مهمته في الدواعي والأسباب التي

ذكرت في مقدمة قرار تعيين الجنرال ليوطي أول ممثل لفرنسا بالمغرب .

• فيجب عليه - كما ينص القرار - أن يستمر محميا مع مراعاة التزاماتنا ازاء الدول وان يحترم خاصة ما وعدت به فرنسا من مساواة اقتصادية .

• ويجب أن يظل مخلصا لنفس فكرة الحماية التي هي وحدها المطابقة للمعاهدات الدولية والتي تتنافى مع كل حكم مباشر .

(ج) وضع نظام جديد يشمل الاصلاحات الادارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بأقليم المغرب (الفصل الاول) فهذا الاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي الذي هو قوام المعاهدة يجب أن يتم في دائرة احترام امتيازات الدستور المغربي.

خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢

يقضي المنطق بأن يرتكز تأويل كل معاهدة حماية على نصوص المواد التي تحدد بصورة واضحة وضعية الدولة المحمية بالنسبة للدولة الحامية . غير أن وضع الحماية وان كان يستمد أصله من معاهدة دولية الا أنه يظل مع ذلك بالنسبة لفرنسا مؤسسة استعمارية ترتكز على بعض التباين في القوة . فالخلافات في التأويل ترجع للغاية التي ترمي اليها الحماية اذ يرى البعض أن هذا الوضع القانوني يطابق حقيقة نية الحامي في احترام حضارة أهل البلاد وحكومتهم وشرائعهم . بينما يرى آخرون أن الحماية اختلاق مناسب يستعمله الحامي ليسير مباشرة تحت ستاره شئون البلاد « المحمية » .

فما هو اذن الاتجاه الذي ساد في اخراج الحماية المغربية الى حيز العمل ؟ لقد أجاب عن ذلك المقيم العام سنة ١٩١٤ حين قال « ان المغرب حماية . ولكن هذا اللفظ الذي ينطوي مع ذلك على نظرية استعمارية كبرى وبسيطة يعتبر في أغلب الاحيان كعنوان شكلي لا كحقيقة واقعة . فهم يرون فيها ان لم نقل نظاما زائفا فعلى الاقل نظاما نظريا ووضعية التقاليد تؤول الى الانمحاء بعد مراحل متابعة . وهذه هي نتيجة معظم تجاربنا الاستعمارية . وهذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها صعبة وضعيفة اذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسياق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملي الذي يسبق الاستحقاق القانوني .

المحاولة الاولى

لتطبيق الحماية المغربية

ان ليوطي هو الذي كلف لاول مرة بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المؤرخة بـ ٣٠ مارس ١٩١٢ وأن فكرته عن الحماية لم ترتكز على آرائه الخاصة في الميدان الاستعماري وعلى نفس جنبات المهمة التي رسمها قرار التسمية فحسب ولكن أيضا على « الواقع المغربي » كما أبرز أمام عينيه مجردا عن جميع الاباطيل التي ألصقت به عن قصد لتبرير التدخل في الشؤون المغربية .

وفيما يلي صورة عن هذا الواقع كما رسمها ليوطي أول مقيم عام للجمهورية الفرنسية بالمغرب ..

ففي ٢٩ فبراير ١٩١٦ صرح في مدينة ليون بقوله :

« ...... فبينما وجدنا أنفسنا في الجزائر ازاء مجتمع في حكم العدم وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأى التركى الذى انهار بمجرد وصولنا اذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة تغار الى النهاية على استقلالها وتستعصى على كل استعباد • وكانت هذه الدولة الى حد السنين الاخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف مراتبهم وتمثيلها في الخارج وهيئاتها الاجتماعية التي لا يزال معظمها موجودا بالرغم عما لحق السلطة المركزية أخيرا من انحطاط ، تصوروا أنه لا يزال بالمغرب عدد من الاشخاص(١) كانوا منذ ست سنوات خلت سفراء المغرب المستقل في بترسبورغ وبرلين ومدريد وباريس يحف بهم كتاب وملحقون وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول الاوربية أندادا لانداد وكان لهم اطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها •

« وازاء هذا الجهاز السياسى توجد هيئة دينية لا يستهان بها • فوزير العدلية الحالى قد سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروسا في جامع الازهر بالقاهرة وفي اسطنبول وبورسة (٢) ودمشق وهو يتراسل حتى مع علماء الهند وليست له وحده علائق مع النخبة الاسلامية في الشرق • •

« وأخيرا توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الاول تتألف من تجار كبار لهم دور تجارية في منشستر وهامبورغ ومرسيليا • وكثير منهم ذهبوا الى هذه المدن بأنفسهم .. أضيفوا الى هذا ـ كما يعلمه جيدا كل من ذهب منكم الى المغرب ـ أن هنالك جنسا له مقدرة في الصناعات ونشاط وذكاء واستعداد للتطور يمكن أن نستفيد منه كل الفائدة بشرط أن نحترم بكل دقة كل ما يريد أن يراه محترما .. »

وقد ردد ليوطي في تقريره للحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠

---

(١) لا يزال بعضهم على قيد الحياة الى الان ، اى سنة ١٩٥١
(٢) العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية

« لقد وجدنا هنا دولة وشعبا . وكانت البلاد تجتاز حقا أزمة فوضى ولكنها أزمة حديثة العهد نسبيا وهي أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية .

. واذا كان المخزن قد أصبح عبارة عن مظهر ـ لا أكثر ـ فهو لا يزال على الاقل قائم الذات ويكفي أن نرجع بضع سنوات الى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الاوربية ومنهم من كان لا يزال حيا الى مدة قريبة بل منهم من لا يزال حيا الى الآن .

. ولكن تحت المخزن كانت معظم المؤسسات لا تزال قائمة . وهي تختلف حسب النواحي ولكنها تمثل حقائق ملموسة » .

وفي يوم ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :

يجب أن لا ننسى أننا في بلد ابن خلدون الذي جاء الى فاس وهو ابن عشرين سنة وفي بلد ابن رشد ولسنا خلفهما غير جديرين بهما . ومازلنا لا نعلم تماما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة بفاس والرباط ومراكش من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث . وفي كل مرحلة أكتشف من جديد رجالا لهم شغف بخزائنهم العلمية قد تفتحت عقولهم لكل ما يجري في العالم واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم في الحركة الفكرية » .

وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعاد الى الأذهان اندهاشاته الاولى فقال :

« لما ذهبت الى المغرب للمرة الاولى عام ١٩٠٨ مبعوثا من طرف الحكومة الى الجنرال داماد اندهشت عند ما شاهدت أراضي شاسعة جيدة الزراعة واضحة الحدود تنتظم حول ضيع حقيقية على خلاف أراضي الجزائر المنقسمة الى قطع غير منتظمة . وكان كل ذلك من عمل أهل البلاد فكان عندي مثار دهشة عميقة » .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لخص ملاحظاته بالرباط قائلا :

« كلما ازددت اتصالا بالمغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد ازددت اقتناعا بعظمة هذه الامة . وبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون في حكم العدم نتيجة لما سبق من فوضى وقصور أرباب السلطة ـ اذا بنا وجدنا هنا ـ بفضل استمرار السلطة في جميع الدول التي تعاقبت بكيفية مطردة على عرش المغرب وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية رغم

الانقلابات - امبراطورية قائمة الذات ومعها حضارة تجمع بين العظمة والروعة .

اسلوب ليوطي

ان روح الحماية وفلسفتها كما تصورهما ليوطي كانتا تهدفان الى تحقيق اتفاق اختياري بين الشعبين بعد ما تم توقيع الحماية وكان ما كان . وبعبارة أخرى كان يهدف الى الحصول على رضى المغرب بالوضعية التي سوف يصبح خاضعا لها فيما بعد .

ان النظام الوحيد الذي يضمن لنا الوصول الى تحقيق أهدافنا في السيطرة على الشعوب هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من تقاليد وعادات وأساليب في الحكم ، ويحافظ في نفس الوقت على ما لها من استقلال موهوم .

ثم قال : . ولا شك أن لهذه النظرية أساسا نفعيا ، بل ان ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا ، فان لها كامل المرونة اللازمة لتمكيننا من تخويل بلد من البلدان أقصى ترف اقتصادي وأن نجعل من هذا البلد الصفقة الرابحة تجاريا وصناعيا تلك الصفقة التي يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية ... ،

وهنا لك فائدة أخرى ، فالقادة لهم النفوذ .. فلنشركهم في الحكم فتعود علينا فائدة نفوذهم ونحن نجد جماعات متضامنة فلنجتهد في جلبها الينا عوض فصلها بعضها عن بعض ، لان ما كان في حكم العدم لا يبسط عليه حكم .. واني لاعتقد أن هذه الضرورة لا تتحتم في أي مكان أكثر من تحتمها في بلد الإسلام حيث يستوثق الاتصال بين النظام الاجتماعي والشريعة الدينية اللذين لهما جذور بليغة لا يمكن استئصالها الا بعد زمن طويل (تقرير ١٥ يونيه سنة ١٩١٥).

تصريحات رسمية تؤكد هذه الخطة

قدم الجنرال ليوطي للمولى عبد الحفيظ يوم ١٥ من شهر مايو سنة ١٩١٢ نفاه بالعبارات الآتية :

. لتحقق جلالتكم أنني في احترامي للامتيازات التقليدية التي تتمتع بها

السلطة الشريفة أتبع فى ذلك ما توحيه على عواطفى الشخصية . كما أننى فى احترامى لديانة رعاياكم وأعمالهم اؤكد لجلالتكم أن فرنسا مصممة على مساعدتكم مساعدة فعالة لاحداث وضع كافل للنظام والمدنية والتقدم » .

وفى ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ بمناسبة جلوس مولانا يوسف على العرش صرح بما يلى :

« ان لى عظيم الشرف وكبير السرور بتبليغ جلالتكم تهانىء حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة جلوسكم على العرش ومتمنياتها لازدهار عهدكم .

وليكن لجلالتكم كامل الثقة فى المساعدة التى تعتزم حكومة الجمهورية امدادكم بها طبقا للاتفاقات السالفة حتى يتمكن لكم بسط الامن والسلام فى مملكتكم وتنمية مواردها وترقية مؤسساتها فى دائرة الاحترام التام لعوائدها ودياناتها . ولجلالتكم أن تعتمد على كامل اخلاصى واخلاص مساعدى لاعانتها على انجاز هذا العمل العظيم » .

وفى التعليمات التى وجهها ليوطى الى قائد ناحية الشاوية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ أوصاه « بأن لا تعزب عن ذهنه البتة الصبغة الخاصة التى تتسم بها الحماية والواجبات التى تستلزمها ازاء امتيازات جلالة السلطان والمخزن والموظفين الاهالى والمشكلة التى ينبغى حلها ـ وهى أعوص المشاكل ازاء هؤلاء الموظفين ـ هى حفظ هيبتهم واختصاصاتهم التقليدية وسلطتهم المشروعة مع القيام دون انقطاع بمهمة المراقبة التى هى دعامة هذا النظام » .

ثم أوضح تعليماته بخصوص موقف الموظفين الفرنسيين ازاء السلطات المغربية فقال : « من المعلوم أن القواد هم الذين يحكمون قبائلهم وأن مهمة الممثلين المحليين لسلطتنا يجب أن تقتصر على مراقبتهم » .

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية فى تقريره للحكومة الفرنسية المؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩١٦ فقال .

« وآخر خاصية هى أن تحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجوهرية . ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان نظرا لالتزامنا فى عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب بل بالاخص لان حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر جميع المغاربة كأسمى ضمانة للباقى ولكل ما سبق بل ولجميع الضمانات التى يطالبون بها » .

تحريف مبدأ الحماية

وهذه الخطة ما لبث أن أخفقت أمام عراقيل شتى ، فالتملق بشكليات الماضي هو أبرز ميزة لسياسة فرنسا الاستعمارية ، ويمكن أن نرجع لهذه الردح التقليدية تشبث الفرنسيين بمبادىء الادماج وقد كتب ليوطي عام ١٩١٤ يقول :

« إن هذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها صعبة وضعيفة اذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسياق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملي الذي يسبق الاستحقاق القانوني » .

وبمجرد امضاء عقد فاس بدأت شدة الحملات الموجهة ضد خطة الحماية تتزايد وقد حاول ليوطي الذي كان يؤمن بصلاحية هذا النظام أن يواجه تلك الحملات ، ولكن عبثا حاول ذلك لان التيار كان جارفا .

وقد صرح منذ ٦ يونية سنة ١٩١٢ بصدد مشروع لتنظيم الاقامة فقال :

« وبالعكس من ذلك فانني مضطر لان أتخذ الاحتراسات حول الفصل الاول من مشروع الظهير الشريف الذي تستلزم كيفية تحريره القضاء بالفعل على سلطة المخزن وتنازلا عمليا حقيقيا للسلطان عن حقوقه لي .

هذا الفصل الاول غير الموفق معناه لو بقي انكار الحماية تماما لانه لا يرمى لاقل من جعلها لحاقا حقيقيا بما في ذلك من نتائج وأرى من الواجب أن أعيد الى الاذهان نص هذا الفصل كما أبرق به الى « أن مقيم الجمهورية الفرنسية العام بالمغرب يمارس باسمنا ولخير مملكتنا جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية الصادرة عن سيادتنا العليا » فلو انني مارست جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية فلست أدري ما كنت أتركه للسلطان من سلطات وما هي يا ترى الاختصاصات التي ستظل بيد حكومته المخزنية .

وانني أرى بالعكس من ذلك انه لا يمكننا أن نواجه في هذه البلاد المصاعب المختلفة التي تترتب عن هذه الوضعية الا اذا أعدنا للمخزن مظهره الصوري .

وبالجملة فانه لا يمكننا في أية حال من الاحوال كما انه لا ينبغي لنا والحالة هذه أن ننتهج في هذه البلاد سياسة الحكم المباشر » .

وفي عام ١٩١٣ كتب ليوطي الى وزير الخارجية الفرنسية بمناسبة امضاء السلطان لظهير حول تجديد نظام العدلية فقال :

« قد ظهر لي أنه من المطابق لروح معاهدة الحماية المؤرخة بـ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وكذلك لنصها أن تنيط بجلالة السلطان في شكل ظهير مذيل بموافقتي مهمة تجديد نظام العدلية في مملكته وبنص الظهير المشار اليه آنفا على أن هذا الاصلاح سينجز من طرف جلالته الشريفة باقتراح من الحكومة الفرنسية وعلى هذا أرى أنه نظرا لكون معاهدة الحماية يجب أن تؤول بكامل الدقة لا يمكننا أن نحدث في المغرب محاكم فرنسية بموجب قانون أو قرار فرنسي دون أن نكون قد مسسنا بسيادة السلطان بصورة تخالف نص المعاهدة وقد أكدت هذه النظرية تماما الفتوى التي استصدرتها من م جان لابي المحامي في كل من مجلس الدولة ومحكمة النقض والابرام » .

وهكذا فبينما كان صدور ظهير شريف يكفي ـ كما هو بديهي ـ لتأسيس محاكم جديدة اذا بالسلطات الفرنسية ترى مع ذلك أن من الضروري تأكيد القرارات التي اتخذها السلطان بكيفية مشروعة بقرار أصدره مباشرة رئيس الدولة الفرنسية .

وفي عام ١٩١٥ ارتأت الحكومة الفرنسية اقتراح مشروع قانون يرمي الى تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للعسكريين وقدماء المحاربين في أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ومن جملة الحجج التي أدلى بها المقيم اذ ذاك لبيان عدم امكان تطبيق ذلك المشروع على المغرب قوله :

« ومن جهة أخرى فليس هنالك تدخل أشد مساسا لسيادة السلطان من هذا المشروع .

« فمعنى ذلك انكار مبدأ الحماية نفسه الذي يرتكز عليه كل شيء في هذه البلاد .

« غير أنني لست بمندهش اذا لم تكن الحماية تعتبر في نظر واضعي المشروع وكذلك عدد كبير من مواطني بمثابة نظام انتقالي وضع يجب أن يؤدي حتما وفي أقرب وقت ممكن الى الالحاق أو الادماج بواسطة سلسلة من التعديات تخرق هذا النظام تدريجيا .

« ان تجربتي الاستعمارية قد كونت في نفسي اليقين التام بأنه اذا كان الالحاق يتحتم في بعض الأحوال واذا لم يكن بد من التفكير في التراجع عنه اذا ما تقرر فان نظام الحماية هو بعكس ذلك يجب أن يحفظ حيثما أمكن اقراره » .

وقد وجه ليوطي في نفس المعنى بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ملاحظاته بصدد مشروع قانون في شأن التعبئة العسكرية فقال : « أما فيما يخص تجنيد الاهالي بالمغرب فانني ألاحظ أولا أن المغرب ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع خاص ويمكن القول بأن هذا النوع لانظير له لان المغرب قد حفظت له المعاهدات الدولية أكثر من تونس وضعيته كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الذي ليس رئيسا سياسيا فحسب ولكنه رئيس ديني أيضا .

ان هذا أمر واقع كثيرا ما نستند عليه يوميا في علاقاتنا مع الدول الاجنبية ولنا فيه أكبر الفائدة أيضا في سياستنا الداخلية بالمغرب وفي علاقتنا مع الاسلام عموما حتى نخل بالمحافظة على مبدئه .

ومن جهة أخرى فان السلطان له وحده حق التشريع بالمغرب فيما يخص رعاياه الذين يعتبرون تابعين له لا سياسيا فحسب ولكن دينيا أيضا ، وهذا هو الشيء الذي ينبغي أن لا يعزب عن فكرنا طرفة عين ثم ان هذا التجنيد العسكري لا يمكن أن ينظم الا بظهير يتخذه السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية وممثلها لا بقوانين ولا بقرارات صادرة من فرنسا .

ولكن الحملات ضد نظام الحماية توالت بشدة لا سيما بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ حين أصبحت بعض الشخصيات الفرنسية تهتم بمصير نظام الحكم بالمغرب مقترحة استبداله بنظام حكم مباشر يشبه النظام الجاري به العمل في المقاطعات الفرنسية وقد عارض ليوطي بقوة جميع ما يهدد السياسة الوحيدة التي يعتقد أنها معقولة سواء بالنسبة لفرنسا أم بالنسبة للمغرب وهي سياسة الحماية وقد أكد ذلك بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ خلال اجتماع عقدته غرف التجارة والفلاحة حين قال :

« ان هناك نقطة أخرى لا يمكن أن أهملها وهي مبدأ الحماية فانني أحمل معي من باريس تأكيدا واضحا من طرف الشخصيات المسئولة بأن هذا المبدأ

يجب أن يبقى خارجا عن كل نزاع فنظام الحماية ليس قضية شخصية ولا محلية ولا فرنسية وانما هو واقع نظمته معاهدات وضمنته اتفاقات دولية ليس لأى منا ولا للحكومة الفرنسية تغييره، وينتج عن ذلك أن المغرب دولة لها استقلال ذاتى تقوم فرنسا بحمايتها ولكن تبقى خاضعة لسيادة السلطان بنظامها الخاص . ومن أهم شروط وظيفتى ضمان مجموع هذا النظام واحترامه .

ومن نتائج هذا الوضع الواقعى أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا محل لها بالمغرب ، فان مواطنينا يمكن أن تكون لهم بهذه البلاد هيئات وتمثيل مهنى ، ولكن لا يمكن أن يكون لهم بها تمثيل سياسى .. ان المطالبات والمناقشات حول هذا الوضع ليست سوى جهد ضائع ووقت ذهب سدى ، وأضيف الى هذا دون كبير الحاح انه نظرا لكون نظام الحكم بالمغرب مضمونا باتفاقات دولية فان المطالبات فى هذا الموضوع ليست عديمة الجدوى فحسب ولكنها من الخطورة بمكان بحيث تكون الحكومة الفرنسية أول من يجعل لها حدا » .

ومن المعلوم أن الجالية الفرنسية بالمغرب شاركت فى الانتخابات الفرنسية يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى يونية سنة ١٩٤٦ وذلك بالرغم عن الاحتجاجات المتكررة التى قام بها جلالة السلطان المؤتمن على سيادة المغرب .

وهناك أيضا مشروع ظهير لسنة ١٩٥١ يقضى بتمثيل الجالية الفرنسية والاجنبية فى المجالس البلدية المنتخبة لم يصادق عليه جلالة السلطان لمساسه بحقوق الدولة المغربية وامتيازاتها المضمونة بمعاهدات .

وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاطب المقيم ليوطى جلالة السلطان وقد كانت بلغته هذه الانتقادات الموجهة الى سياسة الحماية مبينا له مرة أخرى عزم فرنسا الصميم على الاحتفاظ بنظام ١٩١٢ فقال :

مولاى :

« انى مسرور سرورا خاصا بأن أسلم لجلالتكم نص البرقية التى كلفنى وزير الخارجية باسم حكومة الجمهورية أن أبلغها اليكم .

وأبى الا أن أجدد شخصيا لجلالتكم الضمانات الصريحة التى ما فتئتم تتلقونها من حكومة الجمهورية ازاء نظام الحماية الذى تضمنه المعاهدات ، والذى ينبنى على سيادة جلالتكم وقيام المخزن بمهامه وحفظ المؤسسات التقليدية فى

الدولة الشريفة واحترام السكان . فالمغرب لا يضمن على أحسن ما يرام تنمية المادية والاجتماعية وكذلك سلامته وقوته الا في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا يمكن أن يلحقها تبديل أو تغيير . وأبت حكومة الجمهورية بتأكيدها ان المغرب يحقق أحسن تطور في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا تقبل التغيير الا أن تقضي بكيفية نهائية كل نزاع أو خلاف أو شك فيما يخص مبدأ نظام الحماية بجميع ما ينتج عنه . .

ورغم هذه التأكيدات فان نظام الحكم المباشر كان اذ ذاك قد نما وزعزع .

ولنستمع أيضا الى أول مقيم يحدد الموقف في المكتوب الذي حاسب فيه نفسه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول :

. كيف تطبق الحماية الآن بالمغرب ؟

أولا فيما يخص السلطان .

اهتمام كبير بحفظ مظاهره الخارجية واحاطتها بهالة من التشريفات ولكن ما هي الحقيقة الكامنة تحت هذا المظهر ؟

فكل التدابير الادارية تتخذ باسمه فهو يمضي الظهائر ولكن ليس له في الواقع أي نفوذ وليس له اتصال الا بمستشار الحكومة الشريفة الذي يراه يوميا ، هذا كل ما هنالك أما نظره فلا يطلب في الواقع الا شكليا وهو معزول عن الناس داخل قصره مبعد عن شؤون الدولة لا يقف على أي شيء بنفسه رغم رغبته الاكيدة في ذلك ولكنه يتحفظ في اظهارها تحفظا كبيرا وينتظر أن تعرض عليه الاشياء .

وكان رؤساء المصالح يذهبون في الاوائل على التوالي الى مجلس الوزراء الاسبوعي الذي كان يحضره باتنظام مدير مصلحة الاستعلامات الذي يطلعه على الحالة السياسية والعسكرية ثم انقرضت هذه العادة شيئا فشيئا وتنازل مدير الاستعلامات عن مهمته لاحد الاعوان من الضباط .

ولا يشارك الصدر الاعظم ولا الوزراء في أية مداولة حول الشؤون الهامة التي تدرس في المصالح الفرنسية وحدها بمعزل عنهم ولا يطلعون على ذلك باجمال الا بواسطة المستشار الذي ليس له الا اطلاع محدود وهو غير متأهل للافضاء ببيانات قيمة .

ولا يوجد تقريبا أي اتصال فيما يخص المصالح او الشؤون بين رؤساء المصالح والوزراء فالمخزن الذي ليس لديه ما يشغله يوشك أن يستولى عليه نوم لذيذ ،

ثم ذكر وهو يدرس تأثير الحالة المالية فيما بعد الحرب بكيفية عامة وحالة العالم الاسلامي بكيفية خاصة على البلاد المغربية فقال :

« فمن الوهم المحقق أن نعتقد أن المغاربة لا يشعرون بما هم فيه من عزل عن الشؤون العمومية فهم يتألمون لذلك ويتحدثون عنه .

« وتكون لديهم نخبة تحس بالحياة وتريد أن تعمل ولهذه النخبة ميل الى التعليم والشؤون العامة ونظرا لكون هذه النخبة لاتجد أمامها وظائف لان الادارة لا تعطيها المناصب الا بمقدار ولا تسمح لها من ذلك الا بالوضيع فانها ستجد لنفسها عن الطريق من جهة أخرى . كما ستحاول التكتل للاعراب عن مطالبها كما وقع ذلك من قبل .

وقد آن لنا أن ننادي : حذار حذار ! »

انقلاب الحماية الى نظام الحاق عملي

وهكذا فبالرغم عن الهيبة وعن السلطة اللتين كان يتمتع بهما ليوطي فانه وجد نفسه عاجزا عن ايقاف هذا التيار الذي أصبح لا مفر منه نحو الحكم المباشر وقد كتب عام ١٩٢٠ يقول : « ولست أعيد الى الاذهان ما ذكر آنفا الا لاقول بأنه اذا كنت قد بذلت جهودا لاحاطته ـ يعني السلطان ـ بهالة من الرعاية وحاولت بشق الانفس تصديره ورفع قدره بالمغرب في جميع المناسبات معارضا بذلك نزعة كثير من مواطني من أفراد الجالية الفرنسية الذين كانوا ميالين بسبب تربيتهم وتكوينهم السياسي الى الازدراء به والحط من قدره فقد اضطرني الحال مع ذلك الى أن أدرك أنني لم أحصل على تأييد بين من فرنسا فان سلوكي أخذ يظهر شيئا فشيئا كأنه منبعث عن عاطفة شخصية كما أدركت أن السلطان اليوم أصبح رغم حسن ارادته ورغم حسن ارادتي لايمثل ازاء المصاعب التي يجتازها المغرب عنصر القوة والسلطة الذي كان من السهل أن نجعله منه .

فما هو اذن بعد هذا مصير المبادىء التي تسير عليها وضعية المغرب ، بموجب معاهدات تضمن وحدة الدولة الشريفة وسيادة السلطان وبموجب عقد الحماية

الذى يجعل أساس الوضع الجديد مرتبطا باحترام نظام الحكم بالمغرب احتراما تاما وبنفوذ السلطان .

ا) مبدأ وحدة أقاليم الدولة الشريفة

اذا كان هذا المبدأ قد وضع وضعا واضحا فى عقد الجزيرة الدولى المؤرخ ٧ أبريل ١٩٠٧ قرره الفصل الثالث من معاهدة فاس سنة ١٩١٢ الذى ينص على التزام فرنسا بمساندة صاحب الجلالة الشريفة فى كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالامن والهدوء فى دولته ـ فان العقد الاخير ينص فى فصله الاول على قيدين لا يبرران مع ذلك تمزيق وحدة البلاد وتقسيمها الى مناطق نفوذ فرنسية وأسبانية ودولية .

١ ـ القيد الاول ـ على الحكومة الفرنسية ـ حسب معاهدة فاس ـ أن تتفق

مع الحكومة الاسبانية حول ، المصالح ، التى تستمدها من وضعها الجغرافى وممتلكاتها بالساحل المغربى .

الا أن فرنسا بموجب اتفاقية مدريدالمؤرخةفى٢٧ نوفمبرسنة ١٩١٢ والتىلم يشارك المغرب فيها مطلقا لا مدة المفاوضات ولا عند التوقيع تنازلت لاسبانيا عن منطقة نفوذ منفصلة عن باقى المملكة بحدود وقع تعينها فى الفصل الثانى من الاتفاقية المذكورة .

بل هناك أعظم من ذلك فان فرنسا مع تصريحها ، بأن النواحى الخاضعة للنفوذ الاسبانى ستبقى تحت سلطة السلطان المدنية والدينية ـ خولت من تلقائها للخليفة الذى سيعين فى تلك المنطقة تفويضا عاما عن السلطان يمارس بموجبه الحقوق التى يتمتع بها السلطان .

وقد استنتجت أسبانيا من ذلك كما صرح به رئيس حكومتها عام ١٩٢٢ بعد مداولات فى مجلس الكورتيس بقوله : « ليس للسلطان فى منطقتنا لا من الناحية الروحية ولا من الناحية السياسية أدنى ذرة من السلطة مطلقا لانه تخلى فيها بأجمعها وبصورة دائمة للخليفة ، وقد شرح ذلك ليوطى بقوله : ومعنى هذا بعبارة أخرى أن فى المغرب سلطانين لهما سلطات واختصاصات واحدة ، سواء فى الناحية الدينية أم فى الميدان السياسى أحدهما فى المنطقة الفرنسية والآخر فى المنطقة الاسبانية .

ويمكن القول على هذا بأن اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ تعد خرقا للمعاهدات الدولية السابقة ولمعاهدة فاس .

القيد الثاني : طنجة

ينص الفصل الاول من عقد الحماية على أن هذه المدينة ستحظى بالصبغة الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيبنى عليها نظامها البلدي .

غير أن اتفاقية ١٨ دجمبر سنة ١٩٢٣ التي جعلت منها منطقة ثالثة منفصلة كاينتها عن باقي الاقاليم المغربية ولكن خاضعة لسيادة السلطان - سلمت السلطات التشريعية والتقنين الاداري وكذلك الحكم المباشر لهيئات دولية فلا يمكن لاحد اذن أن يمتنع عن الاعتراف بأن فرنسا قد تجاوزت هذه المرة أيضا حدود السلطة التي خولتها معاهدة الحماية في دائرة وحدة الاقاليم وحفظ سيادة السلطان .

ج - مبدا حفظ سيادة السلطان ونفوذه واحترام دستور مملكته

ان ما آلت اليه حالة المغرب في السنين الاخيرة التي قضاها به ليوطي كمقيم عام يمكن أن توصف هكذا : سلطان سجين قصره ، وادارة مخزنية لم تبق لها قيمة تتركب من « أصحاب مراتب » فقدوا سلطتهم ونفوذهم ، وادارة فرنسية هي صاحبة الامر والنهي تطبق بصورة تتزايد مع الايام نظام الحكم المباشر مع ستره بمظاهر كذابة .

وجالية أوربية يزداد استيلاؤها الاقتصادي على القطر يوما فيوما .

وبعد ذهاب ليوطي دشن بالمغرب المنهج الاستعماري المحض ، أي الادارة المباشرة التي لا ترى في الحماية فتح المجال أمام الدواليب التقليدية والمؤسسات الوطنية حتى تترعرع وتزدهر ، ولكن ترى فيها تدميرا لحضارة المغرب ، وقضاء على قوانه الحقيقية واحتقارا للجنس الذي يعيش فيه واستعبادا له .

وهذه السياسة التي هي بطبيعة حالتها من لوازم كل نظام ادماجي ظهرت عند التطبيق في شكل سيطرة شاملة تستولي على كافة ميادينه السياسي والاداري والقضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما ظهرت في شكل خرق واضح لميثاق حقوق الانسان .

السيطرة السياسية والادارية

لا ينازع أحد اليوم فى كون فرنسا قد وجدت بالمغرب عند مجيئها اليه مجموعة من الاجهزة التقليدية التى تستلزم حتما قواعد تسييرها وجود دستور سياسى وتنظيم ادارى يتحكم فى مجموع النشاط الوطنى .

وهذه الاجهزة تشمل كما رأينا من جهة على حكومة مركزية تتألف تحت ظل جلالة السلطان الرئيس الدينى والسياسى من مجموعة وزارات (رياسة الوزارة والداخلية ، الشئون الخارجية ، العدلية ، المالية ، الحربية) تخضع كلها لسلطة الصدر الاعظم - الوزير الاول - الذى يضم الى وظيفه الخاص وظيف وزير الداخلية وتشمل الاجهزة المذكورة من جهة أخرى على ادارة اقليمية يشرف عليها باشوات وقواد تعينهم مجالس الجماعات التى تمثل المصالح المحلية .

وهذا الجهاز هو الذى هدفت الحماية الى اصلاحه وتنسيقه مع المقتضيات العصرية فى دائرة حماية سيادة المغرب ودستوره .

ولكن التحليل والعرض السابقين يكشفان لنا أن الاستعمار الفرنسى يدوس مبدأ الحماية وانه لا يتحرج من العبث بالقانون ولا يعترف الا بالواقع وحده ، ويؤدى هذا التطبيق الذى أصبح مبدءا الى عدم اعتبار أى فريق بين المحمية والمستعمرة الا اذا كان الامر يتعلق بدولة أخرى كان لها فيما قبل علاقات مع الدولة المحمية أما من الوجهة الداخلية الفرنسية فان الفروق الجوهرية لا تكاد تذكر ولا تتعلق الا بالجزئيات وبهذا تصبح الحماية نظاما تخول به الدولة الحامية لنفسها سلطات السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز السياسى والادارى لهذه الدولة يجرد من مدلوله وتنقلب دواليه الى هيئات منفذة تابعة لطبقات من الساسة والاداريين للدولة الحامية ، وسنأتى فى العرض التالى بأمثلة توضح هذه السياسة .

تنظيم المغرب السياسي والاداري

تحت الحماية

السلطة المركزية

السلطة الخيالية ـ الحكومة المغربية (المخزن)

لم تحتفظ الحماية لمؤسسات الدولة المغربية الا بالمظهر ، بحيث لا تمثل تلك المؤسسات سوى سراب يراد به مراعاة الفكر العام الدولي وعواطف الشعب المغربي .

والواقع ان هذه المؤسسات اختصرت منذ البداية اختصارا كبيرا وأحيلت الى اجهزة تابعة تصرف فيها جميعا ادارة فرنسية أصبحت قابضة على مقاليد الامر فعلاوة على جلالة السلطان الذى قلصت الحماية من سلطانه تدريجيا فارتأت أن تقصرها على وضع الخاتم على النصوص التشريعية يحتوى المخزن اليوم على ما يلي :

١ ـ الصدر الاعظم وهو رئيس الادارة الشريفة نظريا ، ولكن سلطته في الواقع تتلاشى أمام الكاتب العام للحماية الذى تعينه حكومة باريس مباشرة

٢ ـ ووزير العدلية وهو غير مكلف بكل ماله صلة بادارة العدلية المغربية ، وانما تقتصر مهمته على فرع منها ـ القسم الشرعي ـ تحت المراقبة الفعلية لموظف فرنسي كبير .

٣ ـ وزير الاحباس المكلف بادارة شؤون الاوقاف ، ولكن المراقب الفرنسي والمصالح التابعة له هي التى تتصرف في الحقيقة في شؤون الاحباس .

والتعديلات الطفيفة التى أدخلت في شهر يوليو سنة ١٩٤٧ على تركيب المخزن المركزي والتى قدمتها الاقامة العامة اذ ذاك ـ كمرحلة جديدة ـ في تطور المغرب السياسي تتلخص كما أوضحه بيان أصدره جلالة السلطان بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٤٧ في اضافة مندوبين جدد ـ في المالية والشؤون الاجتماعية والفلاحة والمعادن ـ لاصلاحيات لهم ولا نفوذ أضيفوا الى مندوبي الصدر الاعظم الموجودين (التعليم ـ الاشغال العمومية والبريد) فان مهمتهم تنحصر حسب عبارات

ظهير التأسيس في جمع الاخبار وربط صلة الوصل مع المديرين الفرنسيين ، وقد نشر البيان المذكور اثر تصريح الحكومة الفرنسية حول مغزى هذه التعديلات التي قدمت كاصلاح دستوري .

أما مجلس الوزراء والمديرين الاسبوعي الذي أعلن عنه في نفس الوقت فانه لا يعالج اي أمر هام من أمور الدولة والجلسات القليلة التي انعقدت منذ تأسيسه لاتعدو أن تكون اجتماعات اخبارية يكتفي الاعضاء المغاربة خلالها بتسجيل القرارات التي اتخذتها سلفا مصالح الحماية في غيبة عنهم . والمجلس الذي يدير في الواقع شئون البلاد هو الذي يجتمع دوريا ويحضره الى جانب المقيم العام جميع المديرين الفرنسيين مع رؤساء النواحي الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن المخزن قد وضع في مجموعه تحت اشراف ومراقبة ادارة الشئون الشريفة التابعة للمقيم العام مباشرة .

السلطة الفعليـــة ـ الادارة الفرنسية

تشتمل هذه الادارة على هيئات عليا ومصالح مركزية ومصالح اقليمية وبلدية

الهيئات العليا

١ ـ المقيم العام .

ان سلطاته المحددة في معاهدة الحماية ـ الفصل الخامس ـ والموضحة في قرار الحكومة الفرنسية المؤرخ في ١١ يونية سنة ١٩١٢ـ قد اصبحت فيما بعد غير محدودة ، فهو الذي يقترح النصوص التشريعية ويأذن في نشرها ويحكم المغرب ويراقبه اي أنه يضع القانون ويراقب تطبيقه .

نعم ، ان القوانين ـ الظهائر ـ لا تزال تعرض على جلالة السلطان ليذيلها بخاتمه أو على وزيره الاكبر ليوقعها ـ القرارات الوزارية في ميدان التقنين الاداري ـ ولهما معا حقا الرفض ولكن المقيم العام لا يعبأ بهذا الرفض فيتخذ بكيفية غير مشروعة قرارات تسمى . قرارات مقيمة ، وقد استفحل الأمر منذ الحرب الاخيرة وبالاخص أثناء مدة الجنرال جوان الذي استعمل هذه الوسيلة لتعزيز نظام الحكم المباشر بل ذهب الى تعيين وعزل موظفين مغاربة كبار دون

موافقة الحكومة الشريفة ومن المفيد ان نذكر أن جلالة السلطان هدد بالخلع في فبراير ١٩٥١ لرفضه مشاريع قانونية اعتبرها منافية لمصلحة بلاده العليا وغير متلائمة مع السيادة الوطنية .

وهذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها المقيم العام استفحلت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب ١٩٣٩ تلك التفويضات التي وان كانت مخالفة للدستور المغربي فقد احتفظ بها رغم انقضاء الحرب .

ويعين المقيم العام في عمله معتمد بالاقامة ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه ، وله أيضا ديوان مدني وديوان ديبلوماسي .

٢ ـ ويأتي بعد المقيم والمعتمد الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح ادارة الحماية فهو عمليا يدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الادارة المغربية كلها وبجانبه وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الادارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للاقامة العامة .

ب ـ المصالح المركزية

هي على نوعين :

١ ـ المصالح السياسية التي تشتمل على :

ـ ادارة الشؤون الشريفة التي يسمى مديرها مستشار الحكومة الشريفة وله مهمة مزدوجة فهو صلة الوصل بين الاقامة العامة والمخزن ، كما أنه يراقب المصالح الادارية والقضائية الشريفة ومؤسسات التعليم الاسلامي العليا وتقوم هذه المصالح عمليا مقام هيآت المخزن كما تقوم بدور الوسيط الاجباري بين المخزن وباقي البلاد .

ادارة الداخلية ومصالح الامن العام

تضم ادارة الداخلية المصالح الفرنسية للمراقبة المدنية والعسكرية وتكون مع مصالح الامن العام الهيئة الاساسية في الادارة الفرنسية بالمغرب فهي عبارة عن وزارة للداخلية كان اختصاصها أول الامر راجعة للصدر الاعظم فانتقلت الى يد الاقامة العامة .

٢ ـ المصالح الادارية ويبلغ عددها ثمانية

ـ ادارة الفلاحة والتجارة والغابات
ـ ادارة المالية
ـ ادارة الاشغال العمومية
ـ ادارة العمل والشؤون الاجتماعية
ـ ادارة الانتاج الصناعي والمعادن
ـ ادارة البريد والبرق والتليفون
ـ ادارة التعليم العمومي
ـ ادارة الصحة العمومية والعائلة

وبجانب المصالح السياسية ذات السلطات الواسعة تكونت هذه المصالح الاخرى المعروفة بالادارة الشريفة الجديدة وهي الادارات الفنية الكبرى التي تعمل مبدئيا لحساب الحكومة الشريفة وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام .

ج) الادارة الاقليمية

الادارة الاقليمية فرنسية محضة فليس هنالك موظفون مغاربة اقليميون ولا هيئات شريفة اقليمية ومهمة رئيس الناحية الاساسية هي تنسيق نشاط المصالح الادارية في ناحيته وبسط حكمه باسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه .

ويقوم بدور الرقابة في النواحي المدنية مراقبون مدنيون وفي النواحي العسكرية ضباط يضمون أيضا الى جانب ادارة الناحية قيادة الجنود المرابطة فيها

ولكن الحماية احتفظت تحت هذه الادارة التي لها صبغة فرنسية صرفة بتقسيم البلاد الى قبائل على رأس كل واحدة قائد ويلاحظ أن هؤلاء القواد الذين يمثلون المخزن وتختارهم الادارة الفرنسية ليسوا سوى منفذين يخضعون مباشرة لسلطة المراقب الفرنسي .

وقد حيل بين جلالة السلطان وبين ممثليه الجهويين من باشاوات وقواد حيلولة تامة كما يدل على ذلك المنشور الآتي الصادر عن الادارة الداخلية الفرنسية بالمغرب والرامي وراء مظاهر خادعة الى ابقاء السلطان في عزلة تامة .

« الرباط ۲۱ أغسطس ۱۹٥۱»
« الادارة الداخلية القسم السياسي رقم ٤٠٢٢ »
« منشور »
« منذ مدة قريبة لوحظ أن رؤساء مغاربة استدعوا الى القصر الملكي أو الى
« مكان اصطياف السلطان بواسطة موظف مخزني ـ أي خليفة السلطان أو
« الباشا ـ ليست له أي صفة من الوجهة الادارية في أن يقوم باستدعاءات
« كهذه فان هذه الاستدعاءات لا ينبغي أن تبلغ رسميا لاصحابها الا بواسطة
« رؤساء النواحي ـ الفرنسيين ـ الذين أبلغهم أنا ما أتلقاه من مدير ادارة
« الشئون الشريفة واني أرجوكم أن تستمروا على تطبيق هذه السياسة التي
« أذكركم بها بواسطة هذا المنشور ».

التوقيع : (فالا)

وهكذا فان مصالح المراقبة التي أسست لروح الحماية لاجل نصيحة الحكومة الشريفة ومساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه في ادارة شئون البلاد .

د ـ الادارة البلدية

نص الظهير المؤرخ في ۸ أبريل سنة ۱۹۱۷ على أن المدينة أو القرية التي يطبق عليها النظام البلدي يدير شئونها باشا أو قائد تحت مراقبة موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية غير أن هذا الموظف أصبح كرؤسائه يقوم مقام ممثل المخزن في ممارسة سلطانه وهو الذي يدير مباشرة الشئون البلدية .

وتقوم لجنة بلدية تختارها الادارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين وقد كتب ليوطي عام ۱۹۲۰ يقول : « ان المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشاوات وتحتوي على أعضاء مغاربة وليس ذلك ـ الا فيما يخص بعض المسائل ـ سوى مظهر لان جميع الامور تقع تسويتها بين الاعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية » .

ومن المهم أن يلاحظ أن الاقامة العامة اقترحت اصلاحا يرمي الى جعل هذه اللجان البلدية مجالس منتخبة تتمتع بحق التقرير ، ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الاصلاح لانه يخول حق التصويت للفرنسيين وفي ذلك مخالفة لابسط مبادئ السيادة الوطنية .

وقد أدلى تيرنوار النائب فى المجلس الوطنى الفرنسى بحديث الى صحيفة فرنسية تصدر بالمغرب فى موضوع اصلاح البلديات المذكور فاصدر الصدر الاعظم البلاغ الآتى :

« نشرت جريدة « ماروك بريس » فى عددها المؤرخ فى ٥ مارس سنة ١٩٥٠ حديثا صحافيا لـ م . تيرنوار النائب فى المجلس الوطنى الفرنسى تعرض فى بعض أجوبته لموقف المخزن الشريف من الاصلاحات التى تعرضها عليه الاقامة العامة فذكر أن مسئولية عدم انجاز اصلاح البلديات ونظام الحالة المدنية تقع على المخزن الشريف حيث أنه لا يعترف للفرنسيين بحق المشاركة فى مجالس منتخبة لها حق التقرير ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبته .

« وان جلالة الملك أعزه الله يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد اقتناع جنابه الشريف بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التى تتمتع بها الشعوب الديمقراطية

« أما فيما يرجع لاصلاح المجالس البلدية فان المخابرة جارية بين المخزن الشريف وبين الاقامة العامة ، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين فى المجالس المغربية المنتخبة التى لها حق التقرير معتمدا فى ذلك على المبادىء الاساسية التى يرتكز عليها القانون الدولى الخاص .

« أما نظام الحالة المدنية فقد كان المخزن الشريف منذ البداية حريصا على التعجيل بانجازه مع الاحتفاظ لهذا النظام بصبغته المغربية وأخيرا تم الاتفاق على هذا الاساس وصدر به ظهير شريف لم يبق متوقفا الا على النشر بالجريدة الرسمية . »

٥) هيئات استشارية

١) الغرف المهنية

ان أهم الهيئات المهنية التى تقوم بدور سياسى كبير فى الحياة المغربية العامة هى الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة وكذلك الغرف الفرنسية للفلاحة وقد أسست هذه الغرف بقرار مقيمى مؤرخ فى ٢٩ يونية ١٩١٣ وفى يونية ١٩١٩ استعيض عن التعيين بانتخاب أعضاء هذه الغرف وزيادة على ما لهذه

الغرف من اختصاصات استشارية فيمكنها أن تحدث في ناحيتها مؤسسات أو نقابات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها كما يمكن أن يسند اليها امتياز الاشغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تعهدها أو تكليفها بادارة مصالح عمومية لاسيما في المرافيء البحرية أو موانيء الانهار

وهنالك أقسام مغربية يعين أعضاؤها بقرار وزيري قد أدخلت عام ١٩١٩ في مختلف هذه الغرف ومنذ عام ١٩٤٧ أحدثت غرف مغربية صرفة وقد أجريت شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعدة درجات فأدت في غالب الأحوال الى ماكان عليه الامر في الماضي أي الى مجرد تعيينات

مجلس شورى الحكومة

هذا المجلس من وضع السلطة المقيمية وحدها فلم يصدر في شأنه قط ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الاعظم وانما أحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسي أم القسم المغربي

القسم الفرنسي ويتالف من :

ممثلين عن الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية يعينهم المقيم العام ويكونون الهيأة الاولى والثانية

ـ هيأة ثالثة تنتخب بالاقتراع العام المباشر من طرف جميع الفرنسيين ذكورا وأناثا المقيمين بالمغرب الذين لاينتمون للهيأتين الاولى والثانية

ويساهم هذا القسم بقسط وافر في ادارة البلاد لاسيما في وضع الميزانية المغربية التي يدرس مشروعها بدقة في لجان وخلال الدورة العادية التي تنعقد أوائل كل سنة وتعرض على هذا القسم كذلك الميزانية الاضافية في دورة ثانية تنعقد في منتصف السنة والمقيم العام هو الذي يرأس هذه الدورات بمحضر المديرين ورؤساء مصالح الادارة الفرنسية ولا يستدعى لها أي موظف مغربي

القسم المغربي :

اذا اعتبرنا تركيبه وطريقة تعيين أعضائه من طرف المقيم العام وموقف الادارة الفرنسية مما يتمناه ويوعز به فانه يبدو لنا عديم القيمة . فالاعضاء

المغاربة الذين لم تطابق أفكارهم نظر الادارة ـ تلك المطابقة التى لابد منها فى جميع المؤسسات المحدثة من طرف ادارة الحماية ـ قد طردوا من المجلس رسميا وهم يؤدون مأموريتهم بل أوذوا فى شخصهم ومتاعهم (دورة ديسمبر لسنة ١٩٥٠)

وليس الامر كذلك فى القسم الفرنسى كما رأينا فان الاقطاعية الاستعمارية فى هذا المجلس لاتقبض على زمام قسط هام من ثروات البلاد فحسب بل تقبض أيضا على جميع مقاليد السلطة السياسية فزعماؤها أقوياء بالمغرب حيث يملكون صحافة تخلص لمصالحهم وهم أقوياء فى فرنسا حيث يوجد لهم أصدقاء فى البرلمان وداخل الحكومة الفرنسية وفى الدوائر العليا وفى الاوساط الاقتصادية .

سياسة السيطرة

كما تتجلى فى توزيع الميزانية

القسط المخصص للادارة المغربية

واذا أردنا أن نكون فكرة عن تفاهة القسم المخصص من طرف الحماية لحكومة المغربية والمصالح التابعة لها وعن اتساع نطاق المصالح المقيمية من جهة أخرى فيكفى الرجوع الى سجل الميزانية للدولة المغربية

فلنضرب مثلا بميزانية ١٩٥١ التى بلغت ٣٧٧٨٣ مليون فرنك

وأول مايلفت النظر فى ذلك هو أن تسيير مختلف ادارات الحماية يستهلك وحده ٣٠٩٢٨ مليون أى ٨٠٫٢ فى المائة

وتخصص هذه الميزانية للائحة السلطان المدنية والقصر الملكى وحلفاء السلطان والمطبعة الملكية والتشريفات وقسم الاوسمة الشريفة والحرس الملكى والمخزن المركزى بما فيه من عدلية شريفة وتعليم اسلامى عال وادارة شريفة بطنجة ٧٢٨ مليون فرنك أي ١٫٩٢ فى المائة

ويستهلك مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح الفرنسية التابعة له مباشرة مبلغ ٧٦٣٤٥٧٩ مليون فرنك أى نحو ٢٠ فى المائة

الحماية الفرنسية
المصالح المركزية

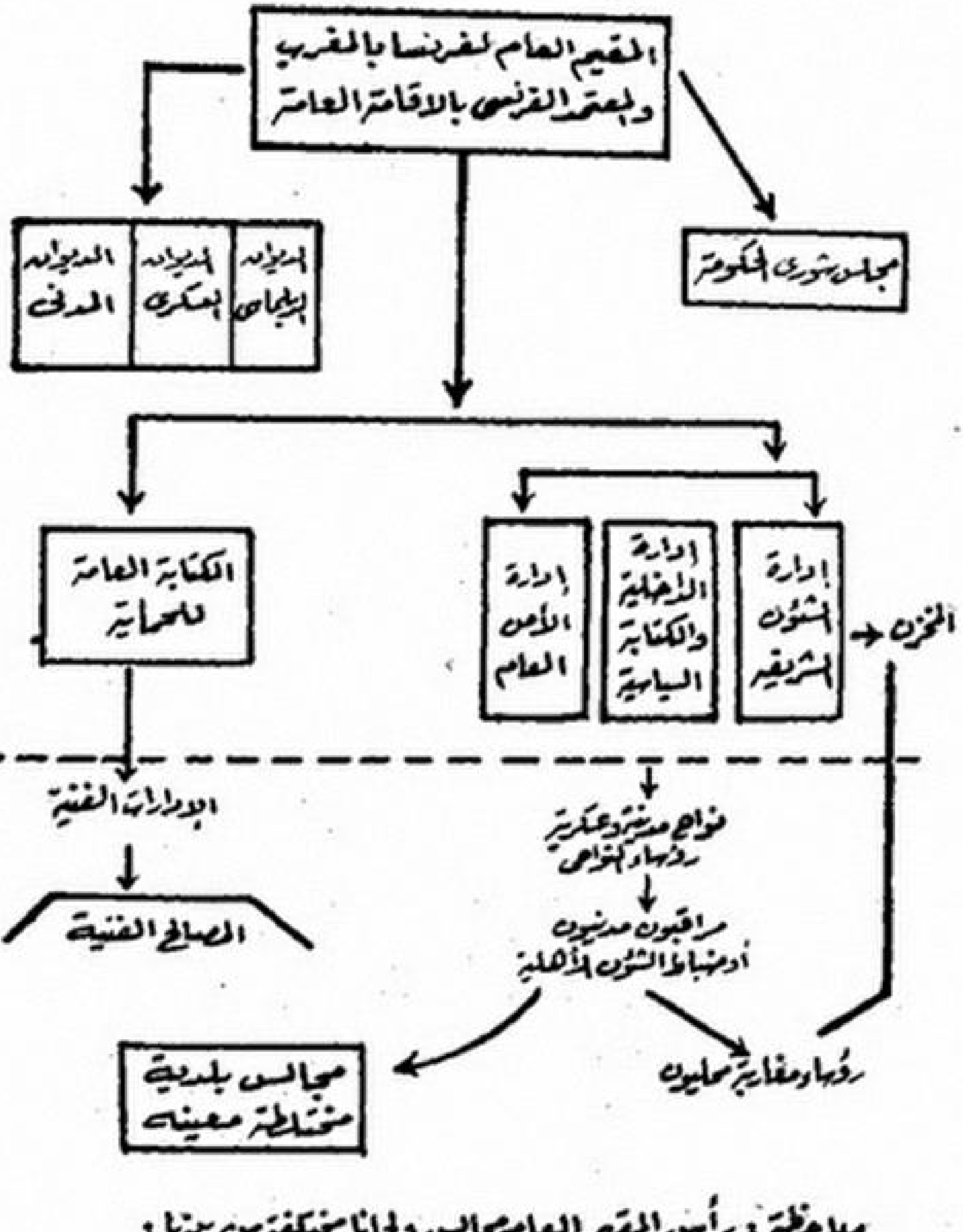

ملاحظة: يرأس المقيم العام مجالس ولجانا مختلفة من بينها:

- اللجنة الاقتصادية
- اللجنة التشريعية
- لجنة الاستعمار
- اللجنة المركزية للأسرة والإسعاف
- " " للشباب والرياضة

ان مديری وموظفی الادارات الشريفة الجديدة وكذلك المصالح المقيمية فرنسيون أما المغاربة وعددهم تافه فانهم يكونون العنصر الثانوی فی هذا النظام وقد اعترف عام ١٩٤٤ م كابريال بيو الذی كان اذ ذاك مقيما عاما لفرنسا بالمغرب قائلا « الواقع هو أن مشاركة المغاربة فی الادارة الفنية للبلاد لاتزال غير كافية .. غير كافية من حيث الكم فمن بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التی كانت تحتوی عليها ميزانية الدولة بتاريخ فاتح فبراير ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوی ٥٩٤٢ وظيفة منها أی ٢٠ فی المائة « وغير كافية من حيث الكيف علی الخصوص لان من بين ٣١٥٨ موظفا مغربيا رسميا يوجد ٧٧٧ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الاخری كوظائف المحازنية والشواش والفرسان وسعاة البريد والشرطة وحراس السجون .

ومنذ ذلك العهد لم تتغير الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة بينما يزداد عدد الموظفين الفرنسيين بدون انقطاع ففی ظرف اثنتی عشرة سنة أی من ١٩٣٨ الی ١٩٥٠ ارتفع مجموع الموظفين من ١٩١٤٥ الی ٤١٤٥٠ أی بأزيد من ١٠٥ فی المائة

وفی هذا الجيش من الموظفين الذين يستهلكون من الميزانية ١٩٣٤٩ مليون فرنك أی ٥١٫٢ فی المائة لايستهلك المغاربة سوی المقادير المبينة فی الجدول الآتی :

الوظائف	الاجانب: الفرنسيون	الاجانب: باقی الاجانب	المغاربة	المجموع	نسبة المغاربة
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٤٢١٩	٩ فی المائة
الوظائف الاساسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦ »
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨ »
المكلفون بمهمة بموجب عقدة	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٫٨ »
الوظائف الدنيا	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٫٣ »

فالوظائف التي يشغلها المغاربة في الاطارات العليا المذكورة لاتنطوى على أية مسؤولية •

وهكذا فان النظام الادارى الذى أحدثته الحماية الفرنسية بالمغرب يؤدى الى حكم مباشر مجرد عن كل مسؤولية حيث يحتكر الموظفون الفرنسيون جميع السلطات ويطبقون بأنفسهم مايصدرونه من قرارات وتبرر فرنسا هذا الاحتكار بانعدام الاطارات المغربية بينما أساس وجود الحماية هو تكوين هذه الاطارات وهذا العذر الذى يتستر وراءه الفرنسيون بعد مرور أربعين سنة على الحماية هو اعتراف بفشل الحماية وحكم على نظامها

على أن فرنسا لم تجد المغرب عام ١٩١٢ خاليا من الاطارات اللازمة كما اعترف بذلك ليوطى نفسه وقد كان المغرب اذ ذاك على استعداد لان يصطف بسرعة في مصاف الدول العصرية •

ولا يمكن لسلطات الحماية أن تنكر أن هنالك نخبة مغربية تكون قسم منها بوسائله الخاصة يمكن أن تكون قوام الاطار المطلوب ولكن هذه النخبة مبعدة ابعادا كليا عن مناصب المسؤولية وهذا مايحدوها الى الاتجاه نحو المهن الحرة (محامون ـ مدافعون ـ أطباء ـ مهندسون ـ أساتذة) أما المغاربة الذين يشغلون في الادارة وظائف مختلفة فانهم يعزلون اما لسبب أفكارهم الوطنية واما لآرائهم الحرة واما نظرا لانتمائهم للأحزاب الوطنية (حركة القمع في أعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٤٤ ـ ١٩٥١)

والفقرات الآتية المأخوذة من كتاب « حمايتنا المغربية » لأندرى كوليز (ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨) تكشف لنا عن النوايا الحقيقية التي تهيمن على الادارة الفرنسية في هذا الموضوع •

« اذا جددنا الادارة المركزية وأمددناها بكل مايلزم من قوة وأشدنا بنفوذ السلطان الرئيس الديني والسياسي وجمعنا حوله نخبة من الموظفين الاعالي من أكثر الناس نباهة وصرامة بالبلاد نكون قد ألفنا هيأة قوية الى أقصى حد تخدم سياستنا اليوم ولكنها في اليوم الذى تنفلت فيه من أيدينا وتنقلب ضدنا ستطردنا على حد تعبير المقيم الاول بمجرد نفخة واحدة »

السيطرة القضائية

كان المغرب مجهزا قبل الحماية الى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات بنظام قضائي وطني موحد وقد كان يحتوى اذ ذاك على شيء من النقص كانت تشعر به الحكومة المغربية غير أن الحماية بدلا من السعي في تحديد هذا النظام القضائي ـ كما التزمت بذلك ـ شوهته وجعلت منه مهزلة

ان سلطات الحماية لم تخف عداءها لقيام نظام قضائي يضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الادارة وان القضاء كان ولا يزال آلة تستخدمها الادارة الفرنسية التي تسيطر على سير العدلية وفي مثل هذا النظام يكون التعدى والحيف هما القاعدة المتبعة وفي الواقع فان التنظيم القضائي يمتاز بالخصائص الآتية :

ا) عدم الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية

فالباشوات والقواد يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والقضايا الجنائية فتنعدم بذلك كل ضمانة المترافعين .

والمندوبون المخزنيون وليسوا سوى مراقبين مدنيين فرنسيين يقومون نظريا بدور النيابة العمومية في حين أنهم في الواقع يملون الاحكام على الباشوات والقواد بل يقومون أحيانا مقامهم في اصدار الاحكام وأن تعيين الباشوات والقواد لايقوم على أساس معلوماتهم الفنية كما لاتعتبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي .

وتهتم الادارة الفرنسية قبل كل شيء بالحصول على حكام يكونون طوع يدها وأن معظم القواد لاسيما في البادية أميون

ب) تعدد المحاكم

وقد شوهت الادارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذى كان يجرى به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك الى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام .

ففي النواحي التي تسمى بربرية توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتقضي بين الناس في المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية وتطبق اعرافا بائدة ومخجلة تسهر الادارة الفرنسية على جمعها وتنسيقها وتطبيقها ويلاحظ أن معظم هذه الاعراف تعتبر المراة عرضا من العروض وان أعرافا أخرى لا تخول للمرأة الحق في ميراث زوجها بل تباع من طرف ورثة الهالك الى زوج جديد يقدم ثمنها صداقا

وفي المدن ونواحي المغرب الاخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وبتعليمات منها

ومن الواضح أن البلاد التي يرتكز فيها النظام القضائي على مبدأ التعدد تكون فيها الاحكام الصادرة خالية من أية وحدة ولا تماسك بل تتناقض باختلاف النواحي .

وليس للمترافعين باب يلجأون اليها سوى الاستئناف الذي تقيده بالمدن شروط وحدود بينما يرفض في البادية على وجه العموم

ولا يوجد بالمغرب سوى مجلس استئناف واحد بالرباط

ت) انعدام القوانين

ولا يوجد فيما يخص المغاربة لا قانون جنائي ولا قانون مدني ولانظام مسطرة جنائية ولا مدنية .

كما لايوجد أي تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية فالباب مفتوح للتعدي وكل مغربي معرض للاعتقال بمجرد أمر شفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانها ولا يصدر في شأنه قرار بالايقاف .

وانعدام القانون الجنائي يترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم واصدار العقوبات التي يرونها كافية وقد أعلن أخيرا وضع قانون جنائي ولكنه لم يظهر بعد وليس للمترافعين حق الاستعانة بالمحامين أثناء التحقيق وباستثناء المدن فان المحامين لايقبل دفاعهم أمام أغلب المحاكم

أما فيما يخص الفرنسيين والاوربيين المقيمين بالمغرب فان لهم قانونا جنائيا وقانونا مدنيا وقانوني المسطرة الجنائية والمدنية كما أن حريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأملاكهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يلقى

القبض على أى فرد من الفرنسيين أو الاوربيين دون أن يصدر بذلك أمر من طرف القاضى المختص وله أن يستعين بمحام سواء فى الاستنطاق أوأمام المحكمة

ث) ميزانية العدلية المغربية

ان نظام أجور القواد يستلفت النظر فهم لايتقاضون من الدولة أى مرتب ومصدر مواردهم هو نهب سكان منطقتهم بكيفيــة تنظم من طرف السلطات الفرنسية فى شكل أداءات يدفعها السكان حسب حاجيات القائد ومطالبه

وفى البادية أيضا يؤدى المترافعون لقضــاتهم ثمن الاحــكام بحيث يبيع القائد الحكم لمن يؤدى أكبر مبلغ

وفى المدن يتقاضى الحكام المغاربة مرتبات مزرية فيزيد نهب الســـكان وينقص حسب مايتمتع به الباشوات من تأييد لدى السلطات الفرنسية

أما القضاء الفرنسى فانه يقتطع له من الميزانية المغربيــة مبلغ هام ومرتبات القضاة الفرنسيين هى فوق الكفاية

ودراسة الميزانية تكفى للتحقق من ذلك . فلنكتف ببعض المقارنات

سنة ١٩٢٩

العدلية الفرنسية .	١٤ ١٠٦٠٠٠	فرنك
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية .	٢ ٩٥٦٠٠٠	»

سنة ١٩٣٣

العدلية الفرنســــية	٢٠ ٨٣٦٠٠٠	»
العدلية العرفيــة	٣ ٠٥٧٠٠٠	»
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٥ ٠٩٣٠٠٠	»

ولم تكن الاعتمادات المخصصة لوزارة العدلية والقضاء الاســلامى الى سنة ١٩٣٦ تعدو مع تالى الاعوام مابين ٣٠ر٠ و٥٠ر٠ فى المائة من مجمـــوع ميزانية الدولة المغربية .

سنة ١٩٤٧

العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١١٧ ٣٣٠ ٠٠٠	فرنك
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى والعدلية الاسلامية (موظفون ومواد)	١٠١ ٩٣٨ ٠٠٠	»

سنة ١٩٤٨

العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١٥٨ ١٦٨ ٠٠٠	»
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى العالى والعدلية الشريفة (مابين موظفين ومواد)	١٤٨ ٠٦٤ ٠٠٠	»
العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	٤٠٩ ٨٠٤ ٠٠٠	»
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامى العالى والعدلية الاسلامية (موظفون ومواد)	٣٥٠ ٨١٠ ٠٠٠	»

سنة ١٩٥١

ويلاحظ أن الاعتمادات المخصصة فى سنوات ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٥١ للعدلية المغربية تدخل فيها اعتمادات الحكومة الشريفة (مابين مرتبات ، ومصاريف مختلفة) والتعليم الاسلامى العالى والعدلية الشريفة (مابين مرتبات وموظفين ونفقات مختلفة) هذا بينما لاتخص الاعتمادات المرصودة للعدلية الفرنسية سوى القضاة وأعوانهم والمصاريف المتعلقة بمصالح العدلية

ولن نختم هذا الفصل دون أن نأتى بشهادة اثنين من كبار المحامين الفرنسيين بالمغرب فلنستمع الى م نيجل نقيب هيئة المحامين اذ قال فى الكلمة التى القاها بمؤتمر محامى المغرب الذى انعقد بالرباط يومى ٢٧ و٢٨ مايو ١٩٤٩

« ان مسألة تنظيم العدلية الشريفة ليست مسألة جديدة بل كانت وستبقى مدة طويلة مع الاسف هى مشكلة دائمة .

« من بين أولئك الذين يسند اليهم اصدار الاحكام يوجد كثير يبذلون

قصارى جهودهم لتبطئة أو ابطال تلك المحاولات النادرة التي تهدف الى احداث تنظيم جزئي في العدلية .

فليس هناك انفصال بين السلطات وخطة العدلية المخزنية ليست سوى خاصية من خاصيات أرباب السلطة تشرف عليها وتحددها اعتبارات ادارية وسياسية تؤثر تأثيرا بليغا في الكيفية التي تنظم وتصدر بها الاحكام

فالباشوات والقواد لايصدرون الاحكام اذن بصفتهم قضاة ولكن بصفتهم رؤساء وليس لهم أي استقلال عن السلطة العليا وهذه ظاهرة هامة يجب أن لاننساها وأولئك الباشوات والقواد يتجاهلون حتى تلك النصوص النادرة التي تحد من اختصاصاتهم التي يأبون الا أن تكون مطلقة وهم يخضعون لجميع مايرد عليهم من أوامر فهم لايطبقون القانون وانما يعاقبون

وأول إقتراح نقضي به في الموضوع يتصل باحترام الحرية الفردية وحق الدفاع في الميدان الجنائي حيث لايتمتع المترافعون بأية ضمانة

والميزة التي يتسم بها النظام الحالي هو احتقاره التام للحرية الفردية لان المغربي عرضة للسجن على الدوام فالاستئناف لايقبل في الجنائي الا إذا كان الحكم الصادر يفوق ثلاثة شهور سجن وزيادة على ذلك فان الوقت الذي تنمهد المحكمة اختياره لاصدار عقوبتها قد يؤدي الى افلاس المحكوم عليه لانها ان اختارت ابان الحرث فان السنة الفلاحية تضيع ولكن أحسن فصول السنة هو فصل الدراس فاذا ماسجن صاحب الحقل في ذلك الابان فان محاصيله تبقى عرضة للضياع ويجهز عليها جيرانه ويطلقون سوائمهم للرعي فيها ثم تستحوذ السلطة المغربية آخر الامر على باقي المحصول

والتحقيق الجنائي يجري على نسق سري مع أن استعانة المتهم بمحاميه شيء ضروري لابد منه لاسيما وأن التحقيق يجري على طريقة رديئة جدا أمام المحكمة العليا الشريفة.

وقد طالت هذه الاخطاء واستطالت وليس في الامكان الرضى باستمرارها وقد أثار النقيب بوني نفس المشكل فصرح خلال المجلس العام لمحامي الدار البيضاء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠ قائلا :

« لا قضاء للعدلية ولا قضاة ولا قوانين ولا حقوق الدفاع ولاحرية فردية وانما هناك تعد من سلطات لا مراقبة عليها

وفى الساعة الراهنة التى لانسمع فيها الا التحدث عن احترام الشخصية الانسانية يكون من الهزل ان لم نقل من المفجع أن نرى عددا كبيرا من الناس يغطون وجوههم حياء عند سماع حكايات الظلم المقترف فى أساطير سيربوس بينما يرون باعينهم ملايين من البشر معرضين لان يصبحوا فريسة للجهل والاعراف الرديئة المخزية والاستبداد لايجدون حمى يلجأون اليه لان السجن العاجل يهددهم ولان التحقيق سرى والدفاع وهمى والقانون منعدم

السيطرة الاقتصادية

الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية

ان وضعية المغرب الجغرافية وثرواته المعدنية والفلاحية تفسح له ولا شك آفاقا واسعا . ولكن من السذاجة أن تتحدث عن مستقبل رائع ما دام المغرب خاضعا سياسيا واقتصاديا لفرنسا وما دام محروما من أن يعيش حياة اقتصادية خاصة به رشيدة ملائمة لمصالحه الوطنية . ذلك أن القيود التي يتحملها والمصاعب التي يعسر عليه حلها في الوقت الحاضر ناجمة عن هذه السيطرة السياسية والاقتصادية التي يكابدها منذ سنة ١٩١٢ .

وتتسم السياسة الاقتصادية التي سلكتها ادارة الحماية لحد الآن باربع خصائص : فالخاصة الاولى ترجع لابقاء المغرب تحت الحجر الاقتصادي ولا يزال الميثاق الاستعماري الى الآن أساسا للعلائق الفرنسية المغربية . فالمغرب يعتبر قبل كل شيء ينبوعا للمواد الاولية ، والرأسماليون الفرنسيون وغيرهم لا ينظرون الى استغلالها الا من ناحية الارباح العاجلة التي يبتزونها منها والادارة نفسها لا تنظر اليها الا من خلال حاجيات الاقتصاد الفرنسي . ومن جملة النتائج التي تتمخض عنها هذه السياسة انعدام الصناعة الوطنية انعداما يكاد يكون كليا وقلة التجهيز وقلة استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية .

أما فيما يخص التبادل مع الخارج وبالاخص منذ سنة ١٩٤٤ فان النزعة السائدة هي ابعاد المغرب عن الاسواق العالمية الامر الذي يترتب عنه ضعف تموين البلاد بالعملة الاجنبية ثم العجز المتزايد للحصول على الأجهزة الضرورية .

وفي الميدان النقدي أدى بنا الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي الى التضخم المالي والغلاء وارتفاع سعر الانتاج .

وأما الخاصة الثانية فانها تتلخص فيما يلي :

في الاسبقية المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في أهم مرافق الاقتصاد المغربي وفيما تركت فيه الطبقات العاملة لا سيما الفلاحين والمحترفين من بؤس وتأخر فني .

والخاصة الثالثة تمس الاقتصاد المغربي على وجه العموم . فليس هناك أي

برنامج شامل منطقي للتنسيق بين مختلف مناطق الاستغلال حسب حاجيات المغرب حالا واستقبالا فالمغرب عاش ولا يزال يعيش في اقتصاد قصير النظر •

الميزة الرابعة : ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الادارة الفرنسية منذ سنة ١٩٤٨ قد وجدت في الاعتمادات المخولة للمغرب برسم مشروع مارشال وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل • فاعانة مارشال التي يراد منها تحسين استغلال ثروات المغرب قد ساعدت ادارة الحماية على نهج سياسة توطيد قدمها في المغرب بفتح باب الهجرة لرعاياها وتضخيم المشاريع الفرنسية التي أصبحت قابضة على زمام ثروات المغرب ورجاله •

تلك هي الميزات البارزة التي تتسم بها السياسة المتبعة في المغرب • وان عواقب هذه السياسة لوخيمة جدا لا سيما في ميادين الانتاج والمبادلة التجارية والعملة •

١) الانتاج الصناعي والفلاحي

ان مشكلة التجهيز هي أساس عرقلة التطور الصناعي والفلاحي ، وان انعدام الادوات الضرورية للتطور الصناعي وعدم كفاية الاجهزة الموجودة لاستغلال البلاد فلاحيا ومعدنيا كل ذلك ليس سوى نتيجة لأساليب الاستغلال الاقتصادي التي عرفها المغرب الى تاريخ ١٩٤٠ فقد وقع استغلال خيرات المغرب تدريجيا حسب حاجيات فرنسا وبدون أي نظام ولا برنامج ولا نظر في العواقب • فلم يكن هنالك أي اهتمام بوضع اقتصاد متماسك في مجموعه •

الميدان الفلاحي

وهكذا في الميدان الفلاحي فان الاراضي المغربية التي تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب الا المثرون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار •

ومن الواضح كذلك كسل الادارة فيما يرجع لمشكلة الماء اذ بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا تتجاوز مساحة الاراضي المرواة سوى خمسين ألف

هكذا فلا عجب اذن اذا رأينا نسبة انتاج الزروع يتراوح من سنة الى أخرى بين ٢٥ و ١١٠ .

واذا لاحظنا أن السكان المغاربة الذين يبلغون اليوم تقريبا تسعة ملايين يزيد عددهم بثلاثمائة ألف نسمة كل سنة فانه يمكننا أن ندرك ما لمشكلة التغذية من خطورة حالا واستقبالا .

وان المجاعة التي ابتلي بها المغرب سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ كانت مفجعة اذ هلك فيها أكثر من مليون نسمة .

وهكذا بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا يزال المغرب مهـددا بالقحط وانعدام البـذور والكـلا بعـد أن كان فيما قبل يصدر الحبوب الى الخارج وقد أصبح مضطرا الى الاستدانة لضمان تغـذيته رغـم ماله من موارد وما له من مقدرة واسعة في الانتاج .

ب) الانتاج المعدني والصناعي

ان ثروة المغرب المعدنية متعددة الا أنه لا يستغل سوى قسط منها والمادة الوحيدة التي تكاد تستغل استغلالا حسنا هي الفوسفاط اذ ينتج المغرب ٢٥٪ مما يستهلكه العالم .

ولا يكاد يهتم باستغلال الكوبالط الذي يوجد بالمغرب منه أغنى معدن في العالم وبالمنغانيز الذي يمكن للمغرب أن ينتج منه عشر انتاج العالم وبالحديد والرصاص والزنك والموليبدين والبترول وان وسائل استخلاص هذه المعادن بسيطة والادوات المستعملة كثيرا ما تكون بالية غير صالحة .

أما التجهيز الصناعي فانه يكاد يكون منعدما اذ لا توجد بالمغرب صنـاعة حقيقية فالنظام الاستعماري يرغم البلاد على تصدير موادها الاولية بثمن بخس ثم شرائها من جديد بعد ما تصنع .

وكثيرا ما يتحدث اليوم عن تنشيط صناعة المغرب وتجهيزه ولكن يتعلل بأن المغرب لا يمكنه أن يحصل على العملة الاجنبية الكافية وهذه القضية تؤدي بنا الى درس ما يجري بين المغرب وبين الخارج من مبادلات .

المبادلات مع الخارج

ان تجهيز المغرب يتطلب عملة أجنبية ولا يمكن للبلاد أن تستوفي حاجياتها من هذه العملة الا اذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها الوجهة المطابقة لصالحها • فالسوق العالمية هي التي تتحكم دائما في المغرب •

الا أنه اذا استثنينا الفوسفاط الذي لا يزال مصدرا للعملة الأجنبية يتجلى لنا من خلال الميزان التجاري في السنين الاخيرة أن ٧٠٪ من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التي تتعامل بالفرنك وان البرامج المختلفة التي ترمي الى انعاش الصناعة الفرنسية كلها تنص على وجوب الزيادة في الانتاج المعدني والفلاحي بالمغرب ولكن جل هذه الزيادة يدور حول الحاجيات الفرنسية •

فالاقتصاد المغربي لا يعتبر الا كعنصر متمم للاقتصاد الفرنسي •

والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية مجبر على أن يصدر لفرنسا المنغانيز والكوبالط والرصاص وبعض المواد الغذائية هذه المواد التي لو باعها لبلاد أجنبية أخرى لحصل على قسط مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية •

خصاص الميزان التجاري

ان خصاص ميزان المغرب التجاري يتضخم باطـــراد فبينما لم يكن هذا الخصاص يتجاوز عام ١٩٣٨ : ٣١٪ (الصادرات بالنسبة للواردات) اذا به يتطور خلال السنوات الاخيرة كما يأتي :

١٩٣٨	••	••	••	٣١٪
١٩٤٧	••	••	••	٥٥٪
١٩٤٨	••	••	••	٥٠٪
١٩٤٩	••	••	••	٥٢٪

وعلة هذا الخصاص في الواقع هو أن سبعين في المائة من الواردات المغربية هي من منطقة الفرنك وهذه الواردات تتحمل بالطبع زيادة تبعا لما يعتري الفرنك الفرنسي من انخفاض في القيمة •

ففي سنة ١٩٤٧ بينما كان معدل ثمن الطن المصدر يبلغ ٦٢٢ كان معدل

ثمن الطن المستورد يبلغ ١٩٤٠ ٠

وفى سنة ١٩٥٠ بلغت قيمة الطن المصدر ٩٥٠٠ فرنك (صادرات تتكون على الاخص من مواد خام غير مقومة) بينما بلغت قيمة الطن المستورد فى نفس السنة ٥٩٠٠٠ فرنك (وتحتوى هذه الواردات خاصة على مصنوعات ومواد استعمارية) ٠

وهنا لك نتيجة أخرى لهذا التبادل مع فرنسا وهى أن الاثمان المتزايدة للمواد المستوردة من فرنسا تؤثر فى السوق المغربية وتتسبب فى ارتفاع الاسعار داخل البلاد ٠

فكيف يمكننا اذن أن نوطد دعائم اقتصاد مغربى اذا ظل المغرب خاضعا للاقتصاد الفرنسى الذى تتعارض مصالحه مع مصالحنا كل المعارضة ٠

ت) العملة

وهذا التضامن الاجبارى مع فرنسا يؤدى بنا الى عواقب وخيمة فيما يرجع للنقود ٠

التضخم

أصدر الفرنك المغربى عام ١٩٢٠ ليعوض الحسنى وهو العملة القديمة ٠ وأعطى للفرنك المغربى نفس قيمة الفرنك الفرنسى ٠

وان ارتباط الفرنك المغربى بالفرنك الفرنسى يحمل الفرنك المغربى ما يعترى الفرنك الفرنسى من سقوط ٠ فقيمة الفرنك المغربى تسقط يوميا تبعا لما يعترى الفرنك الفرنسى من انخفاضات ٠

وفيما يلى أرقام تدل على تطور قيمة العملة بالمغرب :

١٩٣٨	=	٦٣٨	مليونا
١٩٤٦	=	١٤٨٨٧	٠
١٩٤٧	=	١٩٠٠٠	٠
١٩٤٨	=	٢٤١٥١	٠
١٩٤٩	=	٢٦٧٢١	٠

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة فى مختلف البنـــوك بلغ : ٩١٫٣٧١ مليونا عام ١٩٤٩ أى بزيادة ٠٥٠٨٢٠/٠ بالنسبة لسنة ١٩٣٨ المتخذة كأساس للمقارنة .

وهذه الوسائل تتزايد سنة فسنة . وربما يلاحظ أن هذه الاداءات خلال سنة ١٩٥١ بلغت : ١١٤ مليارا فى فاتح يناير و ١٢٥ مليارا فى ٣١ مايو وهذه النسبة لا تدل على تطور المغرب اقتصاديا وماليا . وهى ناجمة بالاخص عن توارد رؤوس الاموال الفرنسية التى يفضل كثير من أصـــحابها الاحتفــاظ بحركتها فيروجونها فى مضاربات قصيرة الامد .

غلاء المعيشة

والسبب الجوهرى فى تهافت الاموال الفرنسية التى تلتجىء الى المغرب هو تعادل الصرف بين الفرنكين الفرنسى والمغربى وان النتيجة العادية التى يتمخض عنها تزايد الاداء هو وقوع غلاء عام فى الاسعار .

ومعظم هذه الاموال لا تضيف الى الجهاز المغربى آلة زراعيـة واحـدة أو مطبعة ونتيجتها المباشرة هى المضاربة وغلاء الاسعار الفاحش . كما يتبين ذلك من الجدول الآتى :

السنوات	الاسعار
١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨
١٩٤٦	٥٧٧
١٩٤٧	٨٥٦
١٩٤٨	١٥١٥
١٩٤٩	١٩١٢
١٩٥٠	١٨٢٥
١٩٥١ (مارس)	٢١٧٩

فارتفاع ثمن المعيشة يؤدى الى ارتفاع ثمن الانتاج وثمن البيع .

فكيف نستغرب والحالة هذه أن يتجاوز سعر بعض المواد المغربيـة سعر

السوق العالمية وأن تتزايد حاجة المغرب حاجة العملة الاجنبية •

وهكذا فان الاتجاه المفروض على مبادلاتنا مع الخارج وكون ٧٠ ٠/٠ من واردتنا تأتي من فرنسا وتضامن الفرنك المغربي مع الفرنك الفرنسي كل هذه الاعتبارات تسفر عن نتائج ملموسة وهي التضخم والغلاء وتحديد أنواع المواد المغربية الصالحة للاصدار والقضاء على ما للمغرب من امكانيات لانشاء صناعة حية •

* * *

السيطرة الاقتصادية

ان السيطرة الاقتصادية التي يكابدها المغرب بسبب الحماية لتظهر بارزة عند درس حالة البؤس التي ترك فيها كل من الفلاح والمحترف المغربيين • وتتجلى تلك السيطرة في شكل ليس أقل اثارة للدهشة عندما نلاحظ الاسبقية المخولة لرؤوس الأموال الاجنبية في جميع مرافق النشاط الاقتصادي

ا) الفلاحة والحرف

الفلاحة والاستعمار

منذ بداية الحماية صدر ظهير بتاريخ ٣١ أغسطس سنة١٩١٤ أحدث بموجبه نزع ملكية الفلاحين المغاربة لاجل المصلحة العمومية ثم صدرت مراسيم أخرى عام ١٩٢٧ تعتبر نزع الملكية لاجل احداث أراضي الاستعمار من المصلحة العامة •

ويستغل ٤٧١٠ من الأوربيين من بينهم ٤٢٠٠ فرنسي نحو المليون هكتار من الاراضي السهلة الاكثر خصوبة وذلك من بين خمسة ملايين هكتار وان ٦٧ ٠/٠ من هذه الضيع تتجاوز مساحتها للاثمائة هكتار

وقد عرف الفلاح المغربي نوعا آخر من نزع الملكية وهي انتزاع الاراضي من أصحابها بواسطة تسجيلها في ادارة المحافظة العقارية فتنتزع من الفلاح أرضه التي تصرف فيها منذ أجيال سواء بسبب جهله اجراءات التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف الدعوة •

ويتسع نطاق الاستعمار الفلاحي بفضل المعونة الفعالة من الوجهة الفنية أو المالية فمن ضيع تجريبية الى حدائق أطفال الى حفر آبار الى رصف السواقي بالاسمنت الى احداث مراكز ماء كل ذلك نظم وانجز ليضمن للمعمر أحسن انتاج بأقل مايمكن من المشقة والمصاريف .

أما الاعانة المالية فانها تخول للمعمرين في أشكال مختلفة : منها منح التشجيع والاعفاء من الواجبات الجمركية المفروضة على الآلات الفلاحية المجلوبة من الخارج وتسليف الدولة اياهم قروضا هامة جدا وتمديد آجال الاداء الخ ...

ويكاد يكون جميع ما يتوافر بالمغرب اليوم من أدوات الاستغلال الفلاحي في ملك المعمرين .

وماذا أنجزت الادارة يا ترى لاعانة الفلاحين المغاربة ؟ لا شيء ..

فالفلاح المغربي يتخبط في بؤس فاحش ولا تزال الاراضي تفلح بواسطة أدوات بدائية هي غالبا عبارة عن قطع من الخشب

وبينما يبلغ انتاج الاراضي الاوربية ما بين ١٥ و ٣٠ قنطارا في الهكتار خلال السنوات الممطرة و٨ أو ١٥ قناطير في سنوات الجفاف فان الحقول المغربية تنتج مابين ٥و١٠ قناطير في السنين الممطرة ولا شيء في أعوام الجفاف

ومن المحقق أن الاراضي الفلاحية آخذة في الضعف وتظهر في الميدان الفلاحي علامات الضعف ونقصان الانتاج علاوة على افتقار السكان البدو الامر الذي قد يؤدي بهم طبعا الى الخراب فيحقق ذلك رغائب المضاربين ومحتكري الاراضي .

ولن نضرب سوى مثل واحد لذلك وهو أن المساحات التي زرعها المغاربة سنة ١٩٣٩ بلغت ٦٤٥٠٠٠ ٤ هكتار ثم انحطت سنة ١٩٤٨ الى ٩٥٠٫٠٠٠ ٣٫ ومعدل مازرعه المغاربة بين ١٩٤١ و ١٩٤٨ بلغ ٣٫٦٥٦٫٨١٥ هكتارا .

وبما أن هذا المحصول الضعيف لايسدد مصاريف الانتاج فان الفلاح المغربي كثيرا مايضطر الى الالتجاء للسلف لشراء البذور بل انه يتنازل غالبا عن أرضه للمضاربين والمرابين وخلال مجاعة ١٩٤٥ كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم على أساس قنطار من القمح للهكتارين .

واستفحلت الحالة في بعض النواحي بسبب ما تفرضـــه الادارة من حجـز استبدادي يجرد الفلاح حتى من الزاد الضروري لحياته وحياة ذويه

وهكذا تكونت في البادية طبقة من الناس انخفض مســـتوى معيشتهم وابتدأوا جميعا بسوء التغذية ويبلغ اليوم عدد هؤلاء مليونا ونصـف مليون من بين أزيد من ثمانية ملايين من الســكان فهؤلاء العمـال الزراعيين الذين لايتمتعون بحماية ما (كالحق النقابي والاقل الحيوي والاعانات العائليـة ..) يستغلون بصورة غير انسانية مقابل أجرة مزرية لاتسمن ولا تغني من جوع تراوح بين ٣٥ و ١٥٠ (٥ر٣-١٥ قرش) فرنكا في اليوم .

فاذا علمنا أن سكان البادية يكونون أربعة أخماس مجموع سكان المغرب وأنهم يعيشون من محصول الارض تدرك مدى تقاعس الحماية في هذا الميدان .

أما تلك الجمعيات الاحتياطية الاهلية و « صناديق القروض الاهليـة » فليس في استطاعتها أن تؤدي خدمات مجدية للفلاحين لان مواردها تافهـة وميــدان عملهـا محدود وهي تحت تصرف الادارة مما يعدم فائدتهـــا بالنسبة للفلاح .

وفي عام ١٩٤٤ أحدثت الادارة « مناطق لتجديد الفلاحة » المقصـود منها تضخيم انتاج أراضي الفلاح وتعويده على استعمال الآلات الميكانيكية .

وهذه المناطق أنموذج لسوء التصرف اذ كلفت الميزانية المغربية منذ بداية التجربة ١ر٦٣٨ر٠٢٨ر٠٠٠ فرنك .

وقد أصبح الفلاح المحروم من استغلال أرضـــه عبارة عن مجرد عامل فلاحي فالمرشدون الفنيون بدلا من الاقتصار على توجيهـه بتمكينه مما يحتاج اليه من آلات يقومون مقامه في اســتغلال الارض وهكذا يجرد الملاكون من أراضيهم فلا يقومون بعمل فني صحيح ولا يستفيدون أية فائدة من حيث التكوين

والنتيجة المحسوسة لهـذه التجربة هي احداث ضيع تجريبية في المغرب موسومة بالرفاهية تنحصر عملها على قطع محدودة وتتخذها ادارة الحماية وسيلة للدعاية السياسية لتستر عن الرأي العام حالة البؤس والجهل التي تركت فيهـا الفلاحين المغاربة .

الحرف

كانت الحرف المغربية قبل الحماية من أهم عوامل ازدهار البلاد .

غير أن انعدام حماية الانتاج في هذه الحرف واستيراد مواد مصنوعة أنزلا ضربة قاسية بهذه الطبقة الاجتماعية الهامة

وتتجلى خطورة ذلك في أن عدد المحترفين كان يبلغ (حسب الاحصائيات التي أصدرتها سنة ١٩٤٧ مصلحة الحرف والفنون المغربية) ١٦٠٫٠٠٠ (ما بين عمال وأرباب معمل) أي ثلث سكان المراكز الحضرية ويجب أن نضيف الى هذه الطائفة طبقة عديدة من صغار التجار والسماسرة الذين يرجع نشاطهم لهذه الحرف .

ولم يبذل أي مجهود لجعل انتاج الحرف ملائما للتطور الحديث فرؤوس أموال أرباب الحرف غير كافية والادارة لم تفكر في تأسيس هيئة للقرض كفيلة بشراء آلات عصرية لهذا فان ثمن الانتاج لا يزال مرتفعا .

واجابة للمطالب المقدمة من طرف أرباب الحرف قررت الادارة الفرنسية تأسيس بعض معامل التجربة عام ١٩٤٨ ولكن في عام ١٩٥٠ كانت هذه المعامل لا تزال لم تقم بأي نشاط ومما يجب أن يلاحظ ذلك القسط التافه الذي تخصصه الادارة لمساعدة المحترفين ففي ميزانية ١٩٥١ يبلغ الاعتماد المخصص لهذه المساعدة ١٠٥٫٩٦٥٫٠٠٠ فرنك، نصفها يصرف لبناء مساكن للموظفين الفرنسيين المكلفين بتسيير معامل التجربة .

وكثيرا ما يبتلى أرباب الحرف بأزمات متوالية مزمنة . من ذلك ما وقع خلال ١٩٣٤ ر ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فقضى بالبطالة والبؤس على معظم المصانع الأهلية المختلفة ومنذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ حدثت أزمة أخرى .

وفي الحالة الراهنة تظهر مشاكل أخرى بسبب احتكار الاسواق الداخلية من طرف الشركات الفرنسية التي تقضي على الحرف بمزاحمتها في شراء المواد الاولية .

ب) أسبقية رؤوس الاموال الفرنسية

ان سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على مختلف ثروات المغرب تتزايد

يوما فيوما ويشتد خطرها في بلاد تريد أن تتحصن ضد القيود الاجنبية وأن تكون لنفسها نظاما اقتصاديا يرتكز على المصلحة العامة وعلى مبدأ توزيع عادل للثروة الوطنية بين جميع الطبقات .

وفيما يخص الاستغلال المعدني لا يوجد سوى المكتب الشريف للفوسفاط الذي يتمتع باحتكار يدر على الدولة المغربية موارد مهمة ويشغل معظم اليد العاملة المغربية ولكن هذا النوع من الاستغلال لا يزال استثنائيا .

ومعظم المعادن الاخرى في يد شركات خاصة يراقبها ويستغلها مساهمون أجانب لا يؤدون للدولة المغربية سوى واجب تافه مع ضريبة حسب قيمة المواد المصدرة أما رؤوس الاموال المغربية فلا نصيب لها في هذه المعادن .

نعم ، ان الدولة المغربية تساهم بواسطة مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية في رأس مال بعض الشركات الكبرى كشركة فحم أفريقيا الشمالية أو الشركة الشريفة للبترول ، ولكن مساهمتها تتراوح بين ١٠ و٣٠ في المائة ولا تتجاوز ٣٣ في المائة .

وفي معظم هذه الشركات الكبرى تساهم الدولة الفرنسية كالدولة المغربية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٣ في المائة .

وتملك الدولة الفرنسية في شركات أخرى معظم الاسهم كالشركة الشريفة للبترول التي كانت أسهمها في نهاية عام ١٩٤٧ موزعة كما يأتي :

الدولة الفرنسية	٥٨ر٨٩ ٪
الدولة المغربية	٣٣ر٤١ ٪
شركات واكتابات مختلفة	٧ر٧٠ ٪

وهكذا فان ثلثي رأس المال المروج في هذه المرافق الاساسية للاقتصاد المغربي هو في ملك شركات أجنبية أو مساهمين غير مغاربة والحظ المخصص للدولة المغربية يعد مزريا اذا اعتبرنا أن هذه الدولة تساهم أولا بملكيتها للمعادن ثم بدفعها ثلث رأس المال نقدا .

وهذه الوضعية استفحلت منذ سنة ١٩٤٦ بما تفرضه الدولة الفرنسية من مساهمتها بنفس المبلغ الذي تساهم به الدولة المغربية .

ومنذ سنة ١٩٤٦ قدمت الاقامة العامة للقصر الملكي اقتراحا يرمي الى تعديل

نظام الرخص المعدنية الجارى بها العمل وكان هذا الاقتراح يهدف الى التنازل للادارة الفرنسية عن حق تسليم الاذن بالتنقيب والاستغلال ، ذلك الحق الذى هو من اختصاص جلالة السلطان والصدر الاعظم،وقد أجاب القصر باقتراحات مضادة يطلب فيها اعادة النظر فى نظام المعادن كله وذلك بتمكين الدولة المغربية من مساهمة كافية فى أرباح الشركات المرخص لها وبزيادة محسوسة فى ضرائب الانتاج واحتفظ القصر بحق تسليم الاذن بالتنقيب ورخص الاستغلال باتفاق مع السلطات الفرنسية طبقا للقوانين الجارى بها العمل الآن .

وقد استغلت الادارة الفرنسية حوادث فبراير سنة ١٩٥١ لتعرض على جلالة السلطان ـ فى شكل انذار ـ عدة ظهائر منها الظهير المتعلق بالنظام المعدنى بالمغرب .

٣ـ الميزانية والموارد الجبائية

ان توزيع المصاريف كما يتجلى كل سنة في الميزانية المغربية يعطي أحسن صورة عن الصبغة العنصرية المنافية لمصالح الر ن التي ترتكز عليها سياسة الحماية . فسواء في الميدان الاداري أم الثقافي أم الاقتصادي أم الاجتماعي فان الفرق الواقع بين الاعتمادات المخصصة لارضاء حاجيات الاقلية الفرنسية والاوربية والاعتمادات المخصصة للمغاربة ليبعث على الاستغراب وقد لاحظنا ذلك في مختلف أجزاء هذا العرض .

وقد أكد السيد أحمد اليزيدي رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والحرف والمقرر العام لميزانية الحماية في دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ لمجلس شورى الحكومة قائلا :

« فالميزانية في بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التي تهم الدولة ، وللجهود التي تبذلها لتحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

وان أهم مميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شيء تعبيرا واضحا مدعما بالارقام عن سياسة الحماية .

وان الذي يدرس الميزانية في جميع جزئياتها لا بد له من أن يعتبر شيئا أساسيا وهو أنه يوجد بالمغرب عنصران من السكان الشعب المغربي والجالية الاوربية . وان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحماية وبالتالي سياستها في الميزانية توضع وتنفذ اعتبارا لهذين العنصرين .

الا أن نظام الحماية يريد التضحية بحاجيات الشعب المغربي المستعجلة الاولية ويقدم عليها حاجيات السكان الاوربيين .

وان درسا مجملا لميزانية ١٩٥١ ليبين لنا بوضوح مالاحظه المقرر العام السيد اليزيدي رئيس جامعة الغرف عند ما درس فصل المصاريف في الميزانية العادية لسنة ١٩٥١ اذ استخلص الملاحظات الآتية :

المصاريف

بلغت المصاريف في ميزانية سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٧٧٨٣ مليون فرنك .

وبلغ مجموع المصاريف في ميزانية التجهيز ٢٠٠ر٢٦ مليون .

وفي هذين البابين تخصص أهم المصاريف كما يلي :

الميزانية العادية :

١) الديون العمومية ٠٠٠ر٧٩٧ر٩٣٤ر٣ من الفرنك أي ٤ر١٠ في المائة

٢) المصاريف على الموظفين :

أجور الموظفين ٠٠٠ر٨٦٠ر٣٤٩ر١٩ من الفرنك أي ٢ر٥١ في المائة

أدوات الادارة ٠٠٠ر٣٤٣ر٣٠٩ر٨ من الفرنك أي ٩ر٢١ في المائة

الاشغال الكبرى للتعهد ـ ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٣٢ر٢ من الفرنك أي ١ر٧ في المائة

٣) مصاريف الاشغال الجديدة والتأثيث الاولى ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٥٠ر٣ من الفرنك أي ٤ر٩ في المائة . المجموع فرنك ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٨٣ر٤٧ من الفرنك

ميزانية التجهيز :

التجهيز الاداري ٠٠٠ر٨٠٠ر٣٢٨ر١ من الفرنك

التجهيز الاقتصادي ٠٠٠ر٤٠٠ر٦٦٦ر١٨ من الفرنك

التجهيز الاجتماعي ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧٦ر٦ من الفرنك

مصاريف السلف ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٩ من الفرنك

المجموع ٠٠٠ر٢٠٠ر٢٠٠ر٢٦ من الفرنك

والذي يلفت النظر قبل كل شيء أن سير مختلف ادارات الحماية يستغرق ٣ر٨٠ في المائة من الميزانية الاعتمادية .

وان مصاريف الادارة لا زالت تتضخم باستمرار منذ سنة ١٩١٢ وخصوصا منذ بضع سنوات كما يدل على ذلك البيان الآتي :

بيـــان تطور نفقات الموظفين

سنة ١٩٣٩ :	٥٥٦ مليون	سنة ١٩٤٨ :	٥٦٩ر١٠ مليون
سنة ١٩٤٥ :	١٠٠ر٢ «	سنة ١٩٤٩ :	٥٦٢ر١٤ «
سنة ١٩٤٦ :	٦٩٥ر٣ «	سنة ١٩٥٠ :	٦٢٤ر١٦ «
سنة ١٩٤٧ :	٧٦٧ر٦ «	سنة ١٩٥٠ :	٣٥٠ر١٩ «

وان السبب الاساسي في تكاثر المصاريف هو تكاثر عدد الموظفين الذين

يتقاضون أجورهم من الميزانية • فخلال ١٢ سنة ، أي من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الموظفين من ١٩٫١٤٥ الى ٤١٫٠٤٠ أي ما يزيد عن ١١٥ في المائة •

واليكم الجدول الآتي لبيان نسبة المغاربة في هذا الجيش من الموظفين :

الوظائف	الاجانب: الفرنسيون	الاجانب: غيرهم	المغاربة	مجموع الموظفين	نسبة المغاربة من مجموع الموظفين في المائة
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٣٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦٫٩
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
الوظائف الوضيعة	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٫٣
الموظفون المتعاقدون والمكلفون بمهام	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٫٨

وتبرر الادارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبيعي وضروري ، لان سير مختلف الادارات واتساعها يستوجب الزيادة كل يوم في عدد الموظفين اعتبارا لتقدم البلاد الاقتصادي وحالتها الاجتماعية •

والواقع أن الادارة الفرنسية لها هدف آخر وهو توسيع اداراتها وتكثير عددها اعتبارا لسياسة الهجرة والاستيطان قصد تدعيم نظامها السياسي • فليست الوظيفة هي التي تستوجب الموظف في المغرب بل الموظف هو الذي يحدث الوظيفة •

واليكم القائمة الآتية لتروا أن بعض الادارات زادت في عدد موظفيها بكيفية معقولة ، بينما ادارات أخرى زادت فيه بكيفية مدهشة :

	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠
العدلية الشريفة والمخزن	٤٨٣	٧٢٨
التعليم العمومي	٢٦٠٠	٥٥٨١
الصحة العمومية	٨٢٨	٢٠١٢
الادارة الداخلية (ادارات المراقبة الفرنسية)	١١١٢	١٩٤٦

الادارة الداخلية (القوات المعاونة)	٣٣٥٨	٩٢٠٢
الامن العام والجندرمة	١٧٩٥	٥٠١٧

ومما تقدم يتبين أن قوات البوليس (ادارة الامن العام والجندرمة والقـوات المعاونة) يبلغ عددها وحدها ١٤٫٢١٩ موظفا من مجموع عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من الميزانية وهو ٤١٫٤٥٠ وأن الدولة المغربية تصرف على هذه القوات ٤٫٤٣٠٫١٢٥٫٠٠٠ فرنك أي ما يقرب من ١٥ في المائة ممـا يصرف على تسيير الادارات .

وان المتصفح لمصاريف أجور الموظفين يكتشف عددا مدهشا من التعويضات الدائمة أو الطارئة بقطع النظر عن المرتبات الاساسية :

تعويضات عن السكنى .

التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى العائلية .

التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى .

التعويضات المعروفة بالاضافة المغربية .

التعويضات عن المصاريف الاستثنائية للسكنى .

تعويضات لوازم العائلة

التعويضات المؤقتة عن غلاء الاسعار .

تعويضات الاقبالات .

تعويضات عن التخصص .

تعويضات عن الساعات الزائدة .

تعويضات عن الاشغال الزائدة

تعويضات عن الوظيفة .

تعويضات عن ازدياد الاولاد .

تعويضات عن الصندوق .

تعويضات خاصة عن الاعانة العائلية .

تعويضات عن الرخص لاجل تبديل الهواء .

تعويضات عن السفر على طريق أسبانيا وذلك زيادة عن الاعتماد العام المتعلق بالرخص المنصوص عليه في الباب ٢٤ .

وستصرف الميزانية فى هذه السنة ٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنك على رجوع الموظفين الفرنسيين لاوطانهم وتوظيف آخرين وتنقلاتهم أثناء الرخص .

وتنص ميزانية سنة ١٩٥١ فى بابها المعنون بمصاريف طارئةعلىأنه سيصرف ما يقرب من ٦٠٠ مليون من الفرنك على مصاريف تنقل الموظفين والاعانات والمصاريف الطارئة المختلفة .

وتصرف ميزانية المغرب على أدوات الادارة ٨٫٣٠٩٫٣٤٣٫٠٠٠ فرنك أى ٢١٫٩ فى المائة من الميزانية الاعتيادية .

وتنص الميزانية فى بابها المعنون بمصاريف التأثيث والادوات العادية على أنه سيصرف ما يقرب من ٨٠٠ مليون فى شراء وتعهد الادوات والانارة والتدفئة وحمل الادوات وشراء الورق وما الى ذلك .

. وان مصاريف الادارة على المأجورين اليوميين والخدمة الطارئة وغير ذلك من المصاريف المختلفة بلغت سنة ١٩٥٠ ما يقرب من ١١٢٣٨٨٦٠٠٠ فرنك .

. وهذا كما ترون . فأين نحن من الدولة التى يشبهونها بالرجل النزيه والتى تصرف على الامة كأنها رئيس عائلة يدبر فيحسن التدبير ؟

. فالادارة زيادة على أنها وافرة العدد كثيرة التبذير خصصت لتوسعها من ميزانية التجهيز لسنة ١٩٥١ قدرا يبلغ ١٫٣٢٨٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك بقطع النظر عن ٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنك المخصصة لهذا الغرض نفسه لفائدة ادارة الفلاحة فى باب التجهيز الاقتصادى .

ميزانية التجهيز الادارى

١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
٩٩٥ مليونا	١٤٥٢٫٢	١٤٥٢٫٢	١٣٢٨٫٨

. وان ما زادته بعض الادارات كالداخلية والجندرمية والامن العام فى ميزانية تجهيزها الادارى ليدل دلالة قاطعة على نوع الادارات التى تريد الحماية تجهيزها أكثر ما يمكن .

	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
	مليونا			
الداخلية	٢٣٥،٦	٢٥٦	١٦٠	٢٢٩
الأمن العـــام	٢٤٥	٣٠٠	٢٨٨	٢١٠
الجنـــدرمة	٧٦،٥	١٥٠	١٤٤	١٣٣

« فهذه الادارات المختلفة تحظى بـ ٥٧٢ مليونا من الفرنك لتجهيـــزها الادارى من ١٫٣٢٨٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك المعد للتجهيـــز الادارى فى ميزانيـــة ١٩٥١ أى ٤٣٫٨ فى المـائة .

« ومن هذا القبيل ما هو منصوص عليه في الباب ٢٥ المعنون بالنقل ، اذ ينص فيه على أنه خصص ٣٩٠٫٢٩٠٫٠٠٠ فرنك لشراء وتسيير سيارات الركوب بمختلف ادارات الحماية . وان تسيير سيارات ادارة الداخلية مثـــلا سيكلف الميزانية ٧٥٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك وتسيير سيارات ادارة الأمن العام والجندرمية سيكلفها ٦٥٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك .

وأخيرا أذكركم بأنه منذ بضعة سنوات حملت ميزانية فرنسا ميزانيـــة المغرب بعض المصاريف مع أن الادارات المعدة لها هذه المصاريف فرنسية .

« ومن هذا القبيل النفقات العسكرية والستراتيجية كاعتمادات المراقبـــة الاهلية والقوات المساعدة والجندرمة والفرق الستراتيجية .

« وقد خصص فى القسم الثانى من الميزانيـــة (فى المـادة ١٣ من البـــاب العاشر) لنفقات « الدفاع عن المغرب » :

١٠٠ مليون لسنة ١٩٥٠

٢٠٠ مليون لسنة ١٩٥١ .

ولما تعرض المقرر العام لفصل مداخيل الميزانية لسنة ١٩٥١ قال :

« يتضح من تحليل حاجيات البلاد الرئيسية ومن مقارنتها بالنفقات المنصوص عليها فى مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ أنه لا وجود لبرنامج للعمل ينبنى على العقل والمنطق وتراعى فيه مراتب هاته الحاجيات حسب أهميتها ويتضـــح من ذلك أيضا أن المصاريف لم تحدد حسب ما تقتضيه الضرورات الحيوية لتطور الشعب المغربى .

• وان دراسة الموارد المالية التى تستمد منها الميزانية المغربية حياتهـا ستمكننا من معرفة أى عنصر من عناصر السكان يتحمل أفدح التكاليف المالية

جدول المداخيل الاعتيادية

ينص الجدول التالى على مقررات المداخيل الاعتياديةلسنوات ١٩٥١ و١٩٥٠ و١٩٣٨ مع مقارنتها ببعضها •

• وقد رتبنا المداخيل على الابواب العادية الثلاثة :

الضرائب المباشرة •

الضرائب غير المباشرة •

محصولات الاملاك المخزنية ومؤسسات الدولة ومداخيل مختلفة •

	١٩٥١	فى المائة	١٩٥٠	فى المائة	١٩٣٨	فى المائة
الضرائب المباشرة						
الترتيب والكلف	٣٦٦٠		٣٠٨٨	٠		
ضريبة التجارة وضريبة التجارة الاضافية	٣٦٨٥		٣٣٧٤		١٩٠	
ما يقتطع من الرواتب	١١٠٠		١٣٠٠			
ضرائب مباشرة أخرى	٦٥ر٥		٥٦			
	٨٠١٠ر٥	٣١ر٢	٧٨١٨	٢٣ر٤		١٧ر٣
الضرائب غير المباشرة						
حقوق الديوانات	١١٣٠٠		١٠٨٨٠		١٨٢	
الضرائب غير المباشرة	٤٠٢٠		٣٠٧١		٣٠٧	
التسجيل وطوابع البريد	٢٨٥٠		٢٧٢٠		٥١	
محصولات الدخان	٣٩٠٠		٣٣٠٠		٦٤	
	٢١٩٧٠	٥٨ر١	١٩٩٧١	٥٩ر١	٦٠٤	٥٥ر٣
محصولات الاملاك ومؤسسات الدولة ومداخل مختلفة						
محصولات الاملاك	٦٢٩		٥٥٧		٢٠	
محصولات البريد والبرق والتليفون	٢٣٨٥		٢٠٣١ر٤١٠		٥٧	
محصولات الفوسفات	٢٨٠٠		١٧٨٢		٢٢٢	
محصولات مختلفة ومداخل استثنائية	١٩٨٠ر٦٢		١١٨٦ر٢٧			
	٧٨٠٤ر٦٢	٢٠ر٧	٥٥٥٦ر٦٦	١٦ر٧	٢٩٩	٢٧ر٤
	٣٧٧٨٥ر١٢	١٠٠	٣٣٣٤٥ر٦٨	١٠٠	١٠٩٣	١٠٠

« ان الذين سبقوني من المقررين قد نبهوا هم كذلك على طابع الحيف الذي تتسم به موارد الميزانية المغربية هذا الحيف الذي يظهر بوضوح من الجدول السابق حيث تحتل الضرائب غير المباشرة مكانا ممتازا بينما الواجبات التي تستخلص من الاملاك ومؤسسات الدولة ما تزال غير كافية »

« ولن يكون من العسير علينا أن نبرهن على أن الشعب المغربي هو الذي يتحمل عبء الضرائب غير المباشرة »

الضرائب المباشرة

• الترتيب – يستوعب الترتيب خمسي مقررات المداخيل في باب الضرائب المباشرة ، ويكفي الرجوع الى الارقام التالية المتعلقة بميزانية سنة ١٩٤٩ لنرى النسبة التي يتحملها الفلاح المغربي من مجموع هذه الضريبة •

مجموع الترتيب لسنة ١٩٤٩	٣٫٦٠٩٫٢٠٤٫٧٩٠ فرنك
١) ما يؤديه الفلاحون (مغاربة)	٣٫٢٣٦٫٦٨٥٫١٨٨ فرنك
أصل الضريبة	
الحرث	١٫٥٤٢٫٣١٠٫٤٣٥ فرنك
الاشجار	١٨٨٫٤٢١٫٧٠٥ فرنك
الحيوانات	١٫١٤٧٫٧٩٢٫٠٠٨ فرنك
مجموع أصل الترتيب	٢٫٨٧٨٫٥٢٣٫١٤٨ فرنك
يسقط منه التخفيضات	١٩٫٥٠٦٫١٣٠ فرنك
الباقي	٢٫٨٥٩٫٠١٨٫٠١٨ فرنك
الترتيب المؤدى باضافة السنتيمات	٣٫٢٣٦٫٦٨٥٫١٨٨ فرنك
٢) ما يؤديه المعمرون (فرنسيون)	٣٧٢٫٥١٩٫٦١٠ فرنك
أصل الضريبة	
الحرث	٣٠٣٫٧٢٠٫١٢١ فرنك
الاشجار	١٦٨٫٦١٧٫٨٧٧ فرنك

(١) الترتيب هو ضريبة الاعشار المفروضة على الانتاج الزراعي وتربية الحيوان

الحيوانات	٦١٫٠٧٩٫٦٦٧ فرنك
مجموع أصل الضريبة	٥٣٣٫٤١٧٫٦٦٥ فرنك
تسقط التخفيضات	٢٠٣٫٨٥٢٫٣٣٨ فرنك
الباقي	٣٢٩٫٦١٥٫٣٢٧ فرنك
الترتيب المؤدى باضافة السنتيمات	٣٧٢٫٥١٩٫٦١٠ فرنك

وهكذا فإن تسعة أعشار الترتيب يتحملها الفلاح المغربي •

وهناك حيلة تستعمل في عرض هذه الاحصائيات وذلك بتقسيم مجموع ما يؤدى عن ضريبة الترتيب في كل قسم من القسمين (الفلاحين - المعمرين) على عدد تواصيل المقتطع فينتج عن هذه القسمة :

للفلاح بمعدل :	٢٫٥٣٧ فرنك
للمعمر بمعدل :	٣٣٫١١٣ فرنك

ولكن هذين المعدلين ينبنيان على تلبيس ومغالطة لأن القسمة على عدد التواصيل لا تعتبر أهمية الحرث أو الأشجار أو البهائم التي فرض عليها الترتيب • وكثير من الفلاحين الذين يؤدون الترتيب ويدخل توصيلهم في القسمة يملكون أقل من هكتار •

نعم ، هناك طريقة أقرب الى الحقيقة تقتضي مثلا - نظرا لكون الترتيب مبنيا على أساس انتاج الفلاح - أن يقسم ما يؤدى عن الحرث على المساحة المحروثة في كلا القسمين

الفلاحون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٣٫٦٤١٫٠٠٠ هكتار

أصل ترتيب الحرث	١٫٥٤٢٫٣١٠٫٤٣٥ فرنك
يسقط منه التخفيضات	١٩٫٥٠٦٫١٣٠ فرنك
الواجب في الحرث	١٫٥٢٢٫٨٠٤٫٣٠٥ فرنك

فيكون معدل ما يؤديه الفلاح المغربي عن الهكتار المحروث ٤١٩ فرنك •

المعمرون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٤٥٧٫٠٠٠ هكتار •

أصل ترتيب الحرث ١٢١ر٢٠ر٧ر٣٠٣ فرنك

ولن نسقط من هذا القدر جميع التخفيضات التي منحت للمعمرين في تلك السنة وهي المذكورة أعلاه لان قسطا منها يتعلق بالترتيب المفروض على الاشجار وانما نسقط من أصل ترتيب الحرث نصفه الذي يرد للمعمرين على شكل (منحة تشجيع على الحرث بالوسائل الاوربية) بقطع النظر عن الاحوال التي تسمح فيها الادارة بمجموع الترتيب كما يقع عند حصول المعمر على انتاج القمح في الهكتار يقل عن ٨ قناطير .

فواجب المعمرين في الحرث للسنة المذكورة ٠٦٠ر٨٦٠ر١٥١ فرنك

ويكون معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار المحروث ٣٣٢فرنك .

ويستنتج من مقارنة المعدلين أعلاه أن الفلاح المغربي يؤدي عن الهكتار المحروث أكثر من المعمر بنسبة ٢٤ في المائة .

واذا رجعنا الى سنتي ١٩٤٧ - و ١٩٤٨ وأجرينا نفس العمليات الحسابية وجدنا أنه أدى عن الهكتار المحروث

	الفلاح	المعمر
سنة ١٩٤٧	٣٥٣ فرنك	٣٠١ فرنك
سنة ١٩٤٨	٦٥٢ فرنك	٥٥٣ فرنك

ان هذا لظلم فادح خصوصا اذا تذكر الانسان الظروف التي يشتغل فيها الفلاح المغربي والنتائج الضئيلة التي يحصل عليها وقارن ذلك مع المحصولات الحقيقية التي هي أساس ازدهار مؤسسات المعمرين .

وهكذا فان تخفيض ٥٠ في المائة من واجب الترتيب الذي يستفيد منه المعمرون لا يعادله ما كان ينتظر من زيادة في هذا الواجب لسبب وفرة الانتاج. فهو اذن مناف للمبادىء الاقتصادية اذ لم ينتج عنه أي تحسن في مداخيل الترتيب كما أن تجربة ٣٨ سنة دلت على أنه لم يساعد قط على تعميم الاساليب الفلاحية الحديثة .

والواقع أن هذا التخفيض عبارة عن امتياز يستفيد منه عدد ضئيل جدا من المغاربة ، بينما يشمل سائر المعمرين ، فيضاف الى ما يتمتعون به من المساعدات العديدة على حساب جمهور الفلاحين المغاربة .

والانصاف يقضي بأن هؤلاء أحق من غيرهم بالتمتع بهذا التخفيض ، نظرا لما يعانونه من الكلف وما يطالبون به من الاداءات غير الاعتيادية .

ومن الواجب أن نعترف بأن الادارة في الاخير لم يسعها أمام هذا الحيف الا منح الفلاحين المغاربة تخفيضا في الترتيب منذ سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٣ في المائة وذلك بشروط من أهمها استعمال المحراث الاوربي . ولكن هل في مستطاع جل الفلاحين المغاربة أن يقوموا بتلك الشروط ؟ ان هذا السؤال لم يخطر ولا شك ببال الادارة الفرنسية .

على أنه من الواجب تشجيع الفلاحين المغاربة لا سيما والكلفة والترتيب بقيا مدة طويلة الموردين الاساسيين في الضرائب المباشرة ، كما تدل عليه النسب الآتية :

نسبة الترتيب والكلفة من مجموع الضرائب المباشرة :

سنة	١٩٢٠	٩٠ في المائة
سنة	١٩٣٩	٧٣ في المائة
سنة	١٩٤٨	٥٥ في المائة
سنة	١٩٥٠	٤٠ في المائة

ومجموع ما يجبى من هاتين الضريبتين المفروضتين على البادية في تزايد مطرد .

واليكم تطور مداخيل الترتيب :

سنة	١٩٢٠	٧٧ر٠٦١ر٨٥٣ فرنك
سنة	١٩٢٩	١٢٥ر١٧٦ر٣٦٧ فرنك
سنة	١٩٣٩	١٩١ر٩٦٣ر٧٢٣ فرنك
سنة	١٩٤٧	٢ر٠٣١ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنك
سنة	١٩٤٨	٣ر٧٧٣ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك
تقدير سنة	١٩٤٩	٣ر٦٠٩ر٢٠٤ر٧٩٠ فرنك

ولم يطرأ الانخفاض الملاحظ في النسب أعلاه الا منذ بضع سنوات بعد تأسيس الضريبة الاضافية للتجارة وضريبة الرواتب والاجور

الضريبة الاضافية للتجارة :

هي الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة ويلاحظ تزايد في نسبة مداخيلها من مجموع الضرائب المباشرة

سنة ١٩٤٤	٢٠٢ر٢٤١ر٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٦	٣١٥ر٤٧٤ر٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٧	٨٩٧ر٨١٨ر٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٨	١ر٤٨٤ر٦٢٩ر٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٩	٣ر٢٥٧ر٥٥٤ر٩٥٠	فرنك

وقد يظن الباحث ـ عند النظرة الاولى التي يلقيها على نسب توزيع هذه الضريبة أن توزيع عبئها فيما بين المغاربة والاوربيين يقع على عكس ما هو عليه في الترتيب اذأنها وزعت سنة ١٩٤٩ حسب النسب الآتية :

على الأفراد

المغاربة	٣٠٨ر٦٣٣ر٦٦٤	فرنك	أى ٥ و ٩ ٠/٠
الاجانب	٦٦٦ر٧٣٨ر٩٩٩	فرنك	أى ٥ و ٢٠ ٠/٠
على الشركات	٢ر٢٨٢ر١٨٢ ٢٨٧	فرنك	أى ٧٠ ٠/٠
المجموع	٣ر٢٥٧ر٥٥٤ر٩٤٠	فرنك	

ويستفاد من المعلومات التي أدلى بها أمام لجنة الميزانية (القسم الفرنسي) في يوليو ١٩٤٧ م • فورمون ـ مدير المالية اذ ذاك ـ أنه في سنة ١٩٤٦ :

ـ ١٥ في المائة من الضريبة الاضافية أدى من طرف أفراد مغاربة •

ـ زاد عدد الذين أدوا هذه الضريبة من المغاربة بمدينة الدار البيضاء وحدها ثمانية أضعاف ما كانوا عليه في السنة التي قبلها حتى بلغ فيما يخص المغاربة ٣ر٣٠٠ مقابل ٥ر٠٠٠ أوربي •

ولا بد من التنبيه الى أن الحظ الذي تؤديه الشركات ـ أي ٧٠ في المائة ـ يشمل ماتؤديه مؤسسات الدولة كمكتب الفسفاط الذي دفع وحده سنة ١٩٤٩ عن الضريبة الاضافية ربع المجموع المتحصل من هذه الضريبة •

• وعلى هذا فان القسط الذي تتحمله المؤسسات التجارية والصناعية الاوربية

من الضريبة الاضافية أقل بكثير مما يراد ابهامنا به .

وان الضرائب غير المباشرة تكون العبء الثقيل الذى ينوء تحته المستهلك المغربى .

الضرائب غير المباشرة

يمكننا أن نقول ان أساس الضرائب غير المباشرة في المغرب ـ باستثناء واجبات التسجيل ـ يستخلص من المواد المستهلكة . فلذلك فالمحتمل لها هو جمهور الشعب وخاصة طبقة العمال والعائلات الكثيرة العدد . وأكثر المواد استهلاكا بالمغرب مما يستورد من الخارج هي بالخصوص السكر والشاى والثياب القطنية والتوابل . فعند دخولها الى المغرب يؤدى عنها الواجب الجمركى ، وكذلك عند الاستهلاك يؤدى عنها ضريبة ثانية .

ويتحمل عبء هذه الضرائب الشعب المغربى الذى يكون ٩٦ فى المائة من مجموع السكان كما يتضح ذلك فى البيانات الآتية :

الواجبات الجمركية ـ يبلغ تقدير مدخولها لسنة ١٩٥١ : ١١٫٢٠٠ مليون

وفيها مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره ١٠٫١٥٠ مليون

وتفيد احصائيات الواردات لسنة ١٩٤٩ أنه من بين مجموع الواردات التى بلغت قيمتها ١٠٣٫٣٢١ مليونا من الفرنك .

تبلغ قيمة موارد الاستهلاك ما يقرب من النصف وهو ٥١٫٤٦٣ مليونا من الفرنك فيها :

١١٫٨٤٦ مليونا من الفرنك للسكر

٢٫٩٥٢ مليونا من الفرنك للشاى

٤٫٨١٣ مليونا من الفرنك للثياب القطنية .

٣٫٨٨٢ مليونا لبقية الأثواب .

أما الضرائب غير المباشرة فان موردها هو الواجبات المفروضة على المواد المستهلكة . فمن مجموع ما قدر لهذه السنة وهو ٤٫٠٢٠ مليونا من الفرنك نجد ٢٫٤٧٠ مليونا من الفرنك على السكر و ١٥٠ مليونا من الفرنك على التوابل .

وقد استورد المغرب سنة ١٩٤٩ من السكر ١٦٩٫٦٠٠ طن • واذا علمنا أن معدل ما يستهلكه كل مغربي من هذه المادة الاساسية للتغذية عندنا يفوق ٢٠ كيلو في السنة (وتقول بعض الاحصائيات الرسمية أن هذا المعدل يبلغ ٢٨ كيلو) كان القدر الذي يستهلكه الشعب المغربي في السنة ١٦٠ الف طن أي ٩٤ في المائة مما يستهلك في السنة •

« وتقدر قيمة ما استورده المغرب في سنة ١٩٥٠ بنحو ١٥ مليارا من الفرنك فالميزانية تستفيد اذا من السكر •

- ١٥ في المائة للديوانة وهو واجب الاستيراد أي ١٫٥٠٠ مليون
- ضريبة الاستهلاك ٢٫١٠٠ مليون

بل ٣٫٠٠٠ مليون اذا أصرت الادارة على فرض الضريبة على أساس نسبة ٢٠ في المائة •

فيكون مجموع ما تستفيده الميزانية (بقطع النظر عن مدخول ضريبة المعاملات) ٣٫٦٠٠ مليون أو ٤٫٥٠٠ مليون •

وهو مبلغ يفوق مدخول الترتيب يتحمله الشعب المغربي كما تقدم على نسبة ٩٤ في المائة على الاقل •

نعم ، لقد أدرج في الميزانية هذه السنة من جديد واجب الضريبة المفروضة على الكحول ويقدر له ٢٠٠ مليون •

المتحصل من التبغ

لقد أصبح مدخول التبغ والدخان أهم مورد من موارد الميزانية بعد السكر بسبب تكاثر استعماله في الاوساط المغربية •

ويتجلى تزايد الاستهلاك في الاحصاء الآتي :

القدر المستهلك سنة ١٩٣٩ ، ١٫٨٦٠٫٠٠٠ كيلو وقيمته ١٢٩ مليونا •

والقدر المستهلك سنة ١٩٤٩ : ٢٫٩٤٤٫٢٢٢ كيلو وقيمته ٤٫٥٤٤ مليونا

المقدر لسنة ١٩٥٠ : ٣٫٢٠٠٫٠٠٠ كيلو وقيمته ٥ ملايير •

ودفع للميزانية مما بيع سنة ١٩٤٩ : ٣٫٢٠٠ مليون أي أن ٧٠ في المائة من ثمن التبغ ترجع للميزانية •

وهذا القدر الذى تدفعه شركة التبغ للخزينة المغربية يشتمل على حظ الدولة فى أرباح الشركة والضريبة المفروضة على ثمن التبغ ويقدر لسنة ١٩٥١ : ٣٫٩٠٠ مليون .

* * *

يتأكد من البيانات والاحصائيات أن الحظ الاوفر من موارد الميزانية غير المباشرة يجبى من المواد التى نستهلكها نحن المغاربة بكثرة .

ولا يجبى من المواد التى تستهلكها المعامل والمصانع بالنسبة لما تقدم الا الحظ اليسير . وفى مجموع المستوردات لا تتجاوز قيمة مواد التجهيز الصناعى الخمس .

ولن أتعرض لدراسة بقية موارد الميزانية وهى التى لا تجبى من الضرائب، ويكفى أن ألاحظ ضآلتها بالنسبة لثروتنا الوطنية ، وأهمية الاملاك المخزنية والمعادن وغيرها .

وسنحاول الآن بعد هذا التحليل أن نستخلص التوجيه الذى تدير عليه الادارة عند وضع مشروع مداخيل الميزانية .

فهل نرى الادارة تسعى ليكون فى مقدمة من يتحمل أعباء موارد الميزانية أولئك الذين يربحون الارباح الطائلة ؟ وهل نراها تجتهد للوصول الى توازن معقول بين مبلغ الضرائب وبين طاقة الذين تجبى منهم ؟

اشتهر نظام الضرائب فى المغرب بكونه أخف نظام فى العالم ، والحقيقة أن أصل هذه السمعة يرجع الى التسهيلات التى يتمتع بها كبار الفلاحين وأصحاب المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية ــ والاغلبية الساحقة لهؤلاء فرنسيون ــ وذلك بسبب اعفائهم من ضرائب عديدة لا وجود لها بالمغرب كضريبة المداخيل وضريبة ريع السندات وضريبة الرواج التجارى وضريبة ارتفاع ثمن الاملاك العقارية وبعض الضرائب غير المباشرة المفروضة على السندات .

أما الحقيقة عن فداحة الضرائب فى المغرب فقد رأيناها فى التحليل السابق الذى تبين منه أن أربعة أخماس المداخيل العادية تجبى من الضرائب وأن

العبء الثقيل منها محمول على الفلاحين والمستهلكين المغاربة .

انا لا ننكر أن المغرب متوقف على رؤوس أموال أجنبية تهاجر اليه سعيا وراء فائدتها ، وتساعد في نفس الوقت على تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكن هل من المعقول أو من مصلحة البلاد الاقتصادية أن يتحمل الشعب المغربي وحده القسط الاوفر من نفقات تجهيز يستفيد منه أصحاب رؤوس الاموال قبل غيرهم ؟ .

على أن هذا هو الواقع كما تبين من دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ .

السيطرة الاجتماعية

١) وضعية الطبقة العاملة

تقسم الطبقة العاملة بالمغرب الى ثلاثة أقسام :

(ا) عمال المصانع ودور التجارة

(ب) عمال المشاريع الفلاحية •

(ت) عمال الحرف •

وازاء اليد العاملة المغربية يوجد بالمغرب عمال أوربيون يمثلون أقل من ٥ في المائة من مجموع عمال المغرب •

وتعطي الاحصائيات الرسمية أرقاما تقل عن الحقيقة بكثير ويمكن أن تقدر عدد العمال الفلاحين المغاربة بأزيد من مليون ونصف مليون من بينهم ما يقرب من أربعمائة ألف من صغار الملاكين أما عمال المصانع والمتاجر والمناجم فان عددهم يفوق ٤٠٠٫٠٠٠

٢) القوانين الاجتماعيه والتامين الاجتماعي

ان القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراهنة في عدة أقطار ولا سيما بفرنسا وحتى ببلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب •

والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تبنى في غالب الاحوال على الميز العنصري فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الادارة الفرنسية للعمال الاوربيين محروم منها العمال المغاربة ، وعـلاوة فان تلك القوانين الاجتماعية القليلة التي يتمتع بها العمال المغاربة (مدة العمل ــ العطلة الاسبوعية ــ الرخصة السنوية بأجرة) لا تطبق على العمال المغاربة في الفلاحة بل ان القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها العمال المغاربة المشتغلون في المصانع والمتاجر لا يحترمها دائما المشغلون •

فان ادارة الشغل والشؤون الاجتماعية لم تحدث بالمغـرب الا منـذ أول يوليو سنة ١٩٤٧ وهي أصـغر ادارة لا من حيث موظفيهـا ولا من حيث الاعتمادات المخصصة لها •

ففي مجموع الميزانية المغربية لسنة ١٩٥١ البالغة : ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٩٨ر٣٧ فرنك لم تحصل هذه الادارة الا على : ٠٠٠ر٩٣٨ر١٠٦ فرنك أي ٢٨ر٠ في المائة .

تفتيش العمل :

لا يوجد لمجموع المغرب سوى ثلاثين مفتشا للشغل يراقبون هل يحترم المشغلون القوانين القليلة المتعلقة بحوادث الشغل وحفظ صحة العمال وتأمينهم وهكذا فان القوانين الاجتماعية تبقى على قلتها غير مجدية في حق العمال المغاربة نظرا لقلة عدد المفتشين ولانعدام التنظيم النقابي المغربي .

ب) النقابات المهنية

الاوربيون ـ يتمتع الاوربيون المقيمون بالمغرب وحدهم منذ ١٩٣٦ بحق تأسيس نقابات مهنية طبقا للظهير المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذي يعترف لهم بهذا الحق ويضمنه لهم .

وينص الفصل الثاني من هذا الظهير على أن النقابات والجمعيات المهنية يمكن أن تؤسس بين أوربيين يشتغلون منذ سنة على الأقل في منطقة النفوذ الفرنسي بالمغرب في نفس المهنة الحرة أو غيرها من الحرف المتشابهة أو المهن الكاملة .

المغاربة ـ أما المغاربة فيمنع عليهم بموجب الظهير المؤرخ في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٨ الانخراط في نقابات أوربية أو حتى تأسيس نقابات فيما بينهم ، وينص هذا الظهير على عقوبة المخالفين بالسجن والغرامة ولم يقع الغاء هذه العقوبات الا في سنة ١٩٥٠ .

والعمال المغاربة المشتغلون في بعض المصانع والذين يتسامح في انخراطهم في النقابات الفرنسية منذ سنة ١٩٤٦ فقط ـ هم دائما موضوع اضطهاد من طرف البوليس والجند ومعرضون لانتقام رؤسائهم الذين لا يترددون في طردهم .

وينبغي التنبيه هنا الى أن الادارة الفرنسية قدمت مشروعا يرمي الى تخويل العمال المغاربة باستثناء العمال الفلاحين منهم الحق النقابي ، ولكن لا يجوز

أن يحتلوا أكثر من خمسين فى المائة من المقاعد في مكاتب الاتحادات والجامعات النقابية . أما الخمسون فى المائة الاخرى فيجب أن يحتفظ بها للاوربيين . وقد قدم القصر الملكى مقترحات له ترمى الى تخويل الحق النقابي لجميع العمال وحتى الفلاحين منهم والى الغاء ما يتعلق بالمنع الراجع لتشكيل المكاتب النقابية . وها هو التصريح الذى أدلى به جلالة الملك لوفد من العمال :

« انى أعلق أهمية عظمى على منح جميع العمال المغاربة بدون تمييز الحق النقابي . أما اختيار المسيرين فينبغي أن يكون بحرية وبكيفية ديمقراطية بدون تمييز عنصرى أو اعتقادى أو جنسى » . وليس في هـذا مايعتبر عنصريا بل العنصرية هي ما يحتوى عليه مشروع الاقامة العامة التى تفرض خمسين فى المائة على الاقل من الفرنسيين فى مكاتب النقابات .

ت) الاتفاق الجماعى للشغل

ان الاتفاق الجماعي للشغل قد عرفه ظهير مؤرخ فى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ (مغير بظهير مؤرخ فى ١٢ أبريل ١٩٣٩) بأنه « عقدة متعلقة بشرط اشتغال مستخدمين أو عمال أوربيين تبرم بين ممثلى طائفة مهنية من هؤلاء المستخدمين أو العمال وبين واحد أو عدة مشتغلين يعقدون باسمهم الخاص أو ممثلى طائفة مهنية من المشغلين (الفصل الاول) .

وينص الظهير المذكور بوضوح على أن ذلك لا يخص سوى المستخدمين والعمال الاوربيين . أما العمال المغاربة فانهم لا يستفيدون من الاتفاقات الجماعية ، بل يضيف الفصل السابع والعشرون أن مقتضيات الاتفاق الجماعي لا تنطبق على الفلاحة وقد أوقف تنفيذ هذا الظهير .

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعادت السلطات الى الاجور حريتها وأقرت من جديد نظام الاتفاقات الجماعية ويرتكز هذا النظام على الظهير المؤرخ فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الذى ينص على الوفاق والتحكيم الاجباريين .

وينص هذا الظهير على أن الاضراب غير مشروع .

وفي حالة نزاع يعرض هذا النزاع على لجنة أقليمية أو مشتركة بين عدة نواح يعين رئيس الناحية أو مدير الشغل أعضاءها الفرنسيين • وعند اختلاف اللجنة يعين المقيم العام حكمين فاذا استمر النزاع فعلى الحكمين أن يعينا حكما ثالثا •

وكل هذه الاحكام يمكن استئنافها أمام مجلس أعلى •

وهذا القانون غير قابل للتطبيق عمليا لان الظهير نفسه ينص على أن مندوب العمال أو المسئولين النقابيين هم الذين يجب أن يتفاوضوا في شأن الاتفاقات الجماعية مع أرباب المعامل وبما أن الحق النقابي غير معترف به للمغاربة فمن المستحيل على أية جماعة من العمال المغاربة أن تتفاوض مع أرباب المعامل لان هؤلاء لا يعترفون لممثلي هذه الجماعة التي يقابل مسعاهم غالبا بالرفض ، وكثيرا ما يطردون في الحين من العمل •

والتوفيق والتحكيم مستحيلان كذلك لنفس الاسباب اذ أن السلطات ترفض التفاوض مع ممثلي العمال واذا ما أصر هؤلاء فان مصيرهم الاعتقال والعقاب بدون محاكمة •

الاتفاق النموذجي :

ونظرا لعدم وجود الاتفاقيات الجماعية فان العلائق بين العمال وأرباب المعامل تسوى بواسطة اتفاق نموذجي يقوم مقام الاتفاق القانوني العام • وهذا النظام يضمن نظريا تلك الفوائد الاجتماعية القليلة التي انتزعها العامل منذ سنة ١٩٣٦ ويعطي هذا النظام صاحب المعمل سلطة مطلقة على العامل فيخوله حق تغريم العمال وطردهم دون سابق اعلام لاجل خطأ يكون هو وحده الحكم فيه •

وهذا النظام لا يطبق كما هو الحال فيما يخص التشريع الاجتماعي كله الا في التجارة والصناعة ولا يحترم الا جزئيا في المدن الكبرى التي توجد بها منظمات نقابية ويتوقف تطبيقه على حسن استعداد أرباب المعامل الذين لا سلطة للمفتشين عليهم وانما هم مكلفون باقناعهم لا باجبارهم •

ث) التعويضات العائلية

وتوزع تعويضات عائلية من صندوق التعويضات الاجتماعية المؤسس بظهير

مؤرخ فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ والى سنة ١٩٤٧ لم تكن التعويضات العائلية تعطى الا للعملة الاوربيين حسب عدد أبنائهم • أما المغاربة فانه لم يقرر لعائلاتهم أى شيء •

ومنذ يناير سنة ١٩٤٨ أصبح بعض طبقات العمال المغاربة فى المعامل التجارية والصناعية يتمتعون بتعويضات عائلية ، ولكن هذه التعويضات لا تتجاوز أربعة أطفال على الاكثر بينما لا يوجد حد فيما يخص الاوربيين ويلاحظ نفس الميز العنصرى فى قيمة التعويضات العائلية •

والعامل المغربى بعيد عن أن يتقاضى نفس التعويضات التى يتقاضاها العامل الاوربى عن نفس العدد من الاطفال وهكذا فلى سنة ١٩٥٠ كان العامل الاوربى يتقاضى عن أربعة أطفال : ٤٫٢٠٠ فرنك ، بينما لا يتقاضى العامل المغربى عن نفس العدد سوى الف فرنك فقط •

ومنذ سنة ١٩٥٠ وضع تشريع جديد لا ينصف العامل المغربى الا ظاهرا ذلك أن التعويضات العائلية تزيد أو تنقص بحسب نسبة الاجرة • غير أن العامل المغربى لا يتقاضى كما سنرى ـ حتى لو كانت له نفس ما للاوربى من أهلية أجرة مساوية لاجرته •

وفى المجلس الادارى الذى يشرف على صندوق الاعانة الاجتماعية يكون الاعضاء المغاربة أقلية دائما أمام الاعضاء الاوربيين الذين لا يمثلون مع ذلك سوى أقلية من العملة •

وها هو مثال حديث لتوزيع التعويضات العائلية وهو يتعلق بشركة الحافلات فى مدينة الرباط عاصمة المغرب الادارية • فهذه الشركة التى تراقبها مصالح البلدية وتعينها لا تتحرج من خرق مبدأ المساواة فى الاجور عند تساوى الكفاءات وفيما يلى مجموع التعويضات العائلية الممنوحة لسائقى الحافلات :

	السائقون الاوربيون	السائقون المغاربة
لولد واحد	٥ر٧٩٠	٣٦٤
لولدين	١١ر٠٣١	١ر٤٠٤
لاولاد ٣	١٦ر٨٠٦	٢ر١٠٦
لاولاد ٤	٢١ر٥٤٣	٢ر٨٠٨
لاولاد ٥	٢٦ر٩٦٣	٣ر٥١٠
لاولاد ٦	٣١ر٩٦٣	٤ر٢١٢
لاولاد ٧	٣٦ر٩٦٣	٤ر٩١٠
لاولاد ٨	٤١ر٩٦٣	٥ر٦١٢

يتجلى من هذا الجدول أن السائق المغربي لا يمنح عن ثمانية أطفال الا ٥ر٦١٢ فرنكا أ ى مبلغا أقل مما يمنحه السائق الاوربى عن طفل واحد . على أنه لا يوجد ما يبرر هذه المعاملة المبنية على الميز العنصرى نظرا لكون العمال بدون استثناء خاضعين لشروط واحدة للاستخدام .

فهل من فائدة فى النص على أن الحافلات التى تقل المغاربة في الاحياء الوطنية تدر على الشركة من الارباح مبلغا أعظم بكثير مما تدره الحافلات التى تقل الاوربيين فى الاحياء الاوربية المزودة بعربات أفخم وأريح .

ج) الأجور

والكاتب العام للحماية هو الذى يحدد باختياره الحد الادنى لاجور العمال حسب سن العامل وجنسيته ورتبته المهنية والمنطقة التى ينتمى اليها ويلحق العمال المغاربة غالبا بالاقسام التى تكون أجورها أدنى الاجور .

فلا يطبق اذن المبدأ القائل بتعادل الاجور عند تعادل العمل .

فأجور العمال الاوربيين تفوق أجور العمال المغاربة .

وأجور الرجال أعلى من أجور النساء .

وأجور العمال الفلاحين المغاربة أدنى من أجور جميع أنواع العمال .

وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٥١ ـ مارس ـ ارتفعت نسبة

الزيادة العامة في الاسعار من ١٠٠ الى ٢٫١٧٩ ٠
وان الجدول الآتي يبين تطور الاجور والاسعار والقدرة الشرائية :

السنوات	الاسعار	الاجور	القدرة الشرائية
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨	٣٧٠	٩٣ في المائة
١٩٤٦	٥٧٧	٤٠٧	٧١ «
١٩٤٧	٨٥٦	٥٣٠	٦٢ «
١٩٤٨	١٥١٥	٨٢٨	٥٤ «
١٩٤٩	١٩١٢	٨٧٠	٤٥ «
١٩٥٠	١٨٢٥	٩٥٠	٥٠ «
١٩٥١	٢١٧٩	١٠٩٥	٥٠ «

وهكذا فان القدرة الشرائية لا تزال أقل من ٥٠ في المائة مما كانت عليه سنة ١٩٣٨ ٠

ولا تعطى الاجور المذكورة الا للعمال الذين يشتغلون في المعامل التجارية والصناعية ٠ والعمال المغاربة المنتمين لهذا القسم لا يتمتعون كلهم بهذه الاجور ٠

ح) العمال الفلاحون

أما حالة العمال الفلاحين المغاربة فانها من أسوأ الحالات ٠ فأجور العمال لا تسمن ولا تغني من جوع والقوانين الاجتماعية منعدمة وشروط الحياة كلها بؤس ٠

الاجور المطبقة :

السنوات	الاجور اليومية
١٩٤٤	بين ٢٠ و ٢٥ ف
١٩٤٥	بين ٢٠ و ٢٥ ف

١٩٤٦	بين ٢٠ و ٣٥ ف
١٩٤٧	بين ٣٥ و ٤٥ ف
١٩٤٨	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
١٩٤٩	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
٥٠-١٩٥١	بين ٣٥ و١٥٠ ف

أما أجور النساء فانها لا تكاد تتجاوز الخمسين فرنكا .

ولم تفكر الادارة الفرنسية الا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ فى انشاء هيئة لتحديد الأجر الأدنى للعمال الفلاحين المغاربة وهذه الهيئة التى ليست سوى هيئة استشارية ـ الكلمة الاخيرة ترجع للادارة الفرنسية ـ لا تحتوى على شىء عن العمال الفلاحين وهكذا فان الاجر الادنى يحدد هذه المرة أيضا حسب مصلحة المعمرين الفرنسيين .

ومن البديهى أن الطبقات العاملة ستبقى فريسة لسوء التغذية ومعرضة للامراض بهذه الاجور التى لا تكفل لهم الاقل الحيوى والتى تخفض كثيرا من قيمة قدرتهم الشرائية .

وخلال الحرب الاخيرة صارت حالة هذه الطبقات أفجع وأشد نظرا للميز العنصرى الواقع فى توزيع الاربع عشرة مادة الحيوية المقننة . فبينما كان للاوربين الحق فى جميع هذه المواد لم يكن للمغاربة الحق الا فى خمس منها .

وحتى الصابون الذى هو مادة ضرورية لحفظ الصحة لم يكن يوزع بالتسوية بين المغاربة والاوربيين .

وكان نفس الميز العنصرى ملحوظا فيما يخص الملبوسات .

بل أن هذا الميز الجائر كان موجودا حتى بين الاطفال المغاربة والاطفال الاوربيين .

أما الحوامل من نساء المغاربة فانهن لم يكن يتقاضين أية زيادة ، بينما كانت المرأة الاوربية لها زيادة فى المواد الغذائية والملبوسات .

مدة العمل :

يجبر العمال الفلاحون على الاشتغال ما بين ١٠ الى ١٢ ساعة فى اليوم .

العمل الاجبارى :

وفي أغلب النواحي يلزم العمال الفلاحون بالخدمة عند المعمرين والا تعرضوا للغرامة والسجن زيادة على الاشغال الشاقة المنظمة طوال أربعة أيام والتى يجبر عليها كل فلاح مغربي سنويا .

القوانين الاجتماعية :

ولا يوجد أي تشريع اجتماعي عند العمال الفلاحين فيما يخص مدة العمل والعطلة الاسبوعية والاجازة السنوية بأجرة والحوادث الطارئة والانفاقات الجماعية .

فالمعمر هو الحاكم بأمره في عمالهفلا يؤدي لهم الا أجرة مزريةزيادة على أنه يحتفظ بهم تحت سلطته المطلقة وذلك بمساعدة الادارة الفرنسية .

د) قمع العملة

وكما أن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابي فهم كذلك محرومون من حق الاضراب فكلما قام العمال المغاربة باعتصاب تضامنا مع زملائهم الاوربيين فان الادارة الفرنسية لا تتردد في استخدام أعز سلاح عندها وهو القمع البوليسي والعسكري ، وهذا هو ما وقع في شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ في مناجم الفوسفاط بخريبكة حيث ألقي القبض على نحو عدة مئات من العمال المغاربة على اثر قيامهم باضراب فطردت عائلاتهم من منازلها ووقع نفس هذا في شهري مايو ويونية من عام ١٩٤٨ في مناجم الفحم بجرادة حيث طرد عدة عمال مغاربة وزج بهم في غياهب السجن وكذلك وقع خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ بآسفي (فيما يخص الصيادين) وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بفضالة .

وفي ميدان التأمين الاجتماعي لا تطبق تلك القوانين القليلة الجاري بها العمل الا على العمال الاوربيين في معظم الحالات وفي النصوص التشريعية تصريح بهذا الميز وان المشتغلين يطبقون ذلك ولو لم ينص عليه القانون .

٢) الصحة العمومية

وفيما يخص ما قامت به فرنسا بالمغرب في ميدان الصحة العمومية يمكن

التأكيد بأنه بعيد عن القيام بالحاجيات الصحية علاوة على أنها نظمت وحققت بكيفيات مختلفة حسب عنصر السكان من أوربيين ومغاربة .

أ) الميز العنصرى

فهذه الاعمال عنصرية فى جوهرها لان ما أنجز منها للفرنسيين أوسع وأكمل مما أنجز للمغاربة .

ويتجلى الميز كذلك فى ميزانية الصحة العمومية بين المستشفيات الفرنسية والمستشفيات المغربية ، وها هو مثال يصور الروح المسيطرة على هذا التوزيع .

توزيع قرض ١٩٣٢

(الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٧ – فاتح يوليـــو ١٩٣٢)

المــــدن	المستشفيات الفرنسية	المستشفيات المغربية
مراكش	٠٠٠ ٠٠٠ ٤ فرنك	٠٠٠ ٥٠٠ فرنك
فـــاس	٠٠٠ ٠٠٠ ٤ فرنك	٠٠٠ ٨٠٠ فرنك
مـــكناس	٠٠٠ ٠٠٠ ٥ فرنك	٠٠٠ ٥٠٠ فرنك
المجمـــوع	٠٠٠ ٠٠٠ ١٣ فرنك	٠٠٠ ٨٠٠ ١ فرنك

ب) عدم الــكفاية

الاعتمادات (١)

بلغت ميزانية الصحة العمومية بالنسبة للميزانية العامة ما يلى :

١٩٤٧ = ٥ر٨ فى المائة

١٩٤٨ = ٦ر٤ «

١٩٤٩ = ٥ر٦ «

(١) التقرير العام المقدم الى مجلس شورى الحكومة خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠

١٩٥٠ = ٥ر٨ •

١٩٥١ = ٥ر٩ •

فالصحة العمومية ليست اذن مما تهتم به ادارة الحماية أشد الاهتمام ، ففي الاقطار التي مر على التجهيز الصحي فيها عدة سنوات تتراوح ميزانية الصحة فيها بين ١٥ و ٢٠ في المائة بالنسبة للميزانية العامة العادية •

الأطبـاء

لم يكن لدى ادارة الصحة العمومية عام ١٩٥٠ أكثر من ٢٠٠ طبيب ، أي طبيب واحد لكل ٤٥ ألف نسمة وذلك في المدن •

أما في البادية فطبيب واحد لكل ١٢٠ الف من السكان •

ومما يلاحظ بازاء هذين المائتين من الاطباء يوجد ١٤ الف من البوليس •

المستشفيات والمصحات

من بين الاربعة والثمانين مستشفى وعيادة المذكورة في التقارير الرسمية يجمل أن نبين أن هناك ٦٥ عيادة وأربعة مستشفيات للاوربيين و ١٥ مصحة ومستشفى للمغاربة •

ومن بين السبعة آلاف سرير الموجودة الآن يخصص الثلث منها للاوربيين•

وهذه المستشفيات المخصصة للمغاربة هي على قلتها خالية في معظمها من الأدوات ، سيئة التنظيم بالنسبة للمستشفيات المخصصة للاوربيين واستعمال الحصر بدل الاسرة في المستشفيات المغربية لا يخلو من مغزى •

أما في ميدان مقاومة السل فاذا استثنينا مستشفى ابن احمد المزود بنحو مائة سرير ومستشفى وادزم الخاص بالاطفال المغاربة فليس هناك أي مصحة للعناية بالمرضى • أما مصحة آزرو فهي خاصة بالاوربيين وانها لحالة خطيرة اذا علمنا أن السل يفتك بالاوساط المغربية السيئة التغذية فتكا ذريعا • ففي الدار البيضاء سجلت عام ١٩٤٦ : ١٣٥٠ من الوفيات بهذا الداء في الوسط الاسلامي ، وقد أسفر الفحص الطبي الذي أجري أخيرا بالدار البيضاء عن النتائج الآتية : المدينة القديمة : ٤٤ر٦ في المائة من السكان فيهم بوادر السل ـ عين الشق : ٣٨ر٢ في المائة ـ دور القصدير بكارير سنترال : ٤١ر٨ في المائة ـ ابن مسيك ٣٦ر٤ في المائة •

ت) النتـــائج

ان الاحصائيات الرسمية المذكورة المتعلقة ببعض الامراض الشائعة بالمغرب قد تكون خالية من المعنى لانها لا تخص سوى التسع عشرة مدينة التى توجد فيها بلديات بينما ثمانية أعشار سكان المغرب بدو ولا شك أن سكان البادية الذين لا يعتنى بصحتهم عناية مجدية تشيع فيهم الامراض والوفيات أكثر مما فى المدن .

ولا وجود فى البادية لطب اجتماعى ولا لحفظ صحة عمومية ولا فردية ولا علاج عملى رغم سوء التغذية عند سكان البادية ورداءة المعيشة الشيء الذى يتولد عنه أنواع من الامراض .

ولم يكن فى البادية عام ١٩٥١ سوى ١٦ مصحة متنقلة و ٢٠٩ قاعة للعيادة وان الوقاية بدائية جدا غير ناجعة نظرا لانعدام مراكز صحية وقلة الموظفين .

والحالة تزداد خطورة فى سنوات الجفاف اذ تفتك الاوبئة بأهل البادية فتكا ذريعا فقد هلك من جراء المجاعة والوباء عام ١٩٤٥ أزيد من مليون من المغاربة.

وحتى فى المدن المجهزة بالمراكز الصحية تتضرر الاحياء الآهلة بالسكان من عدم كفاية الوقاية الصحية .

وان أرقام المواليد والوفيات التى أصدرتها عام ١٩٤٨ المصالح الرسمية الفرنسية فى خصوص التسع عشرة مدينة التى فيها بلديات تسفر عن نتائج سيئة .

نسبة الوفيات عند الاوربيين : ٥٢ر٪ فى الالف وعند الاطفال منهم ٨٤ر١ فى الألف .

وعند المغاربة تبلغ نسبة الوفيات ١٥ر٠٨ فى الالف وعند الاطفال ٢٨٣ر٦٠ فى الالف .

وهذه الارقام تظهر بوضوح النتائج المحصل عليها فى الوسط المغربى وفى الوسط الاوربى وهى تدل على أن وفيات الاطفال المغاربة أكثر جدا وذلك فى الحواضر التى توجد فيها عدة مصالح طبية .

فماذا تقول ياترى فى البوادى التى لا يوجد فيها مستشفيات ولا مصحات ؟

واذا أردنا أن نحدد قيمة الاعمال الفرنسية فى الميدان الصحى يكفى

أن نلاحظ أن المغرب هو القطر الذى تتفاحش فيه وفيات الاطفال أكثر من غيره وبعده قطر سيرانيون الخاضع لحماية الانجليز بنسبة ١٨٢ فى الألف (١)

وارتفاع نسبة هذه الوفيات بالمغرب يكفى وحده للحكم على عمل فرنسا فى هذا الميدان اذ أن نسبة وفيات الاطفال أصدق دليل على حالة السكان الصحية

أما مايؤكدونه من أن عدد سكان المغرب زاد بثلاثة أضعافه منذ الحماية فلا صحة له .

فالارقام المتعلقة بمدة المتراوحة بين ١٩١٢و١٩٣٦ أرقام مريبة نظرا لكون معظم جبال الأطلس ومجموع الجنوب المغربى كان اذ ذاك يقاوم الاحتلال ولم يمكن القيام باحصاء رسمى الا فى شهر مارس ١٩٣٦ .

ومن المهم أن نعلم أن احصاء سكان المغرب تم بموجب أساليب فاسدة لان الاحصاء لم يقع حسب نشرات فردية ولكن حسب تصريحات تقريبية أو تصريحات جماعية .

وأخيرا فان انعدام الحالة المدنية بالنسبة لمعظم المغاربة يجرد التقديرات المتعلقة بازدياد عدد السكان من كل طابع جدى ومن الملاحظ أن الحالة المدنية لم يبدأ اجراؤها اجباريا الا سنة ١٩٥٠ الا أن ذلك كان قاصرا على الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق الحصول على تعويضات عائلية

أما ازدياد السكان الفرنسيين فانه لا يقع بسبب ارتفاع عدد المواليد بالنسبة لعدد الوفيات كما تدل على ذلك البيانات الآتية :

تكاثر عدد السكان الأوربيين بالمغرب

١٩٤٦	=	٣٠٥ ٠٠٠	نسمة
١٩٤٧	=	٣٣٢ ٠٠٠	«
١٩٤٨	=	٣٥٠ ٠٠٠	«
١٩٤٩	=	٣٨٠ ٠٠٠	«
١٩٥٠ (يوليو)	=	٤١٠ ٠٠٠	«

ذلك أن فرنسا فتحت أبواب الهجرة الى المغرب منذ سنة ١٩١٢

---

(١) حسب المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية فى الاقطار غير المستقلة (الموجز التحليلى رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٨)

وأغلب المهاجرين الاجانب يشجعون على الاستيطان نهائيا في المغرب بسبب مايحصلون عليه من طرف الادارة الفرنسية من امتيازات وتسهيلات •

ولا يزال العمل جاريا بهذه السياسة الرامية الى تثبيت أقدام الاجانب في المغرب ويبلغ عدد الذين يردون على المغرب من المهاجرين الفرنسيين ٤٠٠٠ في الشهر (١)

٤) حالة السكنى

ان مشكلة السكنى من أعقد المشاكل بالمغرب والذين لم يروا الاماكن القذرة التي تسمى أحياء القصدير لايمكنهم أن يشعروا بالحالة المنافية للانسانية التي يعيش عليها مئات الآلاف من المغاربة •

والميزانية العامة لسنة ١٩٥١ لم تخصص أي اعتماد لسكنى المغاربة ومع ذلك فقد رصدت سبعمائة مليون لمصاريف التجهيز •

وقد أسس عام ١٩٤٢ المكتب الشريف للسكنى الذي رأى أن الاهتمام أولا بسكنى الاوربيين هو أشد استعجالا فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين

ولم تر الادارة الفرنسية الا عام ١٩٤٤ أن الوقت قد حان « للقيام بشيء أيضا » لفائدة سكنى المغاربة على أن دور القصدير كانت موجودة قبل الحرب الاخيرة وكان وجودها يثير حينذاك مشكلة خطيرة جدا •

وفيما يلي لائحة البنايات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز قبل ١٩٤٢

سكنى الاوربيين = ٢ ٣٨٠ مسكنا

سكنى المغاربة = ٦ ١١٣ «

وقد كلف بناء ٢٣٨٠ مسكنا للاوربيين اعتمادات قدرها ٠٠٠ ٩٠٠ ٢٥ ٣ فرنك بينما لم يستهلك بناء ١١٣ ٦ مسكنا للمغاربة سوى ٠٠٠ ٩٠٠ ١٩١ ٢ فرنك •

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد

للاوربيين : ٠٠٠ ٥٠٠ ١ فرنك

---

(١) ويلاحظ ان الادارة الفرنسية تشجع الهجرة السرية ، من ذلك أن أفواجا من المهاجرين البرتغاليين نزلت بسواحل المغرب خصوصا بالرباط ، والمحاكم التي خولها القانون السلطة لطرد هؤلاء المهاجرين ، اكتفت بفرض غرامات طفيفة عليهم ، مع السماح لهم بالمقام بالمغرب ، وهؤلاء المهاجرون سيصبحون يوما ما فرنسيين من جراء نظام التجنس ••

للمغاربة : ٣٥٠٠٠٠ فرنك

• ويجب أن نلاحظ أن مشكلة السكنى لم تحدث عند الجالية الاوربية الا منذ عام ١٩٤١ نظرا لهجرة الاوربيين الى المغرب وتجلب ادارات الحماية عددا متزايدا من موظفي فرنسا حتى فيما يخص الوظائف التي لاتستلزم أي اختصاص وفي دور التجارة والصناعة التي لها صبغة عمومية أو شبه عمومية أو خاصة يقصى العمال المغاربة الاختصاصيون عن المناصب المهمة لفائدة القادمين الجدد وأن تطور عدد أفراد الجالية الاوربية بالمغرب لشاهد بذلك

فبينما لم يكن يبلغ عدد أفرادها عام ١٩٤٦ سوى ٣٠٥٠٠٠ اذا بها ترتفع في شهر يوليو من سنة ١٩٥٠ الى ٤١٠٠٠٠

أما فيما يخص المغاربة فان مشكلة السكنى مفجعة اليوم لان الادارة الفرنسية لم تهتم بها الا مؤخرا •

وان عدد سكان أحياء القصدير حسب الاحصاءات الرسمية يبلغ منذ عام ١٩٤٥ : ٣٠٠٠٠٠ شخص • وتوجد اليوم أحياء قصديرية حول جميع المراكز الحضرية ففي الدار البيضاء وحدها يوجد خمسة أحياء يحتوي أحدها وهو حي ابن مسيك على نحو ٦٠٠٠٠ نسمة

ويدلنا ذلك على سعة وخطورة مشكلة سكنى المغاربة وذلك بصرف النظر عن حالة المدن المغربية العتيقة التي تكاثر فيها العمال المغاربة الذين يرزحون تحت أعباء نفقات السكنى ويعيشون أكداسا في أكواخ موبوءة •

السيطرة الثقافية

وضعية التعليم

كتب م. كوليز عام ١٩٣٠ يقول :

" عند امضاء عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعية اذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الاسلام الافريقية طوال عشرة قرون بقادة الفكر والتي لا يزال فيها سبعمائة طالب مغربي يتخصصون في القضاء أو العدالة كما وجدنا أيضا في الحواضر والبوادي عددا كبيرا من الكتاتيب القرآنية يمدها السلطان والاوقاف أو مطلق الناس بما تحتاج اليه .

ثم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت ظلال الاجنحة الحضرية أو تحت خيام المداشر . (كوليز في كتابه « حسبتنا » ص ٢٥٨-٢٦٨) .

وهكذا كان المغرب مجهزا بنظام للتعليم خاص بنشر الثقافة العربية الوطنية ويضمن تكوين الموظفين الضروريين لادارة البلاد ولم يكن هذا التعليم الواسع الانتشار يتطلب سوى مجهود لتجديده كما كانت الادارة المغربية نفسها لاتحتاج الا الى تحوير يجعلها مطابقة لمقتضيات العصر .

غير أن سياسة الحماية تجلت في ميدان التعليم في شكل حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية وفي شكل تنظيم تعليم عصري يرمي قبل كل شيء الى تكوين موظفين فرنسيين في الميدانين الاداري والفني وأعوان مغاربة ثانويين .

١) محاربة الثقـــافة الوطنية

ان المدارس التي تنشر الثقافة العربية والتي بقيت من النظام الوطني القديم تلاقي حربا من طرف السلطات الفرنسية التي تعرقل تطورها لاجل صبغتها الوطنية مع أن هذه المدارس خاضعة لمراقبة المخزن ولا تستمد مواردها الا من أداءات آباء التلاميذ أو اعانات جلالة الملك أو الاوقاف غير أن أساتذتهـــا يضطهدون غالبا من طرف ادارة المراقبة الفرنسية التي يؤدي بها استبدادها الى اقفال بعض هذه المدارس .

: والرسالة الرسمية الآتية تلقي ضوء كافيا على الاسلوب الذى تستعمله الادارة الفرنسية قصد الاستيلاء على المدارس الحرة واقصاء الموظفين الذين لايخلصون لها .

فيكيك ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١

دائرة فيكيك رقم ٣٣١

الموضوع : النفقة على مدرسة زناقة

رئيس دائرة فيكيك الى حضرة رئيس ناحية وجدة

بناء على رسالة ادارة المعارف التى وجهتم لى وبناء على ماطلبته شفويا من م. كونيو (مدير التعليم الاهلى) خلال زيارتى له في شهر يوليو الفارط انهى لعلمكم فيما يلي المبالغ الضرورية لاداء أجور الموظفين بمدرسة زناكة لسنة الدراسة المقبلة :

المـــــدير	٠٠٠ ١٥ × ١٢	=	٠٠٠ ١٨٠	فرنك
١٥ مدرسا	٥٠٠ ٧ × ١٢	=	٠٠٠ ١٢٥ ١	(كـذا)
المجمـــوع		=	٠٠٠ ٣٠٥ ١	فرنك

ومن جهة أخرى فان الاستحواذ على المدرسة يستوجب اقصاء المدير الحالى علال بن بوعزة وتعويضه بالسيد العربى دادى الذى هو مخلص لنا . وقد اقترح على صاحب السعادة الصدر الاعظم قبوله الا أن الصدر لم يجب بعد . ومن المظنون أنه لن يجيب . وفى هذه الحالة أيكون من اللائق أن يتأخر هذا التعويض المقترح الى ما لا نهاية له ؟ ألا يكون من اللائق انتهـاز الاستعداد الذى تبديه اليوم الجماعة مالكة المدرسة دون أن ننتظر رجوعها مرة أخرى ؟ اذ لا يبعد ذلك من جانبها في العاجل أو الآجل . ونظرا للبطء الذى يبديه المخزن فان اقصاء علال بن بوعزة يمكن اتخاذه بقرار فى الجلسـة التى سيعقدها الباشا الذى هو موافق على ذلك وبطلب من الجماعة مالكة المدرسة . وهذا الاجراء يكون بمثابة موافقة على اقصـاء علال بن بوعزة لا على تعيين المدير الجديد الذى هو متوقف على موافقة الصدر أو نائبه . ورغم ذلك يظهر أنه ينبغى الاستغناء عن هذه الموافقة .

وهاكم على سبيل المثال جملة التدابير المتخذة ضد بعض المدارس الحرة خلال سنة ١٩٥١ .

الامكنة	اقفال المدارس	اضطهاد الاساتذة والمؤسسين والمتبرعين واعضاء المجالس الادارية
اتزر		اعتقال مدير
ازرو		نفي مدير وأعضاء الادارة
أكوليم		نفي مدير
اكادير		نفي مدير
برشيد		اعتقال مدير
بركنت		نفي المدير والاساتذة
بركان		نفي المدير الى الصحراء
بوعرفة	اقفال مدرسة	نفي المدير وأستاذين
بني ملال		نفي المدير وأعضاء الادارة
تاليوين	اقفال ثلاث مدارس	اعتقال المديرين ونفي التلاميذ
تازة	احتلال المكان وهدم مبنى	
تندرارة	مدرسة حولت الى اسطبل	اضطهاد المدير والاساتذة وآباء التلاميذ
الجديدة		اعتقال مؤسس
الرباط		اعتقال أحد المديرين
الرماني		اعتقال مدير
مراكش		نفي مدير
مكناس		نفي المدير والاساتذة
عين اللوح	مدرسة أفرغت بالقوة	اعتقال الاساتذة
فاس		نفي مدير واعتقال أستاذ
فيكيك		اعتقال ونفي مدير ـ اعتقال ٨ من الاساتذة وأعضاء الادارة
قصر أولادسليمان	سحب اذن فتح المدرسة	.
قصر معيز	اقفال مدرسة	
قصبة تادلة		نفي المدير وأفراد الادارة
سيدي بنور		اعتقال مدير
شتوكة	اقفال ثلاث مدارس	اضطهاد ونفي المديرين والاساتذة والتلاميذ
وجدة	اقفال مدرستين	اعتقال المديرين والاساتذة

وان مجرد التفكير في مشروع بناء مدرسة أو فتحها يعتبر من لدن الادارة

الفرنسية عملا محرما مستوجبا لاشد العقوبات • من ذلك أنه في أوائل يوليو اعتقل عدة مغاربة بتيفر بناحية وارازات لانهم التمسوا الاذن في بناء مدرسة وبعد أن قضوا ثلاثة أشهر في السجن صدر الامر بنفيهم •

وكثيرا ما تعارض الادارة الفرنسية حتى في انشاء مدارس حرة جديدة كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨ في ميدلت وتفلت والعيون (١) وفيكيك والحمام وزرهون •

بل هنالك ما هو أدهى فان الادارة الفرنسية تعارض في اصلاح أساليب التعليم من ذلك صدور ظهير مؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة بالاقتصار على تعليم المواد الآتية : (الفصل الاول)

- تعليم القرآن واللغة العربية والكتابة بها
- تعليم مبادىء النحو والفقه الاسلامي
- تلاوة الكتب الدينية والمحفوظات الموجودة في نفس الكتب
- الاخلاق والواجبات نحو العائلة •

فمنع بذلك حتى الحساب الذي كان مقررا في برنامج المدارس التقليدية الاكثر تأخرا وينص على اقفال كل مدرسة يخبر المفتش بأنها تعلم موادا أخرى غير المواد المنصوص عليها في القانون

وهذه السياسة لا تولي أي اعتبار لارادة الشعب المغربي وملكه اللذين هما مصممان العزم على تكوين الشبيبة المغربية تكوينا يلائم في آن واحد الثقافة الوطنية ومقتضيات العصر • وعدد تلاميذ المدارس التي تنشر التعليم العربي شاهد بهذا الطموح ففي عام ١٩٤٤ قدرها م• كابريال بيو وكان اذذاك مقيما عاما بالمغرب بـ ٢٥٠٠٠٠ (٢) وقد اتخذ عدد من هذه المدارس مظهرا عصريا وجدد أساليب التعليم رغم ظهير ديسمبر ١٩٣٧ والعراقيل المتزايدة التي يلاقيها من الادارة وذلك بفضل التأييد المادي والادبي الذي تحظى به هذه المدارس

---

(١) راجع تقريرا رسميا لمجلس شورى الحكومة (القسم المغربي دورة فبراير ويوليو سنة ١٩٤٨)

(٢) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٤ - ونلاحظ أن عدد تلاميذ المدارس التي أسستها ادارة الحماية والتي أساسها اللغة الفرنسية، لم يكن عدد تلاميذها يتجاوز اذذاك ثلاثين الفا ••

من جلالة السلطان سيدي محمد وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف طبقات الشعب المغربي .

٢) مدارس الحماية

أن ادارة التعليم العمومي التي كانت منوطة بموظف مخزني قد جعلت منذ سنة ١٩١٤ (بمقتضى ظهير خامس أغسطس ١٩١٤) تحت اشراف موظف فرنسي يخضع عمليا للمقيم العام ويقوم وحده بتسيير جميع المدارس التي أسستها الحماية أما مندوب الصدر الأعظم في التعليم فقد أصبح منذ سنة ١٩٤٧ يستشار مبدئيا في القضايا التي تهم المواد الاسلامية في المدارس الخاصة بالمغاربة

وبما أن هذه المواد قد جعلت في الصف الثاني وأن المدارس المخصصة للمغاربة هي نفسها ثانوية في نظام التعليم التي أحدثته فرنسا بالمغرب يمكن القول بأن الادارة الفرنسية هي وحدها المسئولة عن توجيه التعليم بالمغرب وعن النتائج التي يؤدي اليها .

التوجيه السياسي :

ان اتجاه ادارة التعليم العمومي قد امتاز منذ بداية الحماية بالصبغة التي أعطيت للغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الوحيدة في الثقافة والتعليم .

ويظهر هذا الاتجاه السياسي في المناهج الدراسية والحصص ومواد الامتحان في ميدان التعليم المغربي وهو يتجلى في تفاهة - ان لم نقل انعدام - المكانة التي تخول للثقافة الوطنية

ففي المدارس المسماة بالمدارس الفرنسية البربرية والمنشأة في بعض المراكز بالبادية يحظر تلقين اللغة العربية طبقا لمبادىء السياسة البربرية التي ترمي في ميدان التعليم حسب عبارات م. كودفروا دومنبين (١) نفسه الى وعزل السكان ، بكيفية اصطناعية . كذاء مع الاجتهاد في تقريبهم الينا في ميدان تقاليدهم » ٢ » .

(١) في أطروحة الدكتورة حول عمل فرنسا بالمغرب في ميدان التعليم (جوتنر ١٩٢٨)

(٢) نذكر بأن المغاربة يستعملون في الدارجة الى جانب اللهجة العربية الدارجة لهجات بربرية تشبه اللهجات الفرنسية ، غير أن لغة الثقافة هي دائما اللغة العربية وحدها

ويحدد نفس الكاتب الطابع السياسي الذي تتسم به نفس المدارس فيقول :

« ان المدارس البربرية تمتاز بطابع سياسي وأدبي بارز جدا فقد جعلت تحت اشراف مصلحة الاستعلامات (هي التي تسمى الآن بادارة الداخليـة) لتعينها في مهمتها وهي عبارة عن آلات مسخرة للدعاية الفرنسية ولمحاربة كل ماهو مضاد لفرنسا ..

« وتوجه هذه المدارس البربرية اتجاها فرنسيا لذلك وقع اقصاء اللغـة العربية والقرآن اقصاء كليا منها .

« ان اللغة الفرنسية ـ لا اللغة البربرية ـ هي التي يجب أن تسد مسـد اللغة العربية كلغة متداولة وكلغة حضارة (ص ١١٩-١٢١)

ب) عدم جدوى مدارس الحماية :

وعلاوة على كون التعليم المخصص للمغاربة من طرف ادارة التعليم هو تعليم يتجه اتجاها مضادا للروح الوطنية فانه تعليم ناقص عقيم .

فهو يتسم بطابع التفرقة وذلك بتقسيم المدارس تقسيما مضرا بها (ستة أنواع في السلك الابتدائي) وتنوع المناهج وعدم تماسكها الامر الذي يؤدي الى نتائج مضرة بالنسبة لعدد التلاميذ المنصوص عليهـا في الاحصائيـات الرسمية .

من ذلك أنه لم يرشح لشهادة الدروس الابتدائية في شهر يونيه ١٩٥٠ سوى ٢٢١٨ مغربيـا بادخال مرشحي المدارس الحرة ولم ينجح من هؤلاء المرشحين سوى ١١٨٤ تلميذا غير أن هؤلاء الناجحين لا يقبلون في الفصـل السادس الا بعد اداء امتحان الدخول الذي لم ينجح فيه هذه السنة سوى ٥٧٩ تلميذا و٧٥ تلميذة .

ويجب أن نلاحظ أن عدد التلاميذ الذين سجلت أسماؤهم في فاتح أكتوبر ١٩٥٠ بلغ ١١٤٤٠٧ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي الخاص بالمغـاربة المسلمين (تقرير حول التعليم العمومي مقدم لمجلس شورى الحكومة في دورة نوفمبر وديسمبر ١٩٥٠)

وفي عام ١٩٤٨ ـ ٤٩ لم يكن عدد تلاميذ المدارس الثانوية الاسلاميـة

سوى ١٫١٥ فى المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاسلامى .

وتنقسم المؤسسات الثانوية المخصصة للمغاربة كما يلى :

خمسة مؤسسات للذكور واثنتان للاناث لم تكن تتجاوز فى سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ مستوى الفصل الثالث باستثناء مدرسة مولاى يوسف بالرباط والمدرسة الثانوية الادريسية بفاس اللتين تؤديان الى القسم الاول للبكالوريا ويرجع هذا العقم الى فساد نظام التعليم المغربى وعدم كفاية المعلمين والوسائل المالية .

وهذا العقم يتنافى مع النتائج الملموسة المحصل عليها فى معاهد التعليم المخصصة للاوربيين .

ت) التعليم الأوربى :

ان التعليم الذى يطلق عليه اسم التعليم الاوربى هو تعليم مشابه للتعليم الجارى به العمل فى مدارس فرنسا وبالرغم عن كون هذا التعليم ينفق عليه من ميزانية الدولة المغربية فقد بقى مخصصا زمنا طويلا للفرنسيين وباقى الاجانب وبعض الاسرائيليين ولم يقع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول التلاميذ المغاربة الا فى أوائل سنة ١٩٤٦ أثر اجتماع لجنة التعليم فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ .

ان ١٩٨ مدرسة ابتدائية أوربية (من بينها ١٨ أولية للاطفال) التى كانت موجودة بالمغرب فى شهر ديسمبر ١٩٤٩ تحتوى على سلك ابتدائى كامل وتنشر تعليما موحدا وتتجلى جدواها فى النتائج الآتية :

أ) نجح فى شهادة الدروس الابتدائية ١١٦٩ تلميذا فى يونيه ١٩٤٩ من بين ٣٩٧٠٤ من التلاميذ الابتدائيين .

ب) نجح فى امتحان الدخول الى السادسة فى الليسيات والمدارس الثانوية فى كل من دورتى يونيه وأكتوبر عام ١٩٤٩ : ١٤٧٤ تلميذ .

أما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فانها تهيىء للبكالوريا الفرنسية بقسميها الاول والثانى وتضم عددا من التلاميذ تبلغ نسبته ٢٥ فى المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاوربى (١٢٢٠٢ من بين مجموع يبلغ ٥١٩٠٥ تلميذا بتاريخ نوفمبر ١٩٤٨)

وحظ المغاربة في هذه المدارس ضئيل جدا ففي عام ١٩٥٠ لم يتجاوز عدد المغاربة ٣٨٠١ تلميذا من بين ٦١١٢٩ تلميذا في المجموع : منهم ١٨٦٢ مسلما و١٩٣٩ اسرائيليا .

التعليم الفني :

ويوجد نفس الفرق بين التعليم الفني الاوربي الذي يراد به تكوين عمال اختصاصيين وبين التعليم الفني المغربي في المدارس الصناعية .

وكان عدد التلاميذ في هذين النوعين من التعليم يوزع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الشكل الآتي :

التعليم الاوربي : ٣٠٣٤ تلميذا من بينهم ٢٨٣ مغربيا .

التعليم المغربي : ١٦٦٧ تلميذا من بينهم ٢١٥ من غير المغاربة .

والى القارىء على سبيل المثال نتائج هذا التعليم الفني عام ١٩٥٠ :

عدد الناجحين في مختلف الشهادات الصناعية والفنية

نوع الشهادة	الناجحين: غير المغاربة	الناجحين: المغاربة: الاسرائيليون	الناجحين: المغاربة: المسلمون
البروفيا لصناعي	٣٠	١	٠
البروفي التجاري (القسم الاول)	٧٠	٢	١٥
البروفي التجاري (القسم الثاني)	١٧	١	٠
الكفاءة الصناعية	٢٧٩	٢٨	١٦
البروفي المهني	٥	٠	٠
الباكالوريا الفنية (القسم الاول)	١٣	٠	١
البكالوريا الفنية (القسم الثاني)	١٠	٠	٠
شهادة التعليم الصناعي	٢٧	٩٠	٦

والى تاريخ أكتوبر ١٩٤٥ كانت مختلف المدارس الصناعية أو الفنية ملحقة حسب نوع تلاميذها ودرجاتهم أما بمصلحة التعليم الاوربي الابتدائي والثانوي

(١) راجع تقرير التعليم العمومي المقدم الى مجلس شورى الحكومة في دورة نوفمبر — ديسمبر ١٩٥١

واما بمصلحة التعليم الاسلامي وكان من المأمول نظرا لتركيز مختلف المعاهد في مصلحة واحدة ، ونظرا لحاجيات البلاد الملحة أن يجدد نظام التعليم الفني على أسس منطقية من حيث الفائدة والعدد .

غير أن مختلف أنواع المعاهد احتفظت مع الأسف بميزاتها الاصلية .

وهكذا فالى جانب تعليم صناعي وفني أوربي منسجم يتلاءم مع مقتضيات الاقتصاد العصري لا تزال نجد فيما يخص المغاربة المسلمين مدارس بدوية ، ومدارس صناعية تلقن لتلاميذ صغار لم يتجوزوا بعد الطور الابتدائي مبادىء الفلاحة أو الحرف التي لا يستفيدون منها أية فائدة ولا تحتوي أية مدرسة ثانوية اسلامية على قسم فني مشابه للاقسام الملحقة بالمعاهد الثانوية الاوربية .

فلماذا لا يشترط في كل تعليم فلاحي أو فني الحصول على القسم الابتدائي ؟ ولماذا لا يزال يمنح تلاميذ المدارس الصناعية الاسلامية شهادات صناعية ليست لها سوى قيمة بسيطة في ميدان التشغيل ؟ (١)

٥) اعتمادات الميزانية

والى حد السنين الاخيرة كان من السهل الانتباه الى هذه السياسة العنصرية بمجرد تصفح ميزانية التعليم اذ كانت اعتمادات التعليم الاوربي والمغربي تسطر كل منهما على حدة .

فنحن نجد مثلا في المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ أي في العهد الذي لم يكن لادارة الحماية أن تتعلل لاباشتغالها في اقرار الامن بالمغرب ولا

السنة	التعليم الاوربي	التعليم الاسلامي
١٩٣٤	٥٦ ٥٧٢ ١٣٦	١٩ ٣١٠ ٩٥٠
١٩٣٥	٥٦ ٩٢٨ ٣٥٠	١٨ ٠٠٦ ٣٩٠
١٩٣٦	٤٨ ٩٤٣ ٦٩٠	١٥ ٢٨٠ ٣٩٠
١٩٣٧	٥٤ ٣٤٠ ٠٠٠	١٧ ٩٩٦ ٢٣٠
١٩٣٨	٥٥ ٩١٦ ٦٨٠	٢١ ١٨٥ ٦٧٠

(١) تقرير ميزانية التعليم العمومي المقدم الى مجلس شورى الحكومة في دورة نوفمبر – ديسمبر ١٩٤٩

أما اليوم فان الاعتمادات تسطر دون بيان كيفية توزيعها ولكن الاحصائيات الاخيرة والنتائج المذكورة أعلاه تبين أن التعليم المنظم بالمغرب من طرف الحماية الفرنسية كان وما يزال نظاما عنصريا في جوهره •

مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ (مقدرة بمـــلايين الفرنك)

المصالح	الموظفون	المواد	المجموع	القدر الثانوى بالنسبة لميزانية التعليم	اعتمادات البناآت الجديدة	قدرها الثانوى بالنسبة لمراقبة ادارة المعارف
المصالح المركزية	٦٨	١٨	٨٦	١٫١٣		٠٫١٠
التعليم العـــالى والمصالح الملحقة به	٨٤	١٤٩	٢٣٣	٤٫٩٤	٣٣٢	٨٫٠٠
التعليم الاوربى :						
١) الثانوى	٨٣٦	١٠٢	٩٣٨	١٩٫١٨	١٣٢	٤٫٥٥
٢) الابتدائي	٨٩٠	٩٣	٩٨٣	٢٠٫٨٣	٥٥٥	١٩٫١٤
التعليم الفني	٢٩٣	٧٦	٣٦٩	٧٫٨٢	٤٦٥	١٦٫٠٣
التعليم الاسلامي	١٥٦٠	٣٦١	١٩٣١	٤٠٫٧١	١٤١٨	٤٨٫١٠
التعليم الاسرائيلي	(١)	١٨٩	١٨٩	٤٫٠٠	٩٥	٣٫٢٨
المجموع	٣١٣١	٩٨٨	٤٧١٩	١٠٠٫٠٠	٢٫٩٠٠	١٠٠٫٠٠

واذا أردنا أن ندرك كيف توزع هذه الاعتمادات بين مختلف أنواع التعليم بالنسبة الى عدد تلاميذ كل عنصر من عناصر السكان وجب أن نبحث عن معدل ما يصرف عن كل تلميذ •

فلنتخذ كأساس لتقديرنا عدد التلاميذ المسجل في أكتوبر ١٩٥٠ :

ففى التعليم الابتدائي والثانوي الاوربى : **٥٣٧٥٩ تلميذا** •

---

(٢) راجع الجرائد الرسمية للحماية ويوجد نفس الميـــز العنصرى في اعتمادات بناء المدارس الجديدة فمن ذلك انه في مشروع القـــرض لسنة ١٩٣٢ خصصت للبناء : ٠٠٠ ٦٧٦ ١٥٣٥ فرنك مقسمة كما يأتى :
للتعليم الاوربى ٩٩ مليونا وللتعليم الاسلامى ٤٥ مليونا فقط

(١) أما الموظفون بالمدارس الاسرائيلية فانهم يتقاضون أجورهم مباشرة من الرابطة الاسرائيلية

وفي التعليم الفنى (يوجد من بينهم ٣٠٠١ من غير المغاربة) : ٣٤٤١ تلميذا
وفي التعليم الابتدائي والثانوى المخصص للمغاربة : ١١١٥٠٦ تلميذا •
ويستثنى من هذه المقارنة كل من التعليم العالى والتعليم الاسرائيلى •
فاذا اعتبرنا ما ذكر كان المصروف السنو عن كل تلميذ :
٣١٤٢٥ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوى الاوربى •
١٠٧٫٢٣٦ فرنكا فيما يخص التعليم الفنى •
١٦٫٧٩٠ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوى الاسلامى •
واذا رجعنا الى معدل المصروف السنوى لسنة ١٩٥٠ وجدنا أنها تبلغ فيما يخص كل تلميذ :
٣٣٫٠٠٠ في التعليم الاوربى •
٧٠٫٠٠٠ فرنك في التعليم الفنى •
١٨٫٠٠٠ فرنك في التعليم الاسلامى •
وهكذا فان ما ينفق على التعليم الاوربى بالنسبة لما يصرف على التعليم الاسلامى دليل واضح على ما تبذله ادارة المعارف من جهود فى فرعى التعليم(١)

٣) التعليم الحر

وتلاحظ هذه الصبغة العنصرية حتى في ميدان التعليم الحر العصرى الذى يرتكز حتما على تعليم الفرنسية والذى هو وحده المسموح به من طرف ادارة المعارف التى تخضعه لمراقبتها فهنا تنهج الادارة سياسة الميز حتى بين المغاربة أنفسهم •

وبينما توجد عند الجالية الاسرائيلية المغربية مدارس حرة تابعة للرابطة الاسرائيلية (تحتوى بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على ٣٠٢٦٩ تلميذا بادخال التلاميذ المسجلين فى المدارس الرسمية وتتقاضى من الميزانية المغربية اعانة بلغت فيما يخص سنة ١٩٥١ : ١٧٢٫١٥٦٫٠٠٠ فرنك) اذا بأغلبية المغاربة لا يوجد لديهم سوى ست مدارس ابتدائية من هذا النوع لاتكاد تحتوى على أكثر من ٢٠٠٠ تلميذ (٢) •

---

(١) تقرير ميزانية التعليم المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٥٠

(٢) ولغاية تاريخ ١٩٤٣ لم تكن توجد سوى مدرسة حرة عصرية واحدة مأذون لها منذ سنة ١٩٣٤ •

ولم تفكر الادارة فى منح اعانات للمدارس الحرة العربية الخاضعة لمراقبة المخزن والتى تضم كما تقدم أغلبية التلاميذ المغاربة (٠٠٠ر٢٥٠ تلميذ)

ولم تمنح هذه المدارس اعانة قدرها خمسون مليون فرنك الا بعد الحاح من طرف المخزن ومجلس شورى الحكومة بمناسبة تحضير ميزانية سنة ١٩٥٠ • وقد رفعت هذه المنحة عام ١٩٥١ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٥ فرنك ولكنها لم توزع لغاية هذا التاريخ ـ سبتمبر ـ نظرا لمعاكسة الادارة الفرنسية التى تسعى فى التدخل فى عملية التوزيع لتتمكن من استثناء بعض المدارس التى تريد أن تقضى عليها •

ويحظر جميع الاكتتابات لاعانة هذه المدارس وحتى التبرعات الدينية تصبح اجراما ان كان المقصود منها تسديد عجز هذه المدارس الحرة (١)

٤) التعليم واعداد الموظفين المغاربة

فهذا المجهود الذى يبذله الشعب المغربى لنشر الثقافة الوطنية واعداد الموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد بعيد من أن يحظى برعاية الادارة الفرنسية وتشجيعها مع أن تماطل الادارة فى توسيع التعليم المغربى لا يحتاج الى برهان •

واذا كان الاطفال الاجانب الذين هم فى سن الدراسة يجدون أول ما يفدون على المغرب مقاعد فى المدارس التى خصصتها لهم الادارة فليس الامر كذلك بالنسبة لاطفال المغاربة •

فالتعليم الذى تخصهم به ادارة المعارف هو تعليم فاسد ومناف للمطامح الوطنية زيادة على أنه ضئيل وغير كاف •

فقد بلغ عدد التلاميذ فى شهر أكتوبر حسب الاحصائيات الاخيرة التى أصدرتها ادارة المعارف باستثناء طلبة التعليم العالى) : ٨٠٥ر٢٠٥ من التلاميذ بيانهم كما يلى :

١٢٩ر٦١ من التلاميذ الاوربيين •

٤٠٧ر١١٤ من التلاميذ المغاربة المسلمين •

---

(١) من ذلك أنه حكم فى السنوات الاخيرة على مديرين تلقوا اعانات بمناسبة عيد الاضحى وابتداء من عام ١٩٥٠ منعت هذه التبرعات منعا باتا واشتد القمع فى شأنها

٣٠٫٢٦٩ من التلاميذ المغاربة الاسرائيليين .

واذا قارنا بين هذه الارقام وبين عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة بالمغرب (ما بين ٦ و ١٤ عاما) حسب الاحصائيات الصادرة في أول مارس سنة ١٩٤٧ (عن الكتابة العامة للحماية) نجد ما يأتي :

١٫٨٢٦٫٢٥٣ من الاطفال المغاربة المسلمين .

٣٩٫٣٩٢ من الاطفال المغاربة الاسرائيليين .

ويتبين لنا أن النسبة المئوية من المغاربة المسلمين لا تكاد تتجاوز ٧٫٥ في المائة (وذلك بقطع النظر عن الزيادة المطردة في عدد الاطفال البالغين سن الدراسة)

ويمكن أن نستخلص من هذه المقارنة النتيجة الآتية :

وهي أن عدد الفصول المخصصة للاوربيين تكاثر بحسب تكاثر الاطفال البالغين سن الدراسة من الاوربيين وأن المجهود الذي تبذله ادارة المعارف في هذا الباب يرمي الى ضمان تعليم جميع السكان غير المغاربة .

وان زيادة عدد التلاميذ خلال السنتين الدراسيتين الاخيرتين (١٩٤٩ — ٥٠ و ١٩٥٠ — ٥١) لاتكاد تتجاوز ١٫٥ في المائة .

واذا اتخذنا المعدل السنوي كأساس لعدد التلاميذ في المدارس التابعة لادارة المعارف أمكننا أن نؤكد بدون مبالغة بأن الاطفال المغاربة لا يمكنهم أن يجدوا المقاعد الكافية قبل مائة وعشرين سنة (بصرف النظر عن الزيادة التي تقع سنويا في عدد السكان المغاربة وهي تتراوح بين ٢٥٠٫٠٠٠ و ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة والتي تؤدي الى الزيادة في عدد الاطفال الواصلين الى سن الدراسة (١)

أما المدارس التي تسمى بالمدارس القروية المشار اليها في الاحصائيات الرسمية فليس لها من المدرسة سوى الاسم .

ذلك أن مستوى برامج المدارس القروية التي تشتمل على عدد كبير من التلاميذ (١٨٫٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩) لايكاد يتجاوز المرحلة الاولية من التعليم الابتدائي . أما مدارس البادية فيمكننا أن نؤكد استنادا الى قيمة برامجها أن هذا النوع من التعليم يعرقل تطور الشبان المغاربة في البادية حتى فيما يرجع للمهن

---

(١) تقرير ميزانية ادارة المعارف المقدم الى مجلس شورى الحكومة خلال دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠

التقليدية واذا كان سكان البادية يفرون من هذا النوع من التعليم فما ذلك الا لفقر البرامج ولانعدام اللغة العربية التى استعيض عنها بالاعمال اليدوية (٢).

أما فيما يخص المنح فيكفي أن نعرض اللائحة الآتية التى بها مقارنة بين الاعتمادات حسب التلاميذ ـ (١) .

نوع التعليم	عدد التلاميذ	اعتمادات المنح
التعليم الاسلامى	٤٠٧ ١١٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٧
التعليم الاوربى	١٢٩ ٦١	٠٠٠ ٨٠٠ ٥٦
التعليم الفنى :		
١) المغاربة المسلمون	١٧٤	
٢) الاوربيون	٠٠١ ٣	٠٠٠ ٠٠٠ ١٤

وبالجملة فان ١٣ فى المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ هى التى خصصت للتعليم فى مقابل ١٥ فى المائة خصصت للشرطة (اذ أن الشرطة ومختلف مصالح الامن تستهلك وحدها ما يقرب من ٤٤ فى المائة من ميزانية التجهيز) وهذه المصاريف تقسم بين التعليم الأسلامى والتعليم الاوربى .

وفى هذه السنة ـ ١٩٥١ ـ يبلغ عدد التلاميذ ٦١،١٢٩ بينما يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة ١،٨٢٦،٢٥٣ أى أن ٧ فى المائة فقط تجد مقاعد لها بالمدارس . ومن المفيد أن نذكر أن مصاريف الحماية يتحملها الشعب المغربى بالخصوص لانه يؤدى حسب ميزانية ١٩٥١ ، ٩٤ فى المائة من الضرائب غير المباشرة و ٩٠ فى المائة من الترتيب الذى يؤدى فيه الفلاح المغربى ٢٤ فى المائة أكثر من المعمر الاوربى .

وفى بعض الاقطار المحررة أخيرا من الاستعمار بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم ٤٠ فى المائة من ميزانيتها .

وهكذا يزول الالتباس الرامى الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الاعتمادات الخاصة بالتعليم فى المغرب تبلغ ٢٠ فى المائة (٢) .

فمشكلة التعليم اذن فى المغرب لاتزال كما كانت ولا يمكن أن يتم حلها تحت

(٢) تقرير ميزانية التعليم المذكور
(١) تقرير ميزانية التعليم المذكور
(٢) التقرير المذكور

نظام الحماية الذى تتجه فيه الجهود كلها الى العناية بالاطفال الفرنسيين والذى يأبى الا أن يظل المغرب فى حجر دائم .

وقد اقترح حل معقول عام ١٩٤٦ على الادارة الفرنسية التى لم ترد أن تعيره أدنى التفات ، وهذا الاقتراح قدمته لجنة التعليم التى انعقدت فى الاقامة العامة بطلب من جلالة السلطان وكانت تتألف من كبار أساتذة الجامعة الفرنسية وأساتذة المغرب .

وفيما يلى المبادىء التى ينبنى عليها ميثاق التعليم الذى وضعته هذه اللجنة :

١ ـ التعليم الابتدائى الاجبارى لجميع المغاربة ذكورا واناثا .

٢ ـ الصبغة المغربية للتعليم مع جعل اللغة العربية هى الاساس واللغة الفرنسية لغة ثانوية .

٣ ـ مجانية التعليم فى المدارس الرسمية .

٤ ـ توحيد برامج التعليم الابتدائى فى جميع نواحى المغرب .

٥ ـ حرية التعليم فى جميع مراحله وفروعه مع تقييد ذلك بنظام خاص يسن فيما بعد .

٦ ـ حرية انخراط المغاربة فى جميع مؤسسات التعليم بالمغرب (١) .

الاذاعة :

ان المؤسسات الثقافية التى يمكن للشعب أن يعتمد عليها للتعجيل بنشر التهذيب بين أفراده تخضع لمراقبة صارمة من طرف الادارة الفرنسية التى تسخرها فى سياستها العامة .

وهذه حالة الاذاعة بالخصوص فالبرامج المخصصة فيها للمغاربة غير كافية ولا قيمة لها اذا قورنت بالبرامج الخاصة بالمستعمرين الفرنسيين ، فالاذاعة فى المغرب تصرف جهودها على الاخص فى الدعاية الصادرة عن المصالح السياسية التابعة للاقامة العامة وهى بمثابة سلاح قوى لتفكيك الوحدة المغربية بواسطة الاذاعات المنظمة بمختلف اللهجات وذلك قصد الاضرار باللغة العربية .

(١) أكدت جامعة التعليم الفرنسية هذه النتائج ..

السينما :

وفيما يخص السينما تراقب الاقامة العامة مراقبة دقيقة جميع الأفلام ، وبالأخص الأفلام العربية التي من شأنها أن تساهم في تهذيب الشعب المغربي ، ولنذكر على سبيل المثال أن الشريط المصري « الجنرال لاشين » قد منع في بعض المدن المغربية .

كما أن فيلم « فتح مصر » منعته ادارة الداخلية الفرنسية في الدار البيضاء في شهر أكتوبر ١٩٥١ . وأغلب الأفلام الفرنسية حول المقاومة محرمة وكل فيلم يظهر فيه جلالة السلطان أو أعضاء عائلته يراقب مراقبة شديدة ولا يؤذن فيه الا بالقليل .

من ذلك أن فيلم رحلة صاحب الجلالة الى طنجة سنة ١٩٤٧ قد منع عرضه داخل المغرب . وكذلك فيلم حول حفلات عيد العرش لسنة ١٩٤٨ فقد منع في معظم المدن المغربية .

خرق حقوق الانسان

أولا ـ الميثاق العالمي لحقوق الانسان المقرر من طرف الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٠ دجنبر ١٩٤٨

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليـه الانسان هو عالم وبتساويهم في الحقوق التي لايجوز تفويتها هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم ونظرا لكون انكار حقوق الانسان والاستهانة بها قد أديا الى ارتكاب أعمال وحشية تبز الضمير الانساني .

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمـح اليه الانســـان هو عالم يتمتع فيه البشر بحرية القول والاعتقاد ويتحررون فيه من الارهاب والفاقة .

ونظرا لانه من الضروري أن تكون حقوق الانسان محمية بنظام قانوني حتى لا يضطر في نهاية الامر الى أن يلتجيء الى التمرد ضد الطغيان والظلم.

اعانة الجمعية العـــامة

المادة الاولى ـ جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق

المادة الثانية ـ كل انســـان يمكنه أن يستظهر بجميع الحقوق وبجميع الحريات المعلنة في هذا التصريح دون أي تمييز وخصوصا بالعنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأى آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر

وزيادة على ذلك ينبغي ان لا يقع اى تمييز مبنى على نظام سياسى او قانونى او دولى سوا، كانت هذه البـلاد اوالمنطقة مستقلة او تحت الوصاية او غير مستقلة استقلالا ذاتيا او خاضعة لتحديد،اس بسيادتها

ثانيا ـ الحريات العامة بالمغرب يجب أن لا يكون للاجانب في المغرب من الحريات أكثر مما للمغاربة أنفسهم وذلك بقطع النظر عن التدابير التي تحد

عادة من حرية الاجانب ولكن مثل هذه المساواة الموافقة لمنطوق حقوق الانسان ومفهومها تتنافى مع نظام الحماية المبنى على الميز العنصرى والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيظهر من المفيد اذن أن نثبت بيانا مماثلا لمختلف النقط التى تتباين فيها حالة الفرنسيين والاجانب الآخرين حالة المغاربة فى هذا الشأن .

أ) الحرية الشخصية وامن الاشخاص

ـ ان الضمانات التى يكفلها القانون للفرنسيين وباقى الاجانب لاتشمل المغاربة اذ من المعلوم أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هى وحدها التى تطبق قانونا جنائيا وقانونا للتحقيق الجنائى أمام المحاكم المغربية فليس اذا قانون يقيدها فهى تحكم بما يتفق لها أن تحكم به وقد قال نقيب المحامين نيجل « أن خاصية هذا النظام هى الاستخفاف التام بالحرية الشخصية فالمغربى معرض للسجن فى كل حين »

وزيادة على ذلك فان ما تصدره الادارة من عقوبات الاعتقال أو الاقامة الاجبارى أمر جار به العمل كثير الوقوع على أن هذه التدابير لاتطبق الا على المغاربة وهى تصدر عن السلطات الفرنسية مباشرة أما قاعدة عدم انتهاك حرمة الاشخاص أو المنازل أو الرسائل الخاصة فلا تطبق بالمغرب الا فيما يخص الفرنسيين والاجانب الآخرين .

ب) حرية التجول

ـ ان حق التجول بحرية داخل البلاد وكذلك حق مغادرتها للتوجه الى بلاد أخرى غير معترف بهما للمغاربة ويجب الحصول على التأشيرة زيادة على الجواز لمجرد التنقل من منطقة مغربية الى منطقة مغربية أخرى وحتى فى داخل منطقة النفوذ الفرنسى يجب الحصول على اذن مكتوب للتنقل من ناحية الى أخرى أما الاجراءات المتعلقة بالجواز والتأشيرة والاذن الكتابى فهى من اختصاص الادارة الفرنسية وحدها وتسليم تلك الاوراق موكول لمشيئتها وهواها ويجب التنبيه هنا الى أن هذه العراقيل تخص المغاربة وحدهم دون الفرنسيين الذين لهم كامل الحرية فى التجول داخل القطر المغربى

ان ستارا حديديا محكما يفصل بين المغربي وبقية العالم فاذا استطاع المغربي أن يحصل على جواز فهو مع ذلك لايستطيع مغادرة منطقة النفوذ الفرنسي الا باذن من السلطات الفرنسية المحلية في شكل تأشيرة للخروج ، وهذه التأشيرة لا يمكن أن تعطى في الغالب الا لمن ينوى الذهاب لفرنسا .

وهناك بفرنسا تتبع المغربي العراقيل المنصوبة لحرية تجوله فهو مثلا لا يحصل على تاشيرة الدخول لسويسرا أو بلجيكا الا اذا أدلى بتأشيرة الخروج التي تمنحه اياها ادارة الشرطة الفرنسية بفرنسا .

ج) حرية الشغل

ان حرية الشغل لم تنظم وتحقق الا للفرنسيين والأجانب الآخرين وهذا التنظيم يكفل لنشاطهم ومهنهم الضمانات الكافية .

وتكاد حرية الشغل تكون منعدمة فيما يخص العمال الفلاحين المغاربة فزيادة على نظام الخدمة الاجبارية الذي يفرض على كل بدوى مغربي أن يشتغل مدة أربعة أيام لمصلحة الادارة فان آلافا من الفلاحين يجبرون على ترك حقولهم للقيام بنوع من الاشغال الشاقة لفائدة المراقب الفرنسي أو القائد أو المعمرين المجاورين لهم .

ونشير هنا على سبيل المثال الى أنه صدر الحكم بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ بأمر من السلطات الفرنسية على اثنين وعشرين تاجرا مسلما بالرباط لاغلاقهم متاجرهم يوم الجمعة الذي يعتبره المسلمون عيدا والذي اختاره هؤلاء التجار لعطلتهم الاسبوعية . هذا والحالة ان لكل من اليهود المغاربة والاوربيين الحرية في اغلاق متاجرهم أيام السبت والأحد .

د) حرية الاجتماع وحق المظاهرات العامة

ان هاتين المسألتين تخضعان بالمغرب لنظام حالة الحصار ولا ينبغي الاعتقاد بأن هذا النظام موجود بصفة استثنائية فقد أعلنت حالة الحصار بالمغرب أولا بأمر من الجنرال القائد الاعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وبقي هذا الامر نافذا الى سنة ١٩٣٦ ثم جدد بقرار من المقيم العام القائد الاعلى للجيوش في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولا زال هذا القرار معمولا به بل صدر

تطبيقا له أمر جديد بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ وقد وقع تعديله في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ وهو الذي تنظم الآن الاجتماعات العامة والخاصة بمقتضاه

وينص على أنه :

« لا يمكن أن يعقد اجتماع عام أو خاص الا باذن سابق من السلطة العسكرية بعد أخذ رأي سلطة المراقبة المحلية في الموضوع .

« ويجب أن يكون طلب الاذن موقعا عليه من طرف شخصين مقيمين بالمدينة التي سيقع فيها الاجتماع وأن يوجه للسلطة قبل الاجتماع بثمانية وأربعين ساعة وللفرنسيين وحدهم الحق في القاء الخطب خلال الاجتماعات العامة والخاصة ولا تستعمل فيهما الا اللغة الفرنسية وحدها .

يمكن منع المغاربة من الدخول الى قاعة الاجتماع .

ويمنح هذا الاذن على أي حال للفرنسيين ويرفض بتاتا للمغاربة .

ويعاقب على مخالفة هذه التدابير بما هو منصوص عليه في باب المخالفات لاوامر السلطة العسكرية بالسجن من سنة الى ٥ سنوات وبغرامات متفاوتة .

ان هذا النظام المبني على حالة الحصار يلغي تماما حرية المظاهرات العمومية حيث أنها ممنوعة منعا باتا كما يتضح ذلك مما تقدم ويقيد الحريات العامة بقيود خطيرة ويخضع الاجتماعات الخاصة لنفس النظام المطبق على الاجتماعات العامة .

هـ) حرية الصحافة

يقوم نظام الصحافة بالمغرب على تشريع مشبع بروح الميز العنصري ومضاد للديمقراطية فيما يخص المغاربة :

١) الاذن قبل الصدور

يكفي الاجانب بالمغرب أن يقدموا مجرد تصريح قبل اصدار جريدة أو مجلة دورية بينما يشترط على المغاربة الحصول على اذن قبل الاصدار (الظهير المؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

ويمكن في كل آن الغاء قرار الاذن

أضف الى ذلك العراقيل التي تحول دون حرية الاخبار فقد بقي العمل جاريا بالرقابة السياسية التي تباشر قبل الطبع الى أول غشت سنة ١٩٥١ . وقد كانت أحدثت منذ ١٨ اكتوبر ١٩٣٧ وكانت هذه الرقابة تشوه أو تحذف الافتتاحيات والتعاليق على السياسة العامة التي تنتهجها فرنسا بالمغرب وكانت لا تترك أي خبر يتعلق بالمظالم والتعديات المرتكبة نحو السكان المغاربة من لدن السلطات المحلية وكثيرا ما كانت تشوه أو تحذف حتى المقالات الادبية أو التاريخية المعدة لتهذيب الجماهير المغربية وتثقيفها ومثل ذلك كان يصيب المنقولة عن الصحف الاجنبية وحتى الفرنسية منها كما كانت مصالح الرقابة الفرنسية لا تتردد في حذف البلاغات الصادرة عن الكتابة الخاصة لجلالة ملك المغرب .

واصدار جريدة أو مجلة دورية بلغة غير اللغة العربية يستلزم بمقتضى المادة ٨ من ظهير ١٩١٤ أن يكون المتصرف المسئول فيها شخصيا أجنبيا بحيث اذا أراد المغربي أن يصدر في بلاده جريدة بغير لغته فانه لامناص له من الالتجاء الى أجنبي .

أما الصحافة الصادرة في الخارج فيمكن منع ترويجها داخل المغرب ، كما يمكن منع نشر وترويج الصحف الصادرة في المغرب بالعربية أو العبرانية بقرار خاص يصادق عليه المقيم العام (المادة ١٦ من الظهير المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وفي سنة ١٩٤٨ كانت لائحة المطبوعات الممنوعة تتجاوز ١٢٠٠ وكأن الادارة الفرنسية بالمغرب لم تكتف بهذه التدابير الجافية فاتخذت في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ القرار الوزاري الذي ينص على ما يلي :

لا بد من اذن مصلحة الانباء العامة لاستيراد جريدة أو نشرة دورية أو منشور أو بلاغ أو نشرة أخبار أو اعلان منسوخ بالمطبعة أو على ألواح حجرية أو آلة كتابة وكذلك النظائر والنسخ المحصل عليها بأية وسيلة كانت كما لا بد من نفس الاذن لطبع ما ذكر أو توزيعه أو عرضه أو عرضه للبيع أواشهاره أو اذاعته والاذن المذكور واجب في حق أي شخص أراد أن يقوم بالاعمال المذكورة في أي مكان كان أو على أية صورة .

د) حق انشاء الجمعيات

لا صحة لما يقال من أن التشريع المتعلق بالجمعيات في المغرب هو نفس التشريع الجاري به العمل في فرنسا فان حرية الرأى موفورة ومكفولة للجميع بفرنسا والمعارضة معترف بوجودها محترمة والاحزاب السياسية تتأسس وتباشر أعمالها بحرية ما دامت هذه الاعمال لا تمس مساسا فعليا أمن الدولة ، بينما الامر على خلاف ذلك في المغرب حيث تنشأ الاحزاب الفرنسية وتترعرع بكل حرية في حين أن الاحزاب السياسية المغربية مضطهدة معرضة في كل حين الى تدابير قاسية لان نظام الحماية لا يقبل معارضة ولا يغض الطرف الا على الذين يساندونه .

وفيما يتعلق بالجمعيات في فرنسا يقرر قانون سنة ١٩٠١ حرية تأسيسها ففي استطاعة كل جمعية أن تتأسس بدون أي اجراء وزيادة على ذلك فان القانون المشار اليه يذهب الى اثبات الصفة المدنية والشخصية لحق تأسيس الجمعيات فيعطي للسلطة القضائية وحدها حق حلها وفي المغرب تظم حق تأسيس الجمعيات بالظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ الذي وقع تعديله بظهائر أخرى .

هـ) الاذن قبل التأسيس

لا يمكن أن تؤسس أية جمعية أو يدخل عليها أي تغيير بدون اذن من الكاتب العام للحماية (المادة ٢ و ٣ من الظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ٥ يونيه سنة ١٩٣٣ .

وكل جمعية تنشأ أو تقوم بنشاط ما بدون اذن يقع حلها اما بقرار وزارى واما بحكم قضائي ويحكم على رؤسائها بغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ فرنك و ١٦ ألفا ويمكن مضاعفتها اذا تكررت المخالفة .

وفي حالة الاحتفاظ بجمعية غير مأذون لها ووقع حلها وكذلك في حالة اعادة تأسيس تلك الجمعية تتراوح العقوبة ما بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك ويضاف اليها عقوبة السجن من ستة أيام الى سنة ويعاقب بنفس العقوبات كل الافراد الذين مكنوا للجمعية المنحلة محلا اتخذته مقرا لها أو ساعدوا على ابقائها أو على اعادة تشكيلها (المادتان ٧ و ٨ من الظهيرين المذكورين) .

وفي الواقع أن المغاربة لا نصيب لهم في تأسيس الجمعيات لان الطلبات المقدمة للحصول على الاذن ترفض عادة من لدن السلطات الفرنسية والجمعيات الثقافية والرياضية المأذون لها بالوجود مهددة دائما بالحل من طرف الادارة ففي أول يناير سنة ١٩٤٧ كان عدد الجمعيات الرياضية الاجنبية يبلغ الثمانين بازاء ثلاث جمعيات رياضية مغربية (احصائيات مصلحة الشبيبة والرياضة). وقد منعت الحركة الكشفية المغربية في سنة ١٩٤٢ وما يزال المنع سارى المفعول.

و) الجمعيات المهنية ـ النقابات

وفي الميدان النقابي لا حق للمغاربة في تأسيس النقابات •

أما الاجانب غير الفرنسيين ففي وسعهم أن ينخرطوا في النقابات كمطلق أعضاء ولكن ليس لهم الحق في أن يكونوا من المشرفين عليها أو المديرين لها •

وأما الفرنسيون فيمكنهم أن يؤسسوا النقابات ولهم وحدهم الحق في الاشراف عليها وادارتها •

وقد فكرت الاقامة العامة أمام الضغط الدولي وأمام المطالبة المتزايدة الملحة من طرف الطبقة العاملة المغربية أن تمنح للعمال المغاربة بعض الحريات في هذا الميدان ، ولكن مشروعها لم يحظ بمصادقة القصر الملكي لانه يمنع هؤلاء العمال من احتلال أكثر من خمسين في المائة من المقاعد في مكاتب الجامعات النقابية ويمنع العمال الفلاحين من هذا الحق بحيث يبقون محرومين من كل حرية نقابية •

ز) حرية التعليم

اذا كان التعليم الحر خاضعا مبدئيا لنظام واحد عام فان فيه مع ذلك فوارق تنم عن روح الميز العنصري •

فالمدارس الابتدائية الحرة المعدة للمغاربة لا يمكنها قانونيا أن تقبل الا الاطفال الذكور المسلمين ، واذا كانت بعض المدارس توجد فيها فتيات مسلمات فانما ذلك مجرد تساهل ويمنع كل أجنبي ولو كان مسلما من فتح مدرسة من هذا النوع ومن التدريس بها •

ومن جهة أخرى فان طلبات الاذن لافتتاح المدارس تقدم للسلطة الفرنسية

المحلية وللمدير الفرنسي للداخلية ليدليا برأيهما في الموضوع . أما المدارس الفرنسية الحرة فقد كفلت لها الحرية التامة .

وان تعليم اللغة الفرنسية اجباري في المعاهد الاجنبية غير الفرنسية ويجب أن تخصص له حصة معينة في الاوقات والبرامج، وهي لا تقل عن ست ساعات في الاسبوع .

أما معاهد التعليم الفني الحر الثانوي والعالي فاحداثها والقيام بشؤونها ممنوعان .

ن) حرية الدين

ان هذه الحرية تستند بالنسبة للفرنسيين وغيرهم من الاجانب على اتفاقات دولية مبرمة قبل الحماية .

أما فيما يتعلق بالمغاربة فان ممارسة الدين الاسلامي تخضع لمراقبة شديدة من لدن المصالح السياسية بالاقامة العامة بالرغم من نص معاهدة الحماية ، فكم من مرة حكم على بعض الوعاظ والائمة بأحكام قاسية من السجن أثناء قيامهم بمهامهم الدينية(١) أضف الى ذلك أن أداء فريضة الحج توضع في كل عام تحت رقابة مندوب فرنسي ويراقبه في قضاء هذه المهمة عدد من الموظفين السياسيين . أما المغاربة الذين تعتبرهم الادارة من المناوئين لسياستها فلا يمنحون التأشير للذهاب للبقاع المقدسة .

ح) حق الملكية

لا يحترم حق الملكية بالمغرب بالنسبة الى المغاربة ، ذلك أنه صدر قانون في ديسمبر سنة ١٩٢٧ يعتبر نزع الملكية لاحداث مناطق للاستعمار الفرنسي من المصلحة العمومية ، وهكذا فان آلافا من البدويين المغاربة سلبت منهم أملاكهم لفائدة بعض المعمرين الاوربيين أو بعض الشركات الكبيرة في مقابل تعويض تافه تستبد الادارة بتقديره .

وزيادة على ذلك فان الاستعمار يستغل الظهير المؤرخ في ٢ يونيه سنة ١٩١٥

---

(١) من ذلك أن السلطة الفرنسية ألقت القبض على عدد كبير من خطباء المساجد لانهم باركوا استقلال ليبيا في خطبة الجمعة وتراوحت مدة السجن التي حكمت عليهم بها بين الشهر وسنة ونصف .

المتعلق بتسجيل العقارات لتضخيم أملاكه ويتوصل الى ذلك من طريق نظام التعويضات وانتهاء آمادها .

وهكذا تضمن فرنسا للاجانب التمتع بجميع الحريات بالمغرب ولكنها تحرم المغاربة من الحريات الاساسية الفردية والجماعية .

كل مغربى اما فى السجن أو خرج منه أو يتوقع دخول السجن أو العودة الى السجن

ط) احترام شخص الانسان وكرامته – نظام السجون

هذه حالة المغربى تحت نظام الحماية ، والمغربى متى دخل السجن عومل معاملة واحدة ، سواء أكان محكوما عليه أو متهما فقط ، سواء أكان مسجونا لسبب سياسى أو لجريمة ارتكبها ، والمغربى كثيرا ما يرغم بالسجن على القيام بأعمال شاقة خطرة .

وزيادة على السجون العادية فقد أسس الفرنسيون بالمغرب معتقلات شاسعة الاطراف مثل سجن العذير وعلى ومومن وخريبكة وافران والقنيطرة ، ففى العذير يطبق على المساجين الحفاة العراة نظام وحشى فيقومون بالمشى عدوا وراء خيل الحراس بينما تتساقط الضربات على رؤوسهم ، وبخريبكة توجد عدة مئات من المساجين وجلهم مصابون بداء السل من جراء اشتغالهم المستمر فى اخراج معادن الفوسفاط لفائدة الدولة .

وهل نحن فى حاجة الى سرد السجون المحلية الاخرى التى تتعدد بتعدد المدن والقرى ؟ ويكفى أن نقول ان لكل مراقبة مدنية سجنها ولكل قائد معتقله والمراقب والقائد يأمران بالقاء القبض على أى مغربى شاءوا ومتى شاءوا .

أما النساء فهن يعاملن بنفس المعاملة دون أى اعتبار لكرامتهن ولا لحرمتهن ولا لاعراضهن .

وكذلك الاطفال المجرمون فهم يعرفون السجن منذ نعومة أظفارهم ومنهم عدد كبير يسجن فى حجرات مع مجرمين حقيقيين فيحلون بهم المنكرات والفظائع على مرأى ومسمع من الحراس فليسوا بمغيثيهم ولا بمنقذيهم .. وأين

نحن من دون التربية والاصلاح التي تعنى سائر الدول المتمدنة (ومن جملتها فرنسا بفرنسا) باعدادها للاطفال المجرمين .

ومما يجدر بالذكر أن المسجونين الفرنسيين وغيرهم من الاجانب لهم أجنحة خاصة بهم حيث يعاملون على حسب القواعد الانسانية فينامون على أسرة ويعطون غطاء ويختار لهم أكل طيب وماء نقي ، بينما المغاربة بجوارهم ، وكثيرا ما يسجن العلماء منهم والشيوخ والمرضى من أجل وطنيتهم ، ينامون على الارض أو على الاكثر فوق حصائر وضيعة ولا يتغطون الا « بكاشة » قذرة ويتناولون طعاما اختلط فيه الحجر بالعدس ، والخبز الاسود بالماء الوسخ ، وعليهم أن يتغوطوا في مجرد ثقبة أعدت لهم بداخل الحجرة التي يسكنونها جميعا ولا يمكن لاحدهم أن يقضي حاجته الا على مرأى من رفاقه .

الكتاب الثالث

افلاس الحمـــاية

١٦) المقاومة الوطنيـــة (المسلحة والسياسية)

١٧) الازمة المغربية

١٨) وجهة الاســتعمار فى الظروف الراهنة .

١٩) المصالح الوطنية

المقاومة الوطنية

أ) المقاومة المسلحة

ب) المقاومة السياسية

كان الشعب المغربي في عراك منذ القرن التاسع عشر مع الاستعمار الاوربي وضد حركة التوسع الفرنسي والاسباني وقد تم تطويق المغرب باستيلاء فرنسا على الجزائر وشنقيط واستقرار الاسبان بسواحل الريف فلم ير المغرب بدا من خوض غمار المعركة لضمان وجوده وكان هذا الكفاح سلميا في بادىء الامر عن طريق الدبلوماسية فقدر للمغرب الانتصار في هذا الميدان ، غير أن الحصار السري الذي ضرب على المغرب من طرف جاريه الاقربين فرنسا وأسبانيا لم يسمح للدولة الشريفة بأن تجدد نظامها العسكري الى حد أنه عندما صوبت فرنسا نيران مدافعها على الدار البيضاء ووجدة اضطر المغرب المهاجم أن يدافع عن نفسه بسلاح غير متكافىء مع أسلحة الخصم .

وقد اغتنم الفرنسيون عامل المفاجأة فوطدوا أقدامهم بالدار البيضاء ثم احتلوا تدريجيا السهول المغربية الممتدة جنوبي المدينة وشرقيها ثم احتلوا فاس عاصمة المغرب عام ١٩١١ ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ أجبر السلطان مولاي عبد الحفيظ على امضاء معاهدة الحماية .

المقاومة المسلحة

فماذا عسى أن يكون موقف الشعب المغربي ؟

أيخضع أم يحمل السلاح ؟

أيقبل بدون مقاومة ولا صمود الانحطاط من حالة الاستقلال الى حالة العبودية ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة يسهل على من عرف طبيعة المغاربة وعاش بين ظهراني تلك القبائل المغربية الابية الشديدة التي تغار الى النهاية على استقلالها .

وان استقاء بعض الشواهد من كتاب « البربر المغاربة واخضاع الاطلس الاوسط » الذي نشره المقيم العام الحالي الجنرال كيوم — لأكبر دليل على ذلك .

فقد أكد الجنرال كيوم قائلا : « ان الاحساس السائد عند البرابرة والذي تمحي أمامه جميع الاحساسات الاخرى هو هيامهم الفطري بالاستقلال وان كراهيتهم الغريزية لكل سيطرة لتفسر لنا ما أبدوه من مقاومة يائسة لكل توغل أجنبي ورغم شدة تعلق البربري بمتاعه فهو لا يتردد مع ذلك في التضحية به كله في هذا الكفاح فكل واحد يدافع عن بلده الى النهاية بشدة تدعو الى الدهشة ولكن تثير الاعجاب فان البربري يساهم في النضال بمجرد ما يبلغ سن حمل السلاح واحتقاره للموت يزيد في أنفته فهو دائما مستعد للدفاع عن تراب قبيلته والهبوب للغارة تلبية لنداء اخوانه ! انه محارب لا نظير له لانه أحسن محارب في أفريقيا الشمالية بدون نزاع » .

وهكذا فان روح الاستقلال التي تذكي المغاربة قد دفعتهم ـ كما يعترف بذلك الجنرال كيوم نفسه ـ الى محاربة المغير الفرنسي بكل قواهم وهل كان يقع غير هذا وقد عاش المغرب مستقلا منذ ثلاثة عشر قرنا صادا بحد السلاح جميع محاولات التدخل الاجنبي .

والاتراك أنفسهم الذين كانت سلطتهم تمتد الى العالم الاسلامي أجمع أرغموا على الوقوف في تلمسان بشرق الحدود المغربية .

وهكذا كان عزم الشعب المغربي وطيدا فان فرنسا لن تستقر في المغرب بسهولة ، بل سيحارب المغاربة هذا المغير ، وسيرفضون الوعود المعسولة التي يعرضها عليهم وقد اعترف الجنرال كيوم قائلا : « ليست هناك أية قبيلة جاءت الينا خاضعة من تلقاء نفسها ولا استسلمت لنا بدون كفاح وهنالك كثير من القبائل لم تستسلم حتى استنفدت جميع وسائل المقاومة .. ! نعم لم تخضع أية قبيلة حتى هزمت بالسلاح وكل مرحلة من مراحل تقدمنا كانت تعترضها معارك وكنا كلما بلغنا حدا من الحدود اضطررنا الى اقامة معاقل ظلت فيها وحداتنا محروسة طيلة أعوام بحراسة خطرة لا تبعث على الفخر » .

ثم أضاف قائلا : « ان المبادىء التي كانت عزيزة على المريشال ليوطي وهي (أظهر القوة تستغن عن استخدامها) و (ورب ورشة تغني عن فيلق) لم تكن لتنطبق كلها على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم الى آخر حد » .

وهكذا نشبت حرب المغرب وكانت حربا طويلة مدمرة شاملة ..! بدأت عام ١٩٠٧ بنزول الفرنسيين في الدار البيضاء ولم تنته الا بعد ذلك بتسع

وعشرين سنة في عام ١٩٣٦ .

كان الفرنسيون يحاربون بوسائل واسعة النطاق : قيادة اختصاصية ، وجنود محترفين مدربين على حرب استعمارية خاصة .

وكان المغاربة يقاومون مقاومة شديدة « جديرة باعجابنا » كما يقول الجنرال كيوم الذي يضيف « ان هذه المقاومة تستمد أصلها من ماض مستقل » .

وقد استغرقت المقاومة المغربية مدة قبل أن تنتظم فقد اتخذت أولا شكل ثورة (ثورة الدار البيضاء والحوادث الدامية التي وقعت بفاس في أبريل سنة ١٩١٢) ولكنها ما لبثت أن اندلعت فامتدت الى باقي أنحاء المغرب ، واليكم أهم مراحل هذا الكفاح :

ففي سنة ١٩١٣ احتل الفرنسيون سهول مكناس وتادلة وخنيفرة .

وفي سنة ١٩١٤ اغتنم سكان الاطلس شبوب الحرب العظمى لانزال ضربة بالمغير فأحرزوا انتصارات باهرة كالتي حصلوا عليها في معركة الهرى (نوفمبر سنة ١٩١٤) .

وفي سنة ١٩١٧ تفكك التكتل البربري في الاطلس الاوسط من جراء ضربات جنود الاحتلال ولكن الكفاح استمر مع ذلك في شكل حرب عصابات ويجب أن ننتظر سنة ١٩٢٠ لنشاهدة انتهاء مقاومة زيان العنيفة دون أن يرضى أبدا القائد الماجد محمد وحمو الزياني بارضاخ رأسه الاشيب الابي استسلاما للخصم .

وحرب الريف حلقة أضيفت الى معركة الاطلس ، ففي المدة المتراوحة بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٦ قاوم ابن عبد الكريم التكتل الفرنسي الاسباني ، وقد اضطرت فرنسا وأسبانيا من أجل اخضاع جيش الريف الى حشد قوات مسلحة هائلة تحت قيادة مريشالين كانا من أعظم قواد العصر وهما بيتان وليوطي . وتجنيد عدد ساحق من القوات وأجهزة من أحدث طراز .

وقد نفي ابن عبد الكريم الى جزيرة لاريونيون رغم الوعود التي أعطيت له قبل الاستسلام بالاحتفاظ بحريته ، ثم لجأ الى القاهرة منذ عام ١٩٤٧ ، ولا يزال ابن عبد الكريم هو البطل الوطني والمتزعم الماجد للاستقلال المغربي ، والرجل الذي يشيد به تاريخ العروبة وآدابها .

وقد دارت آخر مراحل المقاومة المغربية المسلحة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٦

في الاطلس الاكبر الذى تضافرت ضده حملات خمسة جنرالات فرنسيين وقد صمد رجال المقاومة المغربية صمود اليائس •

وقد أشاد الجنرال كيوم بهؤلاء الرجال عند ما كتب بعد ذلك يقول : « ان خصمنا هو أحسن محارب فى أفريقيا الشمالية ، فهو شجاع الى حد المجازفة وهو يعرف كيف يضحي عن طيب خاطر بمتاعه وأهليه ، بل يضحي أسهل من ذلك بحياته للدفاع عن حريته » •

ان المغرب لم يساوم فيما أراقه من دماء فى سبيل الدفاع عن كيانه ، فقد أجاب المغير بحد السيف •

* * *

ب) المقاومة السياسية

وبينما كان المقاومون المسلحون المغاربة يواصلون كفاحهم في استماتة واستبسال رغم عدم تعادل سلاحهم مع الخصم بدأ سكان النواحي المحتلة ينظمون أنفسهم لاستئناف الكفاح في شكل أقل ظهورا ، ولكن ليس أقل مفعولا ، هنالك نشأت حركة وطنية مغربية قامت ببعث العزائم وانهاض الهمم واستمد قادتها ايمانهم واقدامهم من هذا التاريخ الحديث الحافل بالآلام والمجد ، فقد شاهد معظمهم كيف فقد المغرب استقلاله ، وان الذكريات التى يعيشها الناس لاعظم قوة توحدهم ، فقد قال ذلك رونان عند ما لاحظ بحق : « ان للاحزان فى ميدان الذكريات الوطنية مفعولا أقوى من مفعول الانتصارات لانها تفرض واجبات ، وتوجه المجهود المشترك » •

وهكذا تتجلى الوطنية المغربية فى مظهرها الحقيقي لا كحركة عدائية للاجانب ، ولا كحملة ضد فرنسا ، ولكن كرد فعل عادل لشعب يكافح ليعيش عيشة الكرامة والعدل والحرية •

الظهير البربرى

والظهير البربرى هو الذى كان مبدأ المظهر الجديد الذى اتخذته الحركة الوطنية المغربية فقد أصدرت السلطات الفرنسية ـ خلال عهد الوصاية التى كانت فى السنوات الاولى لجلوس السلطان الحالى على العرش ـ مرسوما يحمل تاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ويرمى الى فصل سكان المغرب المدعوين خطأ برابرة

عن الشريعة الاسلامية التي تنطبق عليهم منذ عدة قرون .

وبهذا القرار الجديد وقع فصل ثلاثة أخماس سكان المغرب عن القوانين التي يصدرها السلطان المؤتمن على السيادة الوطنية فلم يكن اذن شك في أن هذا كان افتياتا على امتيازات السلطان وتمزيقا للوحدة المغربية الى كتلتين متعارضتين : العرب والبربر .

وكانت نية محرري الظهير البربري واضحة لا غبار عليها ، ويكفي أن نقرأ هذه الفقرة المقتبسة من محضر جلسات اللجنة الفرنسية المكلفة بدرس المسألة : « ومن جهة أخرى فليس هناك أي ضرر في فصم وحدة النظام القضائي في المنطقة الفرنسية ما دام الغرض هو تعزيز جانب العنصر البربري للقيام بما قد يطلب منه من تحقيق التوازن في الكفة ، بل ان هنا لك بالعكس فائدة محققة من الوجهة السياسية نجنيها من وراء تكسير هذه المرآة » .

وقد اتخذت تدابير لنفس الغرض في الميدان الثقافي منذ عام ١٩٢٣ ، من ذلك تأسيس المدرسة البربرية التي حرم فيها تعليم العربية التي هي اللغة الوطنية وهكذا كانت الغاية المزدوجة وهي اخراج البربر من الاسلام وتجريدهم من جنسيتهم المغربية .

وعند ما تحقق الشبان المغاربة بالخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية وسيادة السلطان نظموا صفوفهم وهبوا لكشف الستار عن مطامح الادارة الفرنسية أمام أنظار الرأي العام ، وعند ذلك اتسع نطاق الحركة وصارت تتغلغل في أوساط الجماهير الشعبية .

وقد تلقت السلطات الفرنسية في كبريات المدن الامر بقمع الحركة فحكم على بعض الزعماء بالنفي أو الاعتقال بينما جلد آخرون بالسياط .

وقد تردد في الشرق اذ ذاك صدى الاحتجاجات المغربية وأعمال القمع التي عقبتها فكتبت الصحف العربية طوال عدة شهور تعليقات ضافية على هذه الحوادث وانعقدت مؤتمرات وتأسست جمعيات .

وبالجملة فان الثورة ضد محاولات تمزيق الوحدة المغربية اتسع نطاقها سواء داخل المغرب أو في باقي أجزاء العالم الاسلامي الى حد أن حكومة باريس اضطرت بعد حيرة دامت أربع سنوات الى تعديل بعض مقتضيات الظهير البربري .

وبدلا من أن تستفيد السلطات الفرنسية من الحوادث المنصرمة فتملأ الهوة

التي تسببت في فتحها بما ارتكبته من أخطاء عملت بالعكس على توسيعها ، فقد سارت تتوغل بخطى واسعة في طريق الحكم المباشر .

فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تصبح الوطنية المغربية وتستغيث .

كتلة العمل الوطني :

هنالك تأسست كتلة العمل الوطني تحت قيادة نخبة تخلص لبلادها فالتزمت القيام بواجب أولي وهي حملة من أجل تنوير الرأي العام الفرنسي حول الحالة بالمغرب والأعراب في نفس الوقت عن حاجيات الشعب المغربي ومطامحه ، فلهذا الغرض أحدثت بباريس باعانة شخصيات سياسية فرنسية مجلة « مغرب » وهي مجلة شهرية تهتم بالشؤون المغربية .

ثم صدرت بفاس جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية هي « عمل الشعب » بعد آلاف العراقيل التي نصبتها لها السلطات الفرنسية .

والى جانب هذه الحملة الصحافية انكبت الكتلة على العمل فحررت برنامج اصلاحات في « دفتر المطالب المغربية » قدمته في أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ الى الحكومة الفرنسية بباريس وجلالة السلطان والاقامة العامة بالرباط وذلك كي لاتتهم بالمعارضة حبا في المعارضة والتهريج العقيم .

ومن المفيد أن نرسم هنا الخطوط الكبرى لهذا البرنامج :

- تطبيق دقيق لمعاهدة ١٩١٢ والغاء كل حكم مباشر .
- الوحدة الادارية والقضائية في المغرب كله .
- مشاركة المغاربة في القبض على زمام السلطة في مختلف فروع الادارة
- فصل السلطات المركزة في يد الباشوات والقواد .
- احداث بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون من ممثلين مغاربة مسلمين واسرائيليين .

وقد تلقت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع أنحاء المغرب ولم يكن نشاط هذه الكتلة مقصورا على المطالبة بتنفيذ هذه الاصلاحات بل امتد الى ميادين الاسعاف والتعليم ، من ذلك ما ظهر في معظم مدن المغرب من مدارس قرآنية مجددة تنشر تعليما حديثا .

وأمام الصمت المطلق الذي لزمته الادارة الفرنسية من جهة وحالة البؤس

التي كانت تتخبط فيها طبقات الشعب المغربي من جهة أخرى قررت كتلة العمل الوطني عقد سلسلة من المؤتمرات في مختلف مدن المغرب ، وذلك قصد لفت نظر الادارة الفرنسية الى ضرورة التعجيل بتحقيق بعض الاصلاحات وقد انعقد المؤتمر الاول يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ واتخذ قرارا طالب فيه بتطبيق عدد من المطالب المستعجلة ، تمس الحريات الديموقراطية والتعليم والعدلية والفلاحة والقوانين الاجتماعية والضرائب والصحة العمومية .

وقد فتح انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا في انتخابات مايو ١٩٣٦ باب الامل في بزوغ عهد تفاهم وتعاون صريح فتوجهت الى باريس وفود تعرض وجهة نظر الكتلة على الحكومة الفرنسية الجديدة والمطالبة بتطبيق الاصلاحات الجوهرية .

وفي غضون ذلك عين الجنرال نوكيس مقيما عاما بالمغرب (١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ فلم يتمكن الوفد المقيم بباريس من الاتصال بالحكومة الفرنسية .

وبعد مهرجان أقيم بالدار البيضاء يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ للمطالبة بحرية الصحافة قامت الادارة الفرنسية باعتقال زعماء الحركة الوطنية فنظمت بكبريات مدن المغرب في وقت واحد مظاهرات طالب فيها المتظاهرون باطلاق سراح المعتقلين السياسيين فأدى ذلك الى اعتقالات جديدة والى صدور عقوبات قاسية .

هنالك بلغت الازمة المغربية درجة من الخطورة اضطرت الجنرال نوكيس الى اتخاذ تدابير لتهدئة الناس فقرر اطلاق سراح المعتقلين ، وأذن بصدور أربع صحف باللغة العربية وصحيفتين باللغة الفرنسية (١٩٣٦) .

وقع اذ ذاك انشقاق داخل كتلة العمل الوطني حيث انفصل عنها أحد أعضائها وهو محمد الوزاني ليؤسس « حركة قومية » فواصلت الكتلة أعمالها وكشفت في جريدتي (الاطلس) العربية و (العمل الشعبي) - التي كانت تصدر بالفرنسية - أنواع الاستبداد المتولدة عن نظام الحماية وما فتئت تلجأ الى الادارة الفرنسية من أجل تحقيق تعاون خالص في دائرة السيادة المغربية وكامل المسئولية للبلاد تحت مراقبة وباعانة موظفين وفنيين فرنسيين .

ولم تقتصر كتلة العمل الوطني على الكفاح في الميدان السياسي فقد كان الواجب يقضي عليها أيضا بتثقيف جماهير الشعب وتوجيه المجتمع المغربي نحو

حياة عصرية فتم تنظيم دروس شعبية ومحاضرات في المعاهد والمساجد من أجل نشر المبادئ الوطنية وكان علال الفاسي هو الذي يتزعم بحماس التهذيب الشعبي .

وقد أحرزت الكتلة نجاحا أقض مضاجع الادارة الفرنسية التي قررت حل الكتلة الوطنية يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ .

وكان هذا القرار فاتحة سلسلة من التدابير التي أدت الى ثورات دامية ، وقد عبرت الادارة الفرنسية اذ ذاك عن عزمها على رفض كل اقتراح يرمي الى التقارب والتفاهم وذهبت أدراج الرياح تلك الجهود التي كان يبذلها بفرنسا كل من الحاج أحمد بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل .

الحزب الوطني :

وقد انعقد مؤتمر سري بالرباط في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ فقرر تأسيس « الحزب الوطني لتحقيق المطالب » ويضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني .

فازدادت الادارة الفرنسية ارتياعا ازاء ما أحرزه هذا الحزب من نجاح ونفوذ .

وقد تكاثرت الحوادث ففي أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ قام سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته الادارة لتحويل مياه بوفكران التي كانت تسقي المدينة نحو أراضي المستعمرين الفرنسيين وقد أطلق الجنود النار على المتظاهرين فمات أكثر من خمسة عشر شخصا وجرح نحو المائة ثم ألقي القبض على جماعات وفيرة من الناس .

فمنع صدور الصحف الوطنية « عمل الشعب » و « الاطلس » و « مغرب » ومنع كذلك انعقاد مؤتمر طلبة شمال أفريقيا الذي كان مقررا اجتماعه بالرباط يوم ١٥ سبتمبر .

واعتقل نحو الخمسين شخصا بمراكش بمناسبة مرور م . رامادييي الذي كان اذ ذاك خليفة كاتب الدولة في الاشغال العمومية بفرنسا لما تقدم اليه بعض المتظاهرين ليوضحوا له حالة البؤس التي كان عليها سكان الجنوب المغربي .

ووقعت أعمال قمع أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

فقد وقع قمع سكان الخميسات « البرابر » يوم ٢٢ أكتوبر قمعا شديدا

لاحتجاجهم ضد السياسة البربرية .

وبعد ذلك ببضعة أيام أصدر الجنرال نوجيس أمره باعتقال زعماء الحزب الوطني وهم علال الفاسي ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار.

فأثارت هذه التدابير رد فعل واسع مقلق في جميع المدن لا سيما منهاالقنيطرة وفاس والدار البيضاء والرباط وسلا ووجدة ومراكش حيث وقعت اصطدامات دامية أسفرت عن قتلى وجرحى .

فغصت السجون ومعسكرات الاعتقال بأفواج الوطنيين .

وقد تضامنت حركة الوزاني من جهتها مع الحزب الوطني فجاء هذا الحادث بمثابة تفنيد للذين كانوا يستغلون هذا « الشقاق » .

وفي ثالث نوفمبر نقل علال الفاسي الى الكابون حيث بقي منفيا تسعة أعوام . أما الوزاني فقد أرغم على المقام الاجباري بجنوب المغرب ولم يعد الى فاس الا عام ١٩٤٦ .

ومع ذلك فقد بعث الحزب الوطني ليلة اعلان الحرب رغم كون عدد من أعضائه كانوا لا يزالون في المنفى وفدا الى الاقامة العامة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ لتأكيد تضامن المغرب مع فرنسا وعرض مساعدته أمام الخطر الداهم .

وقد وفى الحزب الوطني بكلمته طيلة الحرب فأصرحتى بعد النكبة الفرنسية عام ١٩٤٠ على عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يحدث لفرنسا مشاكل .

حزب الاستقلال :

ولكن الاقامة العامة ظلت صارمة في سياستها المتشبثة بابقاء ما كان على ما كان ولم ينجم عن نزول الحلفاء وتحريرهم أفريقيا الشمالية من النفوذ الالماني ولا عن استقرار لجنة التحرير الفرنسية بالجزائر ولا عن عودة الجمهورية الفرنسية أي تعديل في هذا الوضع البائد الذى أقل ما يقال فيه انه لم يكن أقل فداحة من النظام الفاشستي .

وقد ظل الشعب المغربي محروما من جميع حريات القول والاجتماع ينوء تحت عبء الضرائب ويجرد بصورة فاحشة لفائدة العنصر الاوربي من حقوقه في جميع الميادين لا سيما في ميدان التموين حيث كان محروما من بعض المواد . ولم يكن بالمدارس الرسمية من التلاميذ سوى ثلاثين ألفا من بين مليونين

من الاطفال المغاربة بلغوا سن الدراسة ، هذا بينما العدد الكافى من المدارس يؤسس لايواء جميع التلاميذ الاوربيين •

وكان الفلاحون يخضعون لنظام استبدادى وللاعمال الشاقة وعمليات الحجز بينما كان العمال محرومون من الحق النقابى يتحملون شغلا شاقا فى مقابل أجرة لا تسمن ولا تغنى من جوع وكانت النخبة المغربية مقصاة عن ادارة شؤون بلادها •

فكان من المحتوم والحالة هذه أن يحس الشعب بخيبة أمل عميقة مصحوبة بيأس فقد كانت تجربة إثنين وثلاثين عاما داخل الحماية تجربة حاسمة فرأى الشعب المغربى من حقه التعبير عن ارادته فى قطع صلاته بنظام بعيد عن تحقيق تطوره بل نظام لا يتردد أمام أية وسيلة تعرقل هذا التطور •

فالتضحيات التى تحملها المغرب طوال مدة الحرب قد خولته حق المطالبة باستعادة سيادته •

وفى هذا الوقت الذى كانت مصالح الشعب المسوبة فى يد ادارة تتصرف حسب هواها قام حزب الاستقلال فضم :

١ ـ الحزب الوطنى السابق الذى كان ممثلا فيه المحترفون والعمال والتجار ومعظم النخبة المغربية •

٢ ـ رؤساء وأعضاء مكاتب جمعيات قدماء تلاميذ المدارس بفاس والرباط وسلا ومراكش وازرو ووجدة وآسفى ومكناس وكانت هذه الجمعيات تقوم بدور مهم فى توجيه الشبيبة المدرسية وكانت ممثلة رسميا أيضا فى « مجلس شورى الحكومة » •

٣ ـ شخصيات بارزة تنتمى للحركة القومية السابقة •

٤ ـ عدة شخصيات بارزة فى المجتمع المغربى كالمفتين وكبار الموظفين وأعضاء المحاكم وأساتذة القرويين وأساتذة معاهد التعليم الثانوى والابتدائى •

وقد قام حزب الاستقلال معززا بما كان له من نفوذ فى الشعب ـ بتقديم وثيقة يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الى جلالة السلطان وممثلى فرنسا ودول الحلفاء وقد احتوت هذه الوثيقة على ما يلى :

١ ـ الحماية نظام فرض بالقوة على الامة المغربية فى ظروف استثنائية كما تشهد بذلك المقاومة المسلحة التى قابل بها المغرب الاحتلال العسكرى والتى

استمرت من ١٩٠٧ الى ١٩٣٦ .

ب - وقع عمليا خرق هذه المعاهدة في نصها وروحها من طرف نفس أولئك الذين التزموا باحترامها وبذلك لم يصبح للسيادة المغربية أي وجود .

ج - وقد طبقت الحماية بكيفية تضمن مصالح الجالية الاوربية وتؤخر وتعرقل تطور العنصر المغربي .

د - النص على مبدأ حقوق الشعوب في حكم نفسها بنفسها في مختلف تصريحات الدول الحليفة لا سيما منها ميثاق الاطلنطي وأخيرا مشاركة الجنود المغربية في جميع واجهات القتال بالجبهة الغربية - كل ذلك يخول المغرب الحق في أن يضمن لنفسه مستقبلا أحسن .

ولهذه الأسباب كلها عبر حزب الاستقلال عن ارادة الامة مطالبا :

١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه .

٢ - باقرار نظام ديموقراطي ، شبيه بنظام الحكم في دول الشرق الاسلامية يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته » .

ثم قررت بعد ذلك بعض المبادىء لتكون أساسا للنشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذه المبادىء هي :

١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه .

٢ - الحريات بجميع مظاهرها .

٣ - اصلاح البلاد .

٤ - نظام ملكي دستوري .

٥ - التعاون الدولي .

وطيلة شهر يناير سنة ١٩٤٤ توالت الوفود من مختلف أنحاء المغرب على قصر جلالة السلطان حاملة عرائض التأييد مذيلة بمئات آلاف الامضاءات .

وما لبثت الادارة أن أجابت عن ذلك يوم ٢٩ يناير باعتقال الحاج أحمد بلافريج الامين العام لحزب الاستقلال بتهمة غريبة هي الاتصال بالعدو واعتقل كذلك محمد اليزيدي وقادة استقلاليون آخرون فكان لهذا النبأ وقع عنيف في الشعب الذي اندهش لهذه الاعتقالات وقامت اذ ذاك مظاهرات عنيفة بفاس والرباط وسلا فتلقى الجند الامر باطلاق النار على الجماهير .

وقد أسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى

واعتقل أزيد من خمسة آلاف شخص في مختلف نواحي المغرب (فاس وجدة - الرباط - سلا - ازرو) وكابد الوطنيون أقسى أنواع التعذيب والحرمان في معسكرات الاعتقال الفرنسية .

وقد حكم بالاعدام على عدة وطنيين ونفذ الاعدام صبيحة عيد المولد الشريف كما حكم على عدة أفراد بالأشغال الشاقة الدائمة أو المؤقتة وأقفلت المعاهد الثانوية الاسلامية وأجبر وزيران على تقديم استقالتهما ثم نفيا وأوقف عدد كبير من الموظفين .

وعاش المغرب في عهد ارهاب طوال سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ .

وكان حزب الاستقلال يوالي نداءاته الى الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي لاقناعهما بحسن نيته وأنه لم يكن يريد الالقاء بالفرنسيين في عرض البحر وانما كان يريد البحث معهم عن الوسيلة العملية لتعويض نظام الحماية بمعاهدة تبرم بكامل الحرية وتضمن سيادة المغرب دون أي مساس بما للفرنسيين من مصالح مشروعة .

وفي عام ١٩٤٦ خيل للمغرب وقوع انفراج في علاقاته مع الادارة الفرنسية فقد قام السفير ايريك لابون الذي كان اذ ذاك مقيما عاما بالمغرب بعمل ودي ازاء حزب الاستقلال وذلك بتحرير الزعيم علال الفاسي والأمين العام بلافريج كذلك والوزاني .

نعم، كان هنالك عدة وطنيين لا يزالون في غياهب السجون ولكن الحوار بدأ على كل حال ولم تدم المذكرات طويلا لان السفير لابون أظهر صرامة فيما يخص شكليات الحماية ولانه وضع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى توطيد سيطرة رؤوس الأموال الفرنسية على خيرات البلاد المعدنية .

وفي يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ قام جلالة السلطان بزيارة رسمية لطنجة وشعرت الادارة الفرنسية بأن رحلة كهذه من شأنها أن تبرز وحدة المغرب بالرغم من الحدود الاصطناعية التي أحدثها الحاميان الفرنسي والاسباني .

وفي صباح يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ طرأ حادث بسيط في أحد أحياء الدار البيضاء فوقع استغلاله للقيام بمجزرة من أجل عرقلة الرحلة الملكية ، ذلك أن جنودا سنغاليين مسلحين هجموا على المارة المغاربة فقتلوا وجرحوا وفتكوا .

ويعتبر خطاب جلالة السلطان بطنجة حادثا بارزا في تاريخ الحماية السياسي

فقد حيى جلالة السلطان جامعة الدول العربية ونادى فى نفس الوقت بحقوق شعبه فى الحرية والسيادة .

هنالك ثارت ثائرة الصحافة الفرنسية فانحت بالاقذاع فى حق المغرب بل فى شخص السلطان نفسه وطالبت بارضائه .

وبعد هذا الخطاب بشهر عين الجنرال جوان مكان ايريك لابون .

وسنرى ما قام به الجنرال جوان فى المغرب (من مايو سنة١٩٤٧ الى سبتمبر سنة ١٩٥١) من أعمال فى الفصل المعنون بـ « الازمة المغربية » .

الازمة المغربية

لقد كانت مهمة الجنرال جوان تنفيذ برنامج خطير هو :

١ ـ **صد المغاربة قصرا وشعبا عن فكرة الاستقلال** وصرف نظرهم عن الشرق والجامعة العربية وتوجيهه نحو الوحدة الفرنسية كما صرح بذلك في كثير من خطبه .

٢ ـ **الضغط على صاحب الجلالة** للحصول على عزل بعض كبار الموظفين وبعض القواد لادخال الرعب في قلوب سائر الموظفين المغاربة وحمل الموالين منهم للقصر على الخضوع لسلطة المراقبة الفرنسية .

٣ ـ **محاولة نزع السلطة التشريعية** من يد صاحب الجلالة وتأسيس مجلس وزراء مختلط تحت رئاسة السكرتير الفرنسي للحماية ومعنى ذلك تأسيس حكومة من وزراء صوريين لا سلطة لهم ولا نفوذ ومن مديرين فرنسيين بيدهم مقاليد كل شيء .

٤ ـ **احداث سلك خلفاء للباشوات** بمختلف المدن يعينون من قبل الادارة الفرنسية مباشرة قصد تقوية حكمها المباشر وخنق حرية الاجتماعات وتقوية نظام التجسس والارهاب .

٥ ـ **محاولة تحويل نظام البلديات** القائم ليصبح للجالية الفرنسية بالمغرب حق الانتخاب وحق التقرير في المجالس البلدية .

٦ ـ **محاولة تحويل المجلس** المدعو مجلس شورى الحكومة من مجلس مقيمي الى شبه مجلس نيابي يكون جميع أعضائه منتخبين نصفهم مغاربة ونصفهم فرنسيون .

وهناك مشاريع أخرى من هذا النوع كادماج الاذاعة المغربية في الاذاعة الفرنسية وما الى ذلك .

٧ ـ **المناشير**

لما لاقى الجنرال جوان معارضة شديدة من لدن صاحب الجلالة في جل هذه المشاريع عمدت الادارة الفرنسية الى أساليب دنيئة ترمي الى النيل من كرامة السلطان وهدم نفوذه في النفوس بواسطة مناشير كلها قذف وبهتان ، وكانت

قضية مناشير المدير الفرنسي للداخلية فضيحة كبرى زادت في شقة الخلاف بين المغاربة والفرنسيين •

٨ ـ احياء الطرق الضالة

كما عمدت الادارة الفرنسية الى احياء الطرق (الصوفية) الضالة بعد اندثارها منذ زمان وتشجيعها للمشعوذين والدجالين والخرافيين الذين تقلص نفوذهم بانتشار روح الاصلاح الديني والحركة الوطنية وقصد الادارة الفرنسية من ذلك عرقلة ما يدعو اليه صاحب الجلالة من تعليم المرأة المغربية وتطهير الدين من الخرافات •

٩ ـ ادعاء السيادة المزدوجة

صرح الجنرال جوان لدى أكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس في خطاب له بأن الحكم في المغرب بيد اثنين الملك من جهة والمقيم العام ممثل فرنسا من جهة أخرى ، ومعنى ذلك أن السيادة بالمغرب في نظره ملك مشاع بين الملك وفرنسا في حين أن السيادة المغربية جزء لا يتجزأ منصوصة بعهود دولية منها عقد الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، وعقد الحماية نفسه •

١٠ ـ تسهيل هجرة الفرنسيين: والأموال الفرنسية الى المغرب لتكثير عدد الجالية الفرنسية والزيادة في الاستحواذ على الاقتصاد المغربي •

* * *

محادثات صاحب الجلالة في باريس اكتوبر سنة ١٩٥٠

بينما العلاقات بين القصر والاقامة العامة تزداد يوما بعد يوم تعقدا وشدة اذا بحكومة الجمهورية الفرنسية تستدعي صاحب الجلالة لزيارة ودية للديار الفرنسية فلم يلب صاحب الجلالة الدعوة الا على شرط عرض القضية المغربية بصفة رسمية على أنظار الحكومة الفرنسية والتفاوض معها في ايجاد حل مرض لهذه القضية كما اشترط أن لا يغادر المغرب الا بعد تعيين أعضاء ديوانه •

وأثناء مقام صاحب الجلالة بباريس قدم مذكرتين لحكومة فرنسا يطالب فيهما بالغاء عقد الحماية فكان جواب الحكومة الفرنسية المراوغة واقتراح تشكيل لجان مختلطة بالرباط لدرس اصلاحات جزئية في نطاق الحماية • هذه الحماية التي أجمعت الامة المغربية ملكا وشعبا على بغضها فأبى صاحب الجلالة الا أن يصدر

بلاغا قبل مغادرته فرنسا يصرح فيه بعدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية التي أبت الا أن ترضي الجالية الفرنسية بالمغرب التي ترعرعت في ظل الحماية على حساب الشعب المغربي . ولما عاد جلالته الى المغرب استقبل من لدن شعبه استقبالا حماسيا تأييدا له على مواقفه بفرنسا فهال الاستعمار أن يصبح المغرب شعبا وملكا يطالب بحقه في الاستقلال ، وهنا بدأ الجنرال جوان يحيك مؤامرته التي أدت الى الازمة القائمة بالمغرب .

* * *

مؤامرة الجنرال جوان

وكان هدف هذه المؤامرة الضرب على يد دعاة الاستقلال وفي مقدمتهم صاحب الجلالة ورجال حزب الاستقلال وكل حركة وطنية والقضاء على روح المعارضة لدى رجال القصر الملكي وممثليهم في مختلف النواحي حتى اذا ما تم للادارة الفرنسية القضاء على كل مقاومة أمكنها ـ وهي صاحبة اليد المطلقة ـ أن تشرع في تنفيذ برنامجها .

تحضير المؤامرة واتخذ الجنرال جوان لذلك وسائل منها :

١) تعبئة الصحافة والاذاعة والسينما بالمغرب وفرنسا فقامت هذه الابواق بحملات عنيفة تزعم فيها التواطؤ بين صاحب الجلالة وحزب الاستقلال والشيوعية وتتهم صاحب الجلالة بتعرضه لكل اصلاح تقترحه الادارة الفرنسية لتطور البلاد كما تتهم حزب الاستقلال بنكران جميل فرنسا على المغرب وسبها وسب ممثليها واستعمال العنف والتفرقة بين عناصر الشعب .

في حين أن من الثابت أن صاحب الجلالة لا يعترض على ادخال اصلاحات على بلاده وانما يطالب بدرس المشاريع التي تعرضها عليه الادارة الفرنسية ، ويرفض كل ما فيه ضرر على مصالح البلاد العليا وسيادتها .

ومما يجدر بالذكر أن جميع هذه الاراجيف التي كانت تروجها الدعاية الفرنسية بالمغرب وفرنسا مصدرها من مصلحة الاخبار بالاقامة العامة ومكتب المقيم العام بباريس في حين أن الصحافة العربية بالمغرب تخنقها الرقابة الفرنسية خنقا وتمنعها حتى من حق الرد على تلك الاراجيف .

٢) تعبئة عناصر الرجعية بالبلاد من بعض أصحاب الطرق وبعض صنائع

الاستعمار وبعض الباشاوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على مصالحهم وثروتهم التي نموها على حساب الشعب باستغلالهم ما لهم من اختصاصات ادارية وقضائية وجبائية أبت الادارة الفرنسية الا أن تتركها بأيديهم لأنهم من صنائعها ولأنها تجد فيهم خير مساعدين لتنفيذ خطتها . وأعظم مثال لذلك ما قام به الجلاوي (*). باشا مراكش أحد المسخرين في هذه المؤامرة

٣) تعبئة البوليس والجند والبادوسية لمحاصرة أبواب القصر وأبواب المدن والأحياء الاهلية وذلك للحيلولة دون كل مظاهرة أو حركة احتجاج وتذمر وقطع كل صلة بين صاحب الجلالة وأفراد شعبه .

٤) ضرب نطاق الحصار على البلاد بأجمعها وعدم السماح لأي مغربي بمغادرة البلاد وسحب رخص السفر للخارج لمن كانت بيدهم .

وبعد ما أخذ الجنرال جوان جميع عدته للقيام بهذه المؤامرة كما ذكرنا شرع في تنفيذها فانتهز حادثة الباشا الجلاوي لمحاربة صاحب الجلالة وحادثة مجلس الشورى لمحاربة حزب الاستقلال .

١) حادثة الباشا الجلاوي ان هذه الحادثة بسيطة في حد ذاتها لا تخرج عن نطاق زجر رئيس لمرؤوسه ولكن مكتب الاستخبارات بالاقامة العامة نشر رواية لما ادعاه بالنزاع الواقع بين صاحب الجلالة والجلاوي فذكر أن الجلاوي ندد بحزب الاستقلال وأساليبه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعي وانحراف أعضائه عن تعاليم الاسلام والتقاليد المغربية وعاب على صاحب الجلالة موقفه منه

(*) سأل صحافي من مجلة « كنزين » شارل داركون النائب بالمجلس الوطني عن شخصية الجلاوي فقال. كثيرا ما يلتبس الامر على الناس فبينما يرجع لمكانة الباشوات والدور الذي يقومون به فالناس يحسبونهم من أولئك الاقطاعيين الذين يملكون سلطة موروثة في حين ان الادارة الفرنسية هي التي تعين أولئك الباشوات كلهم بدون استثناء الجلاوي الذي هو اقدمهم والذي هو صنيعتنا منذ فجر الاحتلال ومنذ ذاك ونحن نغنيه ثم زدناعا ثلته شهرة بتعييننا أبناءه قوادا وسهلنا عليه ارتكاب مظالمه والكل يعرف المصدر المزري لثروته ولم نكن في هذا العمل متساهلين فحسب بل كنا مشاركين في الجرائم التي يرتكبها ولا زلنا كذلك فالاقطاعية في المغرب لم تكن شيئا واقعيا ليس لفرنسا الاحق الاسف له بل هو واقعي من عمل فرنسا الرسمي الذي تعمل على ازدهاره وتسييره حسب أهوائها السياسية .

وراحت الصحافة الفرنسية تنسج على هذا المنوال وتظهر باشا مراكش في صورة المدافع عن الاسلام وتحليه بمزايا ليس له منها شيء فصدر البلاغ الآتي من لدن الصدر الاعظم (رئيس الحكومة المغربية) :

بيان حقيقة من الصدارة العظمى

• أذاعت بعض الصحف رواية خاطئة عن الأسباب التي دعت صاحب الجلالة أيده الله الى مؤاخذة باشا مراكش يوم حضوره بالقصر العامر بمناسبة عيد المولد النبوي الأخير •

ان الحادث الذي بالغت الصحافة في عرضه ووصفه بخلاف بين صاحب الجلالة والباشا المذكور ليست له أية صبغة سياسية والواقع أن الامر لا يعدو عتابا موليا موجها الى أحد ولاته •

وغير صحيح أن المساعي التي قام بها باشا مراكش لدى صاحب الجلالة كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة الى اطلاع جنابه الشريف على ما يساور دوائر متمسكة بالمبادىء الدينية والتقاليد من قلق مزعوم ، تلك الدوائر التي لا صفة للباشا تخوله الكلام بالنيابة عنها والاعراب عن آرائها ، وانما كانت تهدف تلك المساعي الى حرمان سكان عمالته من حق رفع ظلاماتهم الى القصر العامر وذلك بعدم قبول وفودهم بالاعتاب الشريفة وبصرفهم عنها وترك أمرهم موكلا اليه وقد أعرب الباشا علاوة على هذا عن استيائه من الحملات الموجهة اليه من لدن الاحزاب السياسية وبعض الصحف الفرنسية •

فلفت صاحب الجلالة نصره الله نظره الى أنه لا يمكن بوجه من الوجوه أن تحرم طائفة من رعاياه مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم الى جنابه العالي بالله وان هناك محاكم جزرية لعقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا وغيره من ولاة المخزن الشريف من أنواع القذف •

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر وأكد شكواه بعبارة لا تخلو من وقاحة أمره صاحب الجلالة بالانصراف وأبلغ اليه بواسطة وزيره الصدر الاعظم أن لا يعود الى القصر الملكي حتى يصدر له الامر بذلك •

وبهذه المناسبة تعيد الصدارة العظمى الى الاذهان أن صاحب الجلالة لم يحد عن الخطة التي رسمها لنفسه بالسير بالبلاد نحو مصيرها المجيد غير متأثر بأي

تأثير حزب من الاحزاب وفى نطاق العدالة واحترام المبادىء الاسلامية والتقاليد الصحيحة المرعية التى اضطلع بحراستها والذود عنهـا ولا يغيـبن عن أذهان الباشوات والقواد الذين ليسوا سوى ممثلى صاحب الجلالة ان الواجب يقضى عليهم بخدمة الصالح العام اقتداء بعاهل البلاد .

٢٥ ربيع الاول عام ١٣٧٠ موافق ٤ يناير سنة ١٩٥١ »

٢) حادثة مجلس الشورى وخلال دورة عاديةبمجلس المقيمالمدعو بمجلس شورى الحكومة أثبت بعض المقررين الذين ينتمون لحزب الاسـتقلال ما فى توزيع الميزانية المغربية من حيف لفائدة الجالية الاجنبية مرتكزين فى تقاريرهم على الارقام والمستندات التى استقوها من الادارة الفرنسية نفسها فقال السيد أحمد اليزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الغرف المغـربية للتـجارة والصناعة فى تقريره ما يأتى :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديموقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التى تهم الدولة وللجهود التى تبذلها فى تحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

«وأهم ميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شىء تعبيرا واضـحا مدعما بالارقام عن سياسة الحماية » .

وختم المقرر تقريره قائلا :

« وقد يكون خيانة منا للثقة التى وضعها فينا منتخبونا ان لم نقل ان الميزانية كما تضعها الادارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المغربى ونحن لاتتوجه بانتقاداتنا الى الاخصائيين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن الى السياسة التى هم مضطرون الى الخضوع لها .

« فاتهامنا اذن موجه الى نظام الحماية بأجمعه » .

وقال بعد ذلك السيد محمد الاغزاوى المقرر لميزانية الاشغال العموميـة فى تقريره : « من الثابت أن الجالية الاوربية التى تزداد يوما فيوما سـيطرتها عـلى مقاليد الاقتصاد المغربى هى التى تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هـذا الجهاز الاقتصادى المؤلف من الموانىء والطرق والسكك الحديدية والسدد ـ الخزانات ـ الى غير ذلك . أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة

ثانوية ضئيلة » .

فعمد الجنرال جوان الى طرد السيد الاغزاوى رئيس الغرفة المغربية للتجارة والصناعة بفاس لاجل ما صرح به من حقائق فانسحب تضامنا معه رئيس جامعة الغرف التجارية والصناعية السيد احمد اليزيدى وجل الاعضاء المنتخبين وقامت قيامة الادارة الفرنسية اثر ذلك ووجهت حملة شعواء ضد حزب الاستقلال لكي تنال من سمعته ونفوذه أمام الجمهور المغربي وتحمل صاحب الجلالة على التبرؤ منه علانية .

٣) تهديد الجنرال جوان لصاحب الجلالة ـ وبينما هذه الاستعدادات ووسائل الارهاب قائمة على قدم وساق اذا بالجنرال جوان يقابل صاحب الجلالة تلك المقابلة التاريخية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ قبل سفره الى أمريكا رفقة رئيس الحكومة الفرنسية .

واشتملت مطالب الجنرال جوان على ما يلي :

أولا ـ التبرؤ من حزب الاستقلال .

ثانيا ـ طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .

فاعتبر صاحب الجلالة انه بصفته ملكا للبلاد يريد أن يبقى فوق الاحزاب أما طرد الموظفين فلا يرى له مبررا .

وعند ذلك أنذره الجنرال جوان قائلا : « اما أن تنفذوا طلباتي واما أن تتنازلوا عن العرش والا فسأخلعكم تطبيقا لاوامر حكومتي وها أنا ذاهب الى أمريكا وفي وسعكم أن تفكروا في الامر » .

وبعد هذه المقابلة وقع تطويق أبواب القصر بالشرطة بينما كلفت الادارة الفرنسية الجلاوى بحمل رؤساء القبائل على قبول خلع الجنرال جوان لصاحب الجلالة .

وما لبث الشعب المغربي أن سمع بالتهديد الواقع على شخص صاحب الجلالة لان الصحافة الفرنسية أخذت تصرح باحتمال تنازل جلالته فسارع علماء فاس مؤيدين من علماء المغرب كله حواضره وبواديه الى تجديد بيعتهم لصاحب الجلالة محمد الخامس في عريضة قدمها وفد خاص لصاحب الجلالة وقد استنكروا فيها موقف الجلاوى وأتباعه ونفوا عنه كل صبغة تخوله نصب نفسه للدفاع

عن الدين .

وقام حزب الاستقلال من جهته يستصرخ بدول العالم فكان لذلك من الاثر بالعالم الاسلامي كله ما حمل الجامعة العربية على التدخل في الامر وصرح معالي عبد الرحمن عزام باشا الامين العام للجامعة العربية معلنا تأييد الجامعة العربية لمطالب الشعب المغربي ومنددا بالاستعمار الفرنسي ومناوراته .

وفي ١٢ فبراير بعد ما عاد الجنرال جوان من أمريكا تقابل مرة أخرى مع صاحب الجلالة وعرف بعد أنه جدد له طلباته المذكورة .

وفي الغد عقد صاحب الجلالة مجلسا وزاريا أضاف اليه أفرادا من علماء الدين لدرس مشروع الاقامة وبعدما تداول المجلس الوزاري أجمع أعضاؤه على أن لاموجب للتبرؤ من طائفة معينة من رعايا صاحب الجلالة ثم توجهت الهيئة الوزارية عند الجنرال جوان لتبلغه مشافهة ما قررته ، فعامل الجنرال جوان أعضاء الهيئة بما لا يليق بمقامهم وكرامتهم وخاطبهم قائلا : «ان لم تنفذوا ارادتي فان القبائل البربرية ستنقض على أهل المدن بالذبح والسلب والنهب وحينئذ تأتون الي وتطلبون مني أن أحميكم ولن أغيثكم » .

فثبت الوزراء على موقفهم . وفي يوم ٢٢ فبراير قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر فاذ ذاك طلب صاحب الجلالة من الحكومة الفرنسية تحكيمها .

٤) بروتوكول ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ ـ وأعلنت الصحافة الفرنسية نبأ قطع العلاقات في مقالات بارزة وزاد في توتر الجو ما أمرت به سلطات المراقبة الفرنسية فرسانا من القبائل من قصد فاس والرباط والنزول بأرباضهما دون أن تبين لهم السبب الحقيقي لهذه الحركة بل قالت لفريق منهم انهم ذاهبون لحضور حفلة لدى صاحب الجلالة ولفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال مقيم جديد ولفريق انهم ذاهبون لحفلة وزير من وزراء فرنسا ولفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال وزير أمريكي فانخدع الفرسان لذلك لانهم معتادون أن يسخروا في جميع الحفلات الرسمية بينما أخذت الصحافة الفرنسية تضلل الرأي العام في الخارج مدعية أن القبائل الهائجة وسكان الجبال المسلحين متوجهون للهجوم على الاهالي من سكان المدن وان الادارة الفرنسية اتخذت الاحتياط فأرسلت بعض جيشها

لحماية الخواضر وكان القصر الملكي ومقر ولي عهد المملكة المغربية محاطين بالجيوش الفرنسية بدعوى حماية العائلة الملكية .

في هذا الجو المرعب توجه م . دوبلصون الى القصر الملكي يوم الاحد ٢٥ فبراير وسلم لصاحب الجلالة رسالة رئيس الجمهورية تاكد أن فيها تأييد الحكومة الفرنسية للجنرال جوان ودعوة لصاحب الجلالة الى الاذعان .

وعند الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم أرسل الجنرال جوان لصاحب الجلالة نص بروتوكول مع انذار شفوى بأنه ان لم يوقعه صاحب الجلالة في ظرف ساعتين فيجب على جلالته أن لا يعتبر نفسه ملكا على البلاد .

ويحتوى البروتوكول المذكور على النقط الآتية :

١) اصدار بلاغ ملكي وبلاغ وزارى لاستنكار أساليب ما عبر عنه بحزب من الاحزاب .

٢) طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي المخزن ومدير جامعة القرويين .

٣) تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

٤) عزل بعض القواد وتعيين آخرين عوضهم فرضتهم الادارة .

ولا ذنب لاولئك كلهم الا وقوفهم الى جانب صاحب الجلالة لما قرر خلعه ان تمادى في مقاومته كما صرح بذلك ديسانج في مجلة الاوبسرفاتور بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ .

٥) التوقيع على المراسيم التشريعية التى كان الخلاف قائما في شأنها بين القصر والادارة الفرنسية ومن الغريب أنه بمجرد ما وقع الحصول على توقيع صاحب الجلالة أمرت الادارة الفرنسية فرسان القبائل بالرجوع الى منازلهم .

أما بفاس فقد أبت الادارة الفرنسية الا أن تقوم بتمثيل فصل آخر من الرواية وذلك بأن أمرت فرسان القبائل بشق شوارع المدينة حاملين رايات فرنسية كأنهم متظاهرون ونصبت الادارة في الاحياء الاوربية أبواقا نادت بها على الاوربيين ليخرجوا لمشاهدة القبائل يتظاهرون عفوا ضد الاستقلال ويعلنون ولاءهم واخلاصهم لفرنسا . وقد أخذت صور لذلك وشرائط سينمائية عرضت بقاعات السينما للتأثير على الجمهور .

والى القارىء ما كتبه أحد الفرنسيين بالمغرب في هذا الصدد :

« رفيقي العزيز :

« أكتب لك وقلبي مفعم حزنا وألما . ان ما شاهدته اليوم ليشيع حقا ، وليس السبب في ذلك الخلاف الخطير الذي بين القصر والاقامة العامة ، بل السبب هو الاساليب المستعملة لتضليل الرأى العام . واني بصفتي فرنسيا ودمقراطيا لا يمكنني أن أحبذ مثل هذه الاساليب . لقد شاب قرني في السياسة فاصبحت أميز ما بين العواطف النبيلة والاساليب التي يجب استعمالها للوصول الى اقناع الناس في شأن وجهة نظر بسيط وقد بين لنا سارتر ان طرق الحرية ملتوية محفوفة بالاخطار .

« ومع ذلك فان بيرتون تنبأ في مقاله الافتتاحي الذي تجده بصحبة خطابي بأن هذا اليوم (الاثنين) سوف يكون يوم نحس .

« ان الانسان يعجزه الادراك عند ما يشاهد أن ما يقرب من ١٠٠٠٠ فارس صدوا عن عملهم الفلاحي وجيء بهم الى فاس بدعوى أن بها حفلة عظمى وتركوا قائمين أمس اليوم خارج أبواب المدينة غطاؤهم السماء ثم أحيطوا برجال الشرطة واستعرضوا بشوارع المدينة لاثارة الفزع في قلوب السكان .

« كيف يمكن لفرنسا – سيدتنا فرنسا كما يقول دوكول – فرنسا التي قامت بثورة سنة ١٧٨٩ أن ترذل فترتكب مثل هذه الاساليب .

« فمن المقصود بهذه الخديعة وأى هدف يرمي اليه ؟ أى معنى لهذه المظاهرات المدبرة التي تقذى العيون ؟ أهذا هو تطبيق معاهدة الحماية المؤرخة في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ التي ينص فصلها على تأييد جلالة السلطان ضد كل خطر يمكن أن يهدد سلامة مملكته ؟ انهم ينشرون البغضاء في قلوب البدو ضد سكان المدن الى حد أن الناس بدكالة أحرقوا دار رجل غير موال للادارة وبعد هذا كله يصبح الراديو بأن جنود القوم يحرسون قصر السلطان من المتظاهرين الذين ربما يقصدونه فما المقصود من عملنا هذا ؟ أليس لنا وزراء اشتراكيون ؟ ان الانسان ليتمنى أن لو كان يحكمنا قوم رجعيون فنستطيع على الاقل أن نفهم حقيقة الامر

« أيزعمون أن هذه البلاد غير قادرة على حكم نفسها بنفسها فكيف استطاعت اذن أن تتكتل ضد مالا يلائمها . وبما أن كل مأساة لا تخلو من فكاهة فان بعض أولئك الفرسان على ما يقال كانوا يخشون أن يوجهوا الى القتال بالهند الصينية .

« وعلى كل فان شوارع المدينة أثناء المظاهرات كانت تقريبا خالية من السكان

يسودها سكون عميق » •

وعلم من بعد أنه خلال يوم ٢٥ فبراير أعدت طائرة لنقل صاحب الجلالة وعائلته خارج المغرب ان أصر على الامتناع من التوقيع كما أنه كان من المقرر أن يتوجه الجلاوي وأصحابه المسلحون على يد الاقامة العامة الى فاس لاكراه علمائها على مبايعة سيدي محمد بن عرفة العلوي •

ويوم ٢٦ فبراير أذاعت الاذاعة الفرنسية أن اتفاقا (هكذا) وقع بين صاحب الجلالة والجنرال جوان وان الازمة انتهت فأمرت الادارة الفرنسية بتزيين جميع المدن بالرايات الفرنسية وبالغت في اذاعة تصريحي صاحب الجلالة والصدر الاعظم وصارت تجمع الناس في المدن والبوادي وتطلب منهم أن يوقعوا على عرائض الولاء لفرنسا والعداوة لحزب الاستقلال وبلغت المغالطة والوسائل الخسيسة بالادارة الى أقصى حد فمن ذلك أنها عمدت بقرية السخيرات الى العاطلين وطلبت منهم أن يقيدوا أسماءهم في لوائح ادعت انها لوائح من سيبحث لهم عن عمل ولم تلبث أن أصبحت تلك اللوائح « عرائض ولاء » وكذلك بسطات وغيرها من الجهات فان السلطة طوقت الناس الموجودين في السوق الاسبوعي بينما صعد الباشا ليعلق على تصريح الملك وذلك لتستطيع شركة السياسة الفرنسية تسجيل أشرطة تدعي أنها تمثل المظاهرات التي قام بها عفوا البدو ضد حزب الاستقلال • أما بقبيلة الرحامنة فان الادارة اقتصرت على نسخ قوائم الذين يؤدون الضرائب وما أطولها • وفي ناحية فاس اكتفى قائد قبيلة بوضع أصبعه عن عدد الافراد الذين كلف جمعهم لهذا الصدد •

وننصت الآن الى شهادة مسيو بير باران الذي كان نائبا فيما قبل عن فرنسي المغرب بالمجلس التأسيسي الفرنسي وقد نشرتها مجلة الاوبسرفاتور :

« رسالة موجهة من فرنسي يقطن بالمغرب الى السيدين م• روس و ك• بوردي بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ « انني والاسى يملأ قلبي أكتب لكما هذه الرسالة لاصف لكما القاذورات التي نعيش فيها هنا •

« فلا شك أنكما سمعتما بالمظاهرات التي تسارعت القبائل من تلقاء أنفسها الى القيام بها قصد اظهار ولائها لفرنسا وسأدلي لكما بتحقيقات تيسر لكما معرفة الحقيقة ولن أحدثكما طبعا الا عن الناحية التي أقطن بها وأنتما تعلمان أن مايجري بناحيتي يجري مثله بالنواحي الاخرى •

ولنبدأ بحادث له مغزاه فقد نشرت الصحف الفرنسية الثلاث التي تصدر في البيضاء بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ الخبر القصير الآتي ذكره وهو وارد بنص واحد في جميعها فليس اذن هذا الخبر اختلاقاً من صحفيين فقدوا رشدهم بل هو صادر عن مصدر رسمي وقد وزع على جميع الصحف واليكماص الخبر:

« بلغنا في هذا الصباح أن بيتا يسكنه وطني قد اشتعلت فيه النار بالقرب من البير الجديد ليلة ٢٥ فبراير » .

« في حين أني أسكن البئر الجديد وأسعى منذ نحو ٤٨ ساعة للحصول على تدقيقات ولم أتمكن بعد لغاية مساء اليوم ٢٧ فبراير من العثور على الدار المحروقة ولا يدري ساكن في القرية شيئاً عن هذا الامر .

« انه أمر جد غريب أليس كذلك ؟

« لكن صحف اليوم ٢٧ فبراير تخبرنا أن « كثيرا من الفلاحين شخصوا الى أزمور عند الزوال وقد انضم اليهم صناع وتجار من المدينة وبعض قدماء المحاربين المغاربة فقصدوا ضريح مولاي بوشعيب الذي أعلنت زاويته عزمها على الانضمام الى الحركة ولهذه الزاوية نفوذ كبير في تلك الناحية وقد كان موقفها صريحا ضد حزب الاستقلال ثم قصد الموكب سعادة الباشا فمشى في طليعته واجتمع الكل أمام مركز المراقبة المدنية لتقديم عريضتهم .

« واليكم الرواية الرسمية سأقول لكما ما حدث في الواقع .

« في عشية ٢٥ فبراير طاف المكلف على الناس في البئر الجديد ليعلمهم بأنه يتعين عليهم أن يذهبوا في الغد الى أزمور في الساعة ٨ وأشار الى أن من يتخلف منهم عن الذهاب الى الدعوة يندم ولم يستطع أو لم يرد ذكر موجب هذه الدعوة فظن كثير من المغاربة انه للتلقيح ضد السل .

« وبالطبع ذهب في الغد عدد كبير من الاهالي الى أزمور وكثير منهم ركبوا في سيارات غير مأذون لها بنقل المسافرين لكن رجال الشرطة كانوا متعامين في ذلك اليوم عن مثل هذه المخالفة .

« وعند وصولهم الى أزمور تم تصفيفهم رباعا أو خماسا وطيف بهم عدة مرات في أزقة المدينة ليشاهدهم سكانها .

« وكدت أنسى أن أقول أن كثيرا منهم عند مردرهم بسوق الاثنين – أي في منتصف الطريق من البئر الجديد الى أزمور – أتيح لهم أن يروا أعوانا يرغمون

الناس بدون رفق على ترك بضائعهم في حراسة بعضهم والانضمام الى المسافرين .

وعند الزوال كان هؤلاء الناس المساكين لا يزالون في أزمور بعد مرورهم في موكب ماكثين في موضعهم من دون أن يعرفوا بعد لماذا وقع استدعاؤهم فطلبوا أن يسمح لهم بالذهاب لتناول الغداء فلم يسمح لهم به وأبادر الى القول بأنهم انتظروا حتى الساعة الخامسة ظهرا قبل أن يتمكنوا من تناول الطعام .

وخلال مقامهم بأزمور وجه اليهم خطاب صغير لم يشتمل على قذف واختلاق ولم يخرج عن المألوف من عبارات الدعاية العادية مذكرا اياهم بكل ما يدينون به لفرنسا آمرا اياهم بعدم الانصياع الى نصحاء السوء وبالوشاية بهم ثم سمح لهم بالرجوع الى حال سبيلهم .

وبديهي أن جميع هؤلاء المساكين قد أضاعوا عمل يومهم وتحملوا مصروفات السفر .

فأنتما تريان أن رواية الصحف لا تبتعد في الجملة عن الحقيقة بأكثر من ٩٠ في المائة ولكن هل بلغ الامر بالعصابة التي ترهق المغرب في الساعة الراهنة الى أن تستخف بالشعب الفرنسي كل هذا الاستخفاف فتلفق له هذه الخزعبلات المدهشة التي نقرأها في الصحف الصادرة هنا وبفرنسا .

هل المغرب يا ترى بلاد ينعدم فيها الامن بحيث يستطيع الطائشون إحراق الدور ؟ هل المغرب يستعصى زمامه على الأيدي بحيث يستطيع آلاف الفرسان المجيء الى فاس والى قصر السلطان بالرباط وهو الذي يبدو أن من الواجب حمايته وتعجز السلطة عن منع كل هذا ؟ ان هذا هو الشيء الخطير والخطير جدا أن الميكافيليين الذين يتخبطون في أكاذيبهم لا يفطنون من خلال نواياهم السيئة الى أنهم يعطون أسلحة ضدهم .

وهل يظنون حقا أن سكان هذه البلاد النزهاء سيسكتون من دون أن يحتجوا على تزييف الحقيقة .. ؟

أما أنا فاني عاجز عن ذلك وينبغي أن أقول أني طيلة الـ ٣٥ سنة التي قضيتها في المغرب وخصوصا منذ ابتداء ديكتاتورية الجنرال جوان قد شاهدت في هذه البلاد عدة أشياء غير صالحة ولكني كنت ما أزال ساذجا ولم أكن أعتقد أنه في الامكان الانغماس الى هذا الحد في الكذب والضعة .

أواه ثم أواه هلا يتأتى للمغرب يوما التخلص من هذه العصابة الشريرة

التي ستفضي به الى بغض فرنسا ».

وزيادة على هذه الحركة التي نظمتها الادارة للتظاهر ضد الملك وحزب الاستقلال فانها سلطت على البلاد كلها موجة من الارهاب والقمع وكانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أول ضحية وذكرت مجلة الاوبسير فاتور في عددها المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ رغم ما تدعيه الاقامة العامة فان عدد أعضاء حزب الاستقلال المعتقلين يمكن أن يقدر بنحو الالفين وقد حكم عليهم بالسجن بتلك التهم المعروفة كعقد اجتماع بغير اذن أو تحرير منشورات وما الى ذلك .

وان عدد الاعتقالات منذ ذلك التاريخ لا يزال في ازدياد .

ولم يلبث الناس في البوادي وخصوصا في الاطلس أن تنبهوا للحيلة التي انطلت عليهم فقاموا بمظاهرات احتجاج من ذلك أن عشرات الآلاف من البدو توالوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية بأغبلو وتيلوين والقصيبة وتادلة والقباب وغيرها منادين « خدعتمونا فلسنا أعداء حزب الاستقلال وان ملكنا المحبوب هو صاحب الجلالة » ونشبت مشاجرات عنيفة بين المتظاهرين وبين القواد وأعوانهم وكان المتظاهرون يطالبون بعزلهم فلم تستطع الادارة أن تتمادى في ستر هذه الحوادث وأخذت تنشر ادعاءات كاذبة منها وقوع فتن بين القبائل ومعارك بالقصيبة وتلوين والقباب وغيرها فكيف يا ترى نشبت هذه المعارك وانتشرت في نواح مختلفة في آن واحد وذلك في الوقت نفسه الذي كانت تدعي فيه الادارة الفرنسية أن القبائل البربرية تقدم عبارات ولائها لفرنسا بدون شرط ولا قيد ، لكن مسيو جيجر المحرر المشهور بوكالة الانباء الفرنسية تنبه الى أنه لا يمكن التمادي في تضليل الرأي الفرنسي ، وذكر في جريدة الموند بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥١ : « اننا نرى اليوم مظهرا جديدا للازمة المغربية مباينا لما سبق اذ بلغنا أن جماعات من الاهالي يجتمعون في هدوء ببعض القرى على تخوم النواحي البربرية في جنوب مكناس ويقضون ساعات طوالا بدون أن يحدثوا جلبة ولا تظاهرا أمام مراكز المراقبات المدنية وقد بدأت هذه المظاهرات في أواسط الاسبوع المنصرم ومن السهل أن ندرك المحرك لهذه المظاهرات واذا ما سئل هؤلاء الناس عن مقصودهم اكتفوا بقولهم انهم يطالبون بعزل قوادهم الذين تجاهروا بالعداء للسلطان وكل ذلك كان يجري في هدوء وأدب فلا تستطيع الادارة الفرنسية زجرهم »

هذا قول م • جيجير أما الاقامة العامة فانها قابلت هذه المظاهرات السلمية بقمع عسكري عنيف فثارت ثائرة العالم العربي والاسلامي وتوارد على المغرب عدة • صحفيين من مختلف جهات العالم للقيام بالتحقيق في شأن هذه الحوادث ، غير أن الصحافيين المصريين منعوا من الدخول للمغرب وكان الدكتور محمود عزمي استطاع من قبل الدخول فأمكنه أن يسمع من جلالة الملك مباشرة شرح الظروف التي أدت به الى توقيع بروتوكول فبراير سنة ١٩٥١ اذ قال نصره الله: « اننا وقعنا تحت التهديد وكان توقيعنا اجتنابا لما كان يتوقع من عواقب سيئة تحل بشعبنا » •

ان الأزمة المغربية لا تزال مستمرة وقد وجهت الدول العربية من فبراير الى أكتوبر سنة ١٩٥١ نداءات متوالية لفرنسا قصد تصفية الخلاف الفرنسي المغربي بكيفية حبية دون أن يكون صدى لتلك النداءات اذ رفضت الحكومة الفرنسية كل تلك المحاولات الودية لانها لايهمها الا المحافظة على نظام استعماري بائد يمجه الضمير العالمي •

نعم لقد حاولت ايهام الناس بحدوث تحسين في علاقاتها مع المغاربةفأبدلت المقيم العام الجنرال جوان بالجنرال كيوم غير أن التصريحات الاولى التي قام بها الجنرال كيوم بالمغرب تدل على أن فرنسا أبدلت مقيما بمقيم ولكنها لم تبدل سياستها •

وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة

انتهــاء عهــد الامبراطورية الاستعمارية

شاهدنا على اثر الحرب العالمية الثانية تغيرا سريعا عميقا في خريطة العالم • فالامبراطوريات الاستعمارية التي كانت مفخرة ومصدر أرباح الدول الكبرى المستعمرة انهارت أشد انهيار أو تفككت تدريجيا تحت ضغط جبار من الشعوب المجاهدة في سبيل تحريرها واستقلالها الوطني •

وان الميثاق الاطلسي الذي صدر في أغسطس من سنة ١٩٤١ والذي وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية ـ ليحتوي على المبدأ الصريح في تغيير وضعية الامبراطوريات الاستعمارية ذلك التغيير الذي يتم الآن أمام أنظارنا •

فالفصل الثالث من الميثاق المذكور ينص على أن الدول الموقعة عليه « تحترم حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم التي تريد أن تعيش فيه وهي تتمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتي الى الامم التي جردت منها بالقوة •• »

ومنذ شهر مارس سنة ١٩٤٢ وتطبيقا لهذا المبدأ وعدت الهند بالاستقلال من طرف الانجليز الذين اضطروا الى أن يؤكدوا من جديد عام ١٩٤٣ عزمهم على اقرار « حكومات مسئولة » في سائر الكومنويلث (جامعة الشعوب البريطانية) وقد صدر نفس الوعد من الولايات المتحدة حيال مستعمراتها ، بينما أعلنت المملكة الهلندية في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ لاندونيسيا المحتلة من طرف اليابانيين ان « مؤتمر مائدة مستديرة » سيدعى بمجرد التحرير لتسوية علاقة أندونيسيا مع هولندا على أساس المساواة •

وفي عام ١٩٤٣ كان امضاء الهدنة من طرف المريشال بادلبو المؤسس الاكبر للامبراطورية الفاشستية الايطالية ـ ايذانا بانهيار هذه الامبراطورية والتخلي عن أراض شاسعة مثل الحبشة والبانيا والدوديكانيز واريتريا والصومال وليبيا •

وأدى استسلام اليابان عام ١٩٤٥ الى اضمحلال امبراطورية استعمارية أخرى أوسع وأضخم •

والرأي العام الدولي وهو لا يزال تحت تأثير الحرب أصبح عداؤه للاستعمار يزداد يوما بعد يوم • ويحتوي ميثاق الامم المتحدة المضى بسان فرانسيسكو

يوم ٢٥ يونية سنة ١٩٤٥ على فصل كامل (وهو ١١) يندد فيه بالاستعمار ويضع المبادىء التي يجب أن تحكم بموجبها الاقطار المستعمرة •

ويرمي هذا الفصل (البندان ٧٣ - ٧٤) الى حماية سكان المستعمرات وتحديد امتيازات الدول المستعمرة •

ويبدأ التصريح « بجعل مشروعية الاستعمار مرتكزة على رسالته المقدسة التي قوامها العمل بكل مافي المستطاع على تحقيق رفاهية سكان تلك الاقطار » • ثم يستنكر سياسة الاستعباد لان الدول الموقعة على الميثاق « تعترف بمبدأ أولوية مصالح سكان الاقطار المستعمرة » بل ان الميثاق استنكار للادماج المفروض اذ من واجب الدول تحقيق الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تلك الاقطار مع احترام ثقافة السكان « ويقترح الميثاق أخيرا انتهاج سياسة الاستقلال الذاتي وقد قبل أعضاء هيئة الامم المتحدة تطوير أهلية هذه الاقطار لحكم نفسها بنفسها واعتبار « مطامع هؤلاء السكان السياسية » واعانتهم على تطوير مؤسساتهم السياسية الحرة تدريجيا •

فماذا كانت نتيجة هذا الانقلاب العالمي الهائل وأفكار ما بعد الحرب في الامبراطورية الاستعمارية غير التي انهارت على أثر الانهزامات العسكرية ؟

لم تكن تلك الامبراطوريات قد عرفت نفس النهاية المفجعة التي عرفتها الامبراطوريات المنهارة فانها لم تبق من أجل ذلك مستقرة ،ذلك أن انبعاث وطنية الاهالي السريع قد زعزع هذه الامبراطوريات بكيفية خطيرة • ولمحاربة المطامع المشروعة التي تهدف اليها هذه الوطنيات ولتلافي مشاريع الرقابة الدولية استخدمت الدولة المستعمرة أساليب تختلف باختلاف مزاجها الوطني مع ترك مسئولية هيئة الامم في هذا الميدان جانبا •

الولايات المتحدة :

كانت جزر الفيلبين قد أصبحت عام ١٩٣٥ دولة تتمتع باستقلالها الذاتي ولكن خاضعة للرقابة الامريكية وقد أعلن استقلالها عام ١٩٤٦ تنفيذا للالتزامات السابقة •

هولندا :

تمخضت المعارك الدامية التي أدت اليها عودة الهولنديين الى جاوة عن

استقلال الجمهورية الاندونيسية التى أصبحت فى الوحدة الهولندية الاندونيسية عضوا وندا لهولندا .

المملكة المتحدة :

اجتازت الامبراطورية البريطانية خلال الحرب الاخيرة مرحلة عصيبة استثنائية فى تاريخها ، غير أن دهاء بريطانيا العظمى الدبلوماسى الفائق واجه هذه الحالة بمرونة وتبصر وحكمة .

وقد أصبحت بورما مستقلة ومنفصلة عن الجامعة البريطانية .

ولم تكتف المملكة المتحدة بأن تبرز بتجديد ثورى وهو احداث دومنيونات تختلف باختلاف أهلها كالهند والباكستان وسيلان بل خولت لمعظم ممتلكاتها من الجامايك الى ماليزيا الى نيجيريا وجزيرة موريس - دساتير جديدة موسومة بطابع واسع من الحرية وآخر دومنيون نشأ هو ساحل الذهب الذى يقع فى قلب أفريقيا السوداء .

ويعلم من جهة أخرى أن تصفية الامم المتحدة للامبراطورية الايطالية السابقة قد أدت الى استقلال برقة وليبيا .

الحل الفرنسى :

لاحظ الكسندر فارين (فى ذكريات حول جورج منديل بقلم فرنسيس فارين طبعة ١٩٤٥ - ص ٢٠٧-٢٠٨ كتبها بعد عودته من الهند الصينية على أثر محادثة أجراها مع جورج منديل حوالى شهر أغسطس من سنة ١٩٣٩) قائلا : « اننا لم نفرق فى التطبيق الادارى بين الشعوب التى توجد بينها أشد الفروق فقد عاملنا بنفس المعاملة تقريبا أناميا متوهلا للظفر بشهادة التبريز فى باريس وزنجيا متطيرا من زنوج أفريقيا الاستوائية .

كما أننا جردنا فى تطبيقنا الادارى شيئا فشيئا ولكن بصورة محققة سلطان المغرب من كل سلطة وكذلك باى تونس وامبراطور الانام وملك الكومبودج .

فبدلا من تركيز سلطة مراقبتنا على ما كان للمؤسسات القديمة من نفوذ قضينا بأيدينا على هذا النفوذ وتحملنا جميع المسئوليات .

ولكن فى هذا الوقت الذى يجرى فى العالم انقلاب عميق وفى هذه الساعة التى يتعين على بلادنا - كما يلوح - أن تطبق سياسة الدومنيون اذا

أرادت أن تحتفظ بامبراطوريتها الاستعمارية تلك السياسة التي أنقذت الامبراطورية البريطانية ـ فان مسألة الحمايات والميز بين الاجناس ما زالت موضوعة على البساط بشكل ملح ...

وقوام اصلاح هذه الحالة هو قلب كل السياسة المتبعة في امبراطوريتنا منذ أزيد من ثلاثين سنة ، أي أن نرجع الى السلطات والادارات الاهلية معظم النفوذ الذي جردناها منه تدريجيا .

« ان حل المشكل ليس بسهل وقد برهن مندل على ادراكه لذلك عندما صرح بأن الوزير الذي يتجرأ على القيام بهذا العمل يثير ضده جزءا من البرلمان

وجميع الادارات المحلية وجميع كبار الموظفين » .

وان لمندل الحق في اطالة القول في هذه المعارضة القوية التي يلاقيها تحقيق مثل هذا العمل لانه يعلم أكثر من غيره أن التعلق بأهداب الماضي هو أبرز خصائص سياسة فرنسا الاستعمارية فقد تخلت انجلترا قبل الآن عن العقد الاستعماري ، وبينما العالم أجمع يعلم أن هذا العقد قد حكم عليه حكما مبرما اذا بفرنسا لا تزال تعمل مع ذلك على الاحتفاظ به أو الاستيحاء منه في سياستها الاستعمارية على العموم .

وازاء هذا التشبث بالماضي يبرهن الاستعمار الفرنسي عن اخلاصه لمبادىء الادماج التي هي محور المؤتمر الافريقي الذي انعقد في برازافيل في شهري يناير وفبراير سنة ١٩٤٤ قصد :

« اتخاذ « أحسن الوسائل لادماج الامبراطورية الفرنسية في فرنسا الغد وبالاخص في الدستور الجديد الذي ستضعه البلاد » لان فرنسا كان عليها أن تجازي المستعمرات وأقطار الحماية على اخلاصها .

فزيادة على توصية المؤتمر بفرض العمل الاجباري على الشبان الاهالي فانه وضع في المقدمة المبدأ الآتي : « ان غايات العمل التمديني المنجز من طرف فرنسا في مستعمراتها يقضي على كل فكرة للحكم الذاتي وكل امكانية للتطور خارج الكتلة الفرنسية الامبراطورية كما يجب اقصاء كل تشكيل محتمل حتى

في المستقبل البعيد لحكومة ذاتية في المستعمرات ، وحرر المؤتمر توصية أخرى:

« يجب أن يكون التعليم باللغة الفرنسية وأن يمنع مطلقا استعمال اللهجات المحلية في هذا التعليم سواء في المدارس الحرة أو الرسمية .. »

وهكذا فان تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية كما حدده مؤتمر برازافيل لم يزد على كونه استأنف البرنامج التقليدي الذي كان في الحقيقة يترك الاهالي بدون حماية فريسة لاستغلال غير انساني والحكم الذاتي الذي يعدون به البلاد المستعمرة ليس معناه تحرير سكانها من جور الادارة الاستعمارية وطغيانها ولكن تجرد هذه الادارة نفسها من تلك المراقبة البسيطة التي تفرضها عليها سلطات فرنسا .

الاتحاد الفرنسي :

وبما أن فرنسا المحررة كانت مرتبطة بخيار منها بما التزمته في برازافيل وسان فرانسيسكو فقد اضطرت الى أن تعبر بواسطة القانون عن سياستها الاستعمارية الجديدة ويحتوي الدستور الفرنسي الموضوع سنة ١٩٤٦ على فصل يتعلق بالاتحاد الفرنسي وهيأته .

وتضع مقدمة الدستور هذا المبدأ : وهو أنه لا يمكن أن يكون أي أحد في حالة اقتصادية واجتماعية وسياسية وضيعة تتنافى مع كرامته وتساعد استغلاله بسبب جنسه أو سنه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو أفكاره أو أصوله الجنسية أو غير ذلك وتقرر المقدمة كذلك اقصاء كل نظام استعماري يرتكز على الاستبداد .

أما داخل هذا الاتحاد نفسه فلا يوجد كثير من الاصلاحات الاساسية حسب الدستور الذي يقتصر على اقرار الوضع القائم والامر الواقع .

ويعتبر الدستور فيما يخص المستعمرات أن أربعا من أقدمها أصبحت مقاطعات فيما وراء البحار .

أما الحمايات فانها تصبح « دولا مشاركة » دون أن يغير ذلك من علائقها مع فرنسا وكل واحدة من هذه الدول تضع رهن اشارة حكومة الجمهورية الفرنسية كامل وسائلها ، والحكومة الفرنسية هي التي تتولى وحدها تنسيق هذه الوسائل وتوجيه السياسة الكفيلة بتهييء وضمانة الدفاع عن الاتحاد ، فسلطة الحكومة الفرنسية والحالة هذه لا حدود لها .

ولهذا الاتحاد رئيس معين سلفا وهو رئيس الجمهورية الفرنسية ولحد الآن ليس للدولة المشاركة سوى الالتزامات وللحكومة الفرنسية الكلمة العليا في المجلس الأعلى للاتحاد •

ومجلس الاتحاد الذي يتألف نصفه من أعضاء معينين من طرف الاحزاب الفرنسية لا يقوم الا بدور استشاري فهنالك اذن نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي أحدث سلفا لفائدة الحكومة الفرنسية ، وهذا الاحتكار يرتكز على فكرة متأصلة جدا وهي أن العدول عن أساليب الحكم المباشر الاستعمارية والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بواسطة مؤسسات وطنية معناه التخلي عن مصلحة فرنسا ومهمتها ، فالاتحاد الفرنسي ليس في الحقيقة سوى ستار يتقنع به استمرار النظام الاستعماري الذي لم يستكره عليه الا في الظاهر •

وهذا النظام العتيق في جوهره قد زادته تعقيدا الروح الرجعية التي تذكي أقلية من المعمرين وأرباب البنوك وأصحاب المعامل الذين استقر عزمهم على الدفاع مهما كلفهم الامر عما يتمتعون به من امتيازات باهظة وأقرب شاهد على ذلك نتائج الاستفتاء الذي وقع بخصوص مشروعي الدستور في مايو ويونيو وأكتوبر من سنة ١٩٤٦ فقد كانت هنالك في كل مرة أغلبية بين فرنسيي ما وراء البحار ترفض هذين المشروعين فاذا أسقطنا من هذه النتائج اقتراعات لاريونيون والانطيل والسنغال لاحظنا أن الاستفتاء أسفر في الاتحاد الفرنسي يوم ٥ مايو عن ٢٧٦ر١٨٨ صوت بالنفي في مقابل ٢٤٩ر١٣٢ صوت بالايجاب • وفي يوم ١٣ أكتوبر عن نسبة أشد وهي ٢٩٣ر٠٠٠ صوت بالنفي في مقابل ١٦٠ر٨٧٩ صوت بالايجاب ، وهذا النقد الصريح من شأنه أن يدعو الى الاستغراب لا سيما وان كلا المشروعين لا يحفظ مصالح سكان المستعمرات الحقيقية كما لا يرضي مطامحهم المشروعة وتشهد بذلك حرب الهند الصينية (١٩٤٦) ومجازر سنة ١٩٤٥ في سطيف ودوالة وسنة ١٩٤٧ في أبيجان وحوادث مارس سنة ١٩٤٧ في مدغشكر زيادة على الازمتين التونسية والمغربية وما يقع في البلادين من اضطهادات ومع ذلك فلا ينكر أحد اليوم أنه بعد انهزام فرنسا العسكري عام ١٩٤٠ لم يحاول الاهالي في أي مكان ولا زعماؤهم استغلال ضعف فرنسا ، بل بالعكس فان « الامبراطورية » كلها قد تكتلت في

الكفاح عام ١٩٤٢ باستثناء الهند الصينية التى كان يحتلها اليابان واندمج عشرات الآلاف من أبناء جميع هذه المستعمرات فى جيوش التحرير كالرماة ورجال الكوم .

واذا لم تكن « الامبراطورية » هى التى حررت وحدها فرنسا فيمكن القول بأنها هى التى أنقذتها وعلى فرنسا اذن أن تعترف لها بالجميل ولا يمكن أن يكون الاعتراف بهذا الجميل سوى بتخويلها حرية القبض على زمام مصيرها .

المطامح الوطنية

ان ما قاساه الشعب المغربى من المحن والنكبات جعله يؤمن بأن ازدهار مؤسساته وأنظمته الوطنية وانتشار الحريات الديموقراطية فيه وتطبيق الاتفاقات الدولية التى وضعتها هيئة الامم المتحدة لفائدة الانسانية كل ذلك يتنافى مع الاحتفاظ بنظام الحماية الراهن .

لقد قاوم الشعب المغربى بجميع ضروب المقاومة الغزو الاستعمارى المتستر خلف مظاهر الحماية وانتهت به مقاومته :

ا - الى بيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الذى تجلت فيه ارادته وتصميمه على الغاء الحماية واستقلال البلاد واقامة نظام ملكى دستورى .

ب - الى ميثاق طنجة المبرم فى تاريخ ٩ أبريل من سنة ١٩٥١ بين الاحزاب الوطنية الآتية :

١) حزب الاستقلال .

٢) حزب الشورى والاستقلال .

٣) حزب الاصلاح الوطنى .

٤) حزب الوحدة والاستقلال .

وتتعهد الاحزاب الوطنية فى هذا الميثاق بأن توحد جهودها وتعمل جميعها فى دائرة المبادىء التى قررتها واتفقت عليها كأساس لبرنامجها ونشاطها فى الحاضر والمستقبل .

وتنحصر هذه المبادىء فيما يأتى :

أولا - أن تعمل هذه الاحزاب جميعا لاستقلال المغرب استقلالا تاما فلا

يقبل أى حزب مبدأ الانخراط فى الوحدة الفرنسية وانما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أساس معاهدة جديدة •

ثانيا ـ انه لا غاية يسعى اليها قبل الاستقلال •

ثالثا ـ لا مفاوضة قبل اعلان الاستقلال •

رابعا ـ لا مفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر •

خامسا ـ كل عمل يؤيد توجيهات الاقامة العامة ضد جلالة الملك محمد الخامس يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق •

سادسا ـ تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفى دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومى •

سابعا ـ يلتزم الموقعون أن لا يقبلوا تأليف جبهة مع الشيوعيين المغاربة •

ثامنا ـ تؤسس الاحزاب الموقعة لجنة اتصال وتشاور مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الميثاق •

أما موقف الحكومة المغربية من نظام الحماية فهو يتجلى لا من خلال التصريحات الرسمية التى أدلى بها صاحب الجلالة فى مناسبات مختلفة فقط بل أيضا من المحادثات التى أجراها جلالته رسمياً مع الحكومة الفرنسية أثناء زيارته لباريس فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ •

١) بعض التصريحات الرسمية لجلالة الملك

أدلى صاحب الجلالة فى طنجة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أمام السلك الديبلوماسى الذى جاء يحيى جلالته بالتصريح الآتى :

« لقد شارك المغرب فى الحرب الاخيرة ـ كما تعلمون ـ بأبنائه وبجميع ما لديه من وسائل الى أن تم النصر النهائى • وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر • فمن العدل أن ينال الشعب المغربى حقوقه المشروعة وأن تتحقق مطامحنا ومطامحه التى هى مطامح جميع الشعوب » •

كما صرح جلالته أمام الصحافيين بنفس التاريخ فى طنجة :

« ان المغرب حريص على أن تكون له فى المستقبل علاقات ودية مع جميع البلاد التى دافعت عن الحرية وما تزال تدافع عن قضيتها • كما يود من صميم فؤاده أن ينال حقوقه كاملة • فمن البديهى أن المغرب ـ وبينه وبين بلاد الشرق

العربي روابط متينة _ يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا لا سيما وأن الجامعة العربية أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم في السياسة العالمية » .

وجاء في خطاب جلالته للشعب في طنجة أيضا :

« لقد استيقظت الامة وتنبهت لحقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع طرق .. ان حق الامة المغربية لا يضيع ولن يضيع .. » .

وفي بلاغ أصدرته الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٤٧ نجد ما يأتي :

« ان صاحب الجلالة لا يعارض مطلقا في منح رعاياه الاوفياء حق الانتخاب بل انه ماانفك يبين بأن هذا الحق يجب أن يمنحوه بالشروط المعروفة طبق قانون عادل . فجلالته يعلق أهمية عظمى على أن يكون حق الانتخاب على درجة واحدة وأن يكون مماثلا في كل شيء لنظام الانتخاب عند الشعوب الحرة » .

وفي خطاب العرش لسنة ١٩٤٧ قال جلالته :

« اننا لم نحد عن الخطة التي سطرناها لانفسنا في خدمة بلادنا والسعي وراء مصلحة شعبنا والاخلاص كل الاخلاص لمبدأ الاسلام الديموقراطي وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعا من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى كأمة مسلمة بوحدتها وسيادتها وتتبوأ مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من الحقوق » .

وفي خطاب العرش أيضا لسنة ١٩٤٩ :

« نحن متيقنون أن لاشيء يضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي الذي سن الاسلام مبادئه الاساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث » .

وفي خطاب العرش لسنة ١٩٥٠ :

« ولم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شئونها بنفسها هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة » .

٢) محادثات باريس اكتوبر سنة سنة ١٩٥٠ :

كان موضوع محادثات باريس خاصا بالقضية المغربية . فقد طالب صاحب

الجلالة الحكومة الفرنسية بالغاء عقد الحماية المبرم في سنة ١٩١٢ ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك رفضا تاما كما يتضح ذلك من الفقرة الآتية من خطاب العرش سنة ١٩٥٠ :

« وانكم لتعلمون علم اليقين مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب وحرصنا على رعاية مصالحه وحقوقه والاحتفاظ بمقوماته وكيانه .

ولهذا فقد جعلنا مقصدنا الأكيد ـ بعدما لبينا الدعوة الجميلة التي وجهها لجانبنا الشريف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة فرنسا ـ أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية ونسعى معهم في الوصول الى الحل الذي يرضى الرغائب ويحقق المطامح ولم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية وانما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها . لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان وذلك بأن رغبنا في أن تبنى علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات على أسباب الوصول اليها بسعوتها . وعرضنا هذا المطلب في دائرة الود والصداقة وما زلنا نؤمل انه سيظفر في مستقبل الأيام بالآذان الصاغية والقبول الجميل لاننا مقتنعون بأن الأساس الذي ترتكز عليه العلاقات السياسية بين الدول يجب أن يجرى على سنة الكون ويساير تطور الأحوال ويراعى تبدل الظروف » .

* * *

وهكذا فنظام الحماية لم ينجح في شيء سوى اثارته السخط عليه من الأمة المغربية حكومة وشعبا . وفرنسا لا يمكنها أن تستمر في فرضه على المغاربة الا بالقوة والعنف . الأمر الذي يجعل البلاد تعيش في حالة دائمة من الهيجان والاضطراب ويخل بالأمن العام وطمأنينة السكان اخلالا خطيرا .

دار الكتب المصرية

وقعت فى الارقام الواردة في الكتاب بعض الاخطاء نرجو من القارىء التفضل بتصحيحها وهي :

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
١٠٤	٢١	١٩١٣	١٩٨٣
١٠٤	٢٣	٢١٧٩	٢١٧٠
١١٢	٨	٢ر٦٣٣٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٣٩ر٠٠٠ر٠٠٠
١١٢	١٠	٤٧ر٧٨٣٠٠٠ر٠٠٠	٣٧٧٨٣ ٠٠٠ر٠٠٠
١١٣	٧	٣٣١٩	٤٣١٩
١١٣	١٢	١ر٨	١ر١٠
١١٥	٢٢	١٤٥٣ر٣	١٤٠٣ر٣
١١٧	٢٨	١٧٨٣	١٧٨٣ر٢٧
١١٧	٣١	٥٥٥٦ر٦٨	٥٥٥٦ر٩٥
١١٧	٣٢	٣٣٣٤٥ر٦٨	٣٣٣٤٥ر٩٥
١١٨	١٧	٢ر٨٧٨ر٥٣٣ر١٤٨	٢ر٨٧٨ر٥٢٤ر١٤٨
١١٩	٣٦	٤٥٧ر٠٠٠	٤٥٧ر٨٠٠
١٣٣	١٦	ر٩٤٠	ر٩٥٠
١٢٤	١	ر٦٠٠	ر٦٦٠
١٤٠	٢٠	٣ ٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠	٣ر٦٢٥ر٩٠٠ر٠٠٠